الجامعة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية
THE LIBYAN UNIVERSITY FOR HUMANITIES & APPLIED SCIENCE

مجلة الليبية للعلوم الإنسانية و التطبيقية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن الجامعة الليبية للعلوم
الإنسانية و التطبيقية

الاصدار الثالث – 2017

فهرس محتويات العدد الثالث

الرقم	إسم الباحث	عنوان البحث
1	د. أحمد سعد د مسعود د. نور الدين عبدالله حمودة د. محمد علي الشريف	أثر متطلبات تطوير جودة التعليم المحاسبي المالي على أداء أعضاء هيئة التدريس : دراسة حالة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس.
2	د. الطاهر علي دابه	تحليل لصافي الصادرات كأحد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2013.
3	د. خالد مسعود الباروني	نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية وأثرها على إدارة الأزمات : دراسة تطبيقية على الادارة العامة لشركة الاتصالات النوعية بطرابلس.
4	د. رحمة محمد اصميدة	الخطاب النهضوي العربي.
5	د. عادل محمد الشربجي	واقع الدوريات العلمية الصادرة عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية وسُبل تطويرها. The Reality of Scientific Journals Issued by Economics Faculties of Libyan Universities and the Ways to Develop Them
6	د. عبد الله محمد شحيمة	Economic Growth and Human Development in Libya
7	د. عبد العزيز الطهار	Total Quality Management in Libyan Private Universities: An Empirical Study
8	د. محمد على الناكوع	إصلاح الخدمة المدنية في ليبيا.

9	د. أحمد عبدالرحمن عطية	دور إدارة المعرفة في تحسين جودة المنتج : دراسة ميدانية على مصنع الأكياس الورقية بمسلاتة.
10	د. فاطمة جمعة الناكوع	رعاية المعاقين عقليًا وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية.
11	د. مصطفى البشير منيع د. محمد فرج شقلوف	مدى إلتزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في اعداد وعرض القوائم المالية.
12	د. مصباح سالم العماري	إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي.
13	د. أحمد علي صميدة أ. رمضان محمد ابوسعيدة	معايير دراسة جدوى المشروعات الصناعية ودورها في تنمية بيئة العمل الدولية : دراسة ميدانية عن الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرجال الاعمال الليبيين في (دول غرب افريقيا).

إدارة المجلة الليبية

دور إدارة المعرفة في تحسين جودة المنتج
(دراسة ميدانية على مصنع الأكياس الورقية بمسلاتة)

أحمد عبدالرحمن عطية

عضو هيئة تدريس متعاون

مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المعرفة على تحسين جودة المنتج، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قـوامها (60) مفردة تم اختيارها عشوائياً. وزعت عليهم أداة الدراسة (الاستبيان) لتحقيق أهداف الدراسة بعد تحكيم هذه الأداة وحساب صدق الاتساق البنائي لها، وتم التأكد من ثباتها بأسلوب التجزئة النصفية وبواسطة معامل ألفا كرونباخ.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى إدارة المعرفة كان مرتفعاً وأن دور إدارة المعرفة في تحسين جودة المنتج كان مرتفعاً، وأوصى الباحث بضرورة إعتماد الإدارة على معايير معرفية واضحة ومحددة تناسب طبيعة عملها وأنشطتها في تخزين معرفتها وضرورة الاعتماد على الأفراد من خلال تحفيزهم وتشجيعهم لتبادل الخبرات في تخزين المعلومات وكذلك ضرورة اعتماد شبكة معلومات داخلية في توزيع المعارف.

المقدمة:

إن المعرفة هي المورد الأكثر أهمية في خلق الثروة وتحقيق التميز والإبداع في ظل المعطيات الفكرية التي تصاعدت في إطارها العديد من المفاهيم الفكرية، كالعولمة والخصخصة فهي وسيلة إدارية هادفة ومعاصرة للتكيف مع متطلبات العصر. فإدارة المعرفة مجموعة العمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة واختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها، وهي تسعى إلى إقامة العلاقات بين الأفراد وتشجيع مشاركتهم في الخبرات والتعلم والقدرة على التكيف والابتكار.

ان إدارة المعرفة تضمن لجميع المؤسسات توليد المعرفة وتوزيعها وتطبيقها للمساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة وتشجيع الإبداع وزيادة القدرة التنافسية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذه المؤسسات وزيادة قيمتها والارتقاء بأدائها. فليس كل المعلومات تمثل معرفة وليس كل المعارف ذات قيمة؛ مما ينبغي على الإدارة التقاط المعرفة المفيدة واستخدامها في نشاطات وعمليات المنظمة.

وربط إدارة المعرفة بتحسين المنتج هو من الموضوعات الحديثة والحيوية حيث ظهرت محاولات جادة لقياسها وتطبيقها في ظل التغيرات والتقلبات البيئية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السريعة على المستويين المحلي والعالمي وانعكاس كل ذلك على مستويات الانتاج. في منظمات الأعمال الذي يمثل الحد الفاصل بين النجاح أو الإخفاق لها، فعلى أساس جودة المنتج تبني عملية وضع واتخاذ القرارات المهمة من تحديد لاتجاهات سير نشاط المنظمة وتحديد مدى الاقتراب أو الابتعاد عن تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط والبرامج والرشد في استخدام الموارد ومستوى كفاءة وفاعلية المنظمة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في قلة الدراسات التي تتناول دور المعرفة في تحسين جودة المنتج الأمر الذي شجع الباحث للتحقق من هذا الدور معتمداً على إحدى المؤسسات الحيوية وهي مصنع الأكياس الورقية في مدينة مسلاتة وهو أحد فروع الشركة الأهلية للإسمنت.
وتمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلين أساسيين :
ما مستوى إدارة المعرفة في المؤسسة قيد الدراسة؟
ما دور إدارة المعرفة في تحسين جودة المنتج في الشركة قيد الدراسة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يلي :
1. التعرف على مستوى الإدارة المعرفية في الشركة قيد الدراسة.
2. تحديد دور إدارة المعرفة في تحسين جودة المنتج.

أهمية الدراسة:

أولا / الأهمية النظرية :

1- تكتسب الدراسة أهميتها من قلة الدراسات التي تناولت الإدارة المعرفية.

2- تكمن أهمية الدراسة في تركيزها على الدور الذي يمكن أن تساهم به الغدارة المعرفية في تحسين المنتج.

ثانيا / الأهمية التطبيقية :

1- تستمد الدراسة أهميتها من خلال ما ستتوصل إليه الدراسة الحالية من نتائج قد تسهم في تشخيص مواطن الضعف في إدارة المعرفة بالمؤسسة قيد الدراسة، ومحاولة التوصل لاقتراحات تسهم في تحسين وتطوير إدارة المعرفة الأمر الذي يساهم في تحسين المنتج.

2- المساهمة في إثراء المكتبة العلمية بما تتضمنه الدراسة من معلومات وبيانات يمكن الاستفادة منها والاعتماد عليها في الدراسات والبحوث الاجتماعية المستقبلية.

مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام ومدراء المكاتب ورؤساء الوحدات وبعض الوظائف الأخرى في مصنع الأكياس الورقية بمسلاتة، وأعتمد الباحث عينة عشوائية مكونة من (60) مفردة.

منهجية الدراسة:

سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة إذ يقوم المنهج المتبع بوصف الظاهرة التي يراد دراستها وجمع أوصاف وبيانات دقيقة عنها، وتعتمد على دراسة الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً دون تحيز من الباحث[10].
وقد اختار الباحث هذا الاسلوب نظراً لملاءمته لأغراض الدراسة ومعرفة دور إدارة المعرفة في تحسين المنتج.

أساليب جمع البيانات:

للحصول على البيانات الخاصة بعينة الدراسة قام الباحث بجمع البيانات عن طريق استمارة استبيان تم إعدادها خصيصا لهذا الغرض، فتكونت الاستمارة من محور تم تخصيصه للبيانات الشخصية وأربع محاور لإدارة المعرفة ومحور للتعرف على دور إدارة المعرفة في تحسين المنتج.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

ـ المعرفة

تعّرف المعرفة بأنها" : كل ما تراكم أو تولد من تصورات وتفسيرات ونظريات ومخرجات ومفاهيم وآراء سواء بالنقل أو بالعقل، ويمكن تطبيقه من قبل الأفراد والجماعات والمنظمات من أجل تحسين الأحوال أو حل المشكلات أو تجويد السلع والخدمات[5].

ـ إدارة المعرفة:

تعرف إدارة المعرفة بأنها" الجهد المنظم الواعي الموجه من قبل منظمة أو مؤسسة ما من أجل التقاط وجمع وتصنيف وتنظيم وخزن كافة أنواع المعرفة ذات العلاقة بنشاط تلك المؤسسة وجعلها جاهزة للتداول والمشاركة بين أفراد وأقسام ووحدات المنظمة بما يرفع مستوى كفاءة اتخاذ القرارات والأداء التنظيمي[4].

ـخزن المعرفة:

تعني تلك العمليات التي تشمل الاحتفاظ والإدامة والبحث والوصول والاسترجاع والمكان، وتشير عملية خزن المعرفة إلى أهمية الذاكرة التنظيمية، وان خزن المعرفة والاحتفاظ بها مهم جداً لاسيما للمنظمات التي تعاني من معدلات عالية لدوران العمل التي تعتمد على التوظيف والاستخدام بصيغة العقود المؤقتة والاستشارية[4].

ـ توزيع المعرفة:

وهي الخطوة الأولى في عملية استخدام المعرفة، وتعني عملية إيصال المعرفة المناسبة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب وضمن شكل مناسب وبتكلفة مناسبة[11].

ـ تطبيق المعرفة:

وتعد من أبرز عمليات إدارة المعرفة وجعلها أكثر ملائمة للاستخدام في تنفيذ أنشطة المنظمة وأكثر ارتباطاً بالمهام التي تقوم بها[4].

ـ جودة المنتج :

تعرف جودة المنتج بأنها درجة وفاء المنتج لاحتياجات ورغبات المستهلك[1].

أهمية المعرفة :

إن المعرفة هي الثروة الحقيقية للمنظمات كما هي بالنسبة للأفراد والشعوب والمجتمعات وهي بالتالي أداتها الحيوية في القيام بوظائفها ومباشرة أنشطتها من أجل تحقيق أغراضها وغاياتها التي وجدت من أجلها .فالمعرفة قوة وثروة في آن واحد إذ تعد قوة المعرفة هي الميزة التي تميز القرن الحادي والعشرين باعتبارها المورد الأكثر أهمية من الموارد الأخرى، وتكمن أهميتها في كونها المورد الوحيد الذي لا يخضع لقانون تناقص الغلة وأنها لا تعاني من مشكلة الندرة باعتبارها المورد الوحيد الوافر الذي ينمو بالتراكم ولا يتناقص بالاستخدام[7].

ويمكن أن تجمل أهمية المعرفة بمجموعة من النقاط:

- يعتمد قرار إنشاء المنظمة في ذاته على حجم المعرفة المتاحة عن فرص الاستثمار وظروف السوق وتوقعات الطلب على منتجاتها وخدماتها، وطبيعة المنافسين وقدراتهم، ونوعيات العملاء المرتقبين وتفضيلاتهم.
- تحدد المعرفة القرار باختيار محور النشاط الرئيسي للمنظمة والمحورات المساندة التي توظف فيها أموالها ومواردها المتاحة، وذلك في ضوء التقنيات السائدة والمتوقعة والظروف الاقتصادية العامة والتحولات الجارية والمحتملة التي من شأنها جميعاً أن تؤثر في جدوى نشاط معين فضلاً عن المعرفة المتخصصة بطبيعة الصناعة ومقوماتها المادية والتقنية والبشرية ومن ثم احتمالات النجاح أو الإخفاق فيه.
- تحدد نوعيات ومستويات المعرفة التنظيمية والإدارية المتاحة لمنظمة ما، فعالية وكفاءة ما تقوم به الإدارة من تصميم هياكلها التنظيمية والوظيفية ونظم العمل واختيار تقنيات الأداء ومعاييره وغير ذلك من أمور مهمة لتشغيل المنظمة وتفعيل ما بها من موارد، كما تؤثر المعرفة المكتسبة من الخبرات والتجارب والاطلاع على ممارسات الآخرين في قرارات إعادة الهيكلة، وإعادة الهندسة وغيرها من محاولات التطوير والتحسين في أداء المنظمات.
- يمثل تخطيط العمليات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها حقلاً مهماً من حقول العمل الإداري التي تعتمد كلية على المعرفة التقنية والإدارية المتاحة للقائمين بها، ويكون النجاح فيها رهناً بجودة وحداثة تلك المعرفة وارتباطها بمجريات الأمور في الأسواق واشتمالها على رصد وتقييم لممارسات المنافسين وتطلعات العملاء.
- وإذ لا تتوقف مسيرة التطوير التقني والتحديث العلمي لكل محورات الحياة، يصبح توفر المعرفة بتلك التطورات أمراً حيوياً للإدارة في المنظمات المختلفة حتى تستطيع ملاحقتها والحصول منها على ما يناسبها ويوافق ظروفها، أو العمل على التكيف مع متطلباتها وتعديل أوضاع المنظمة وإعادة هيكلة عناصرها الرئيسية لتتوافق مع المتطلبات التي يفرضها استخدام المكتشفات العلمية والتقنية المتجددة.
- تحتاج المنظمة إلى المعرفة المتجددة في مباشرة عمليات اختيار وتصميم وإنتاج المنتجات من السلع والخدمات أو تطوير وتحسين الموجود منها، كما تحتاجها لتصميم نظم وآليات التسويق والتوزيع والوصول بتلك المنتجات إلى الأسواق المناسبة في التوقيت الصحيح[2].

مفهوم تحسين المنتج :

تسعى منظمات الأعمال إلى البقاء والنمو، ويعد المنتج المتميز سلعة كان أم خدمة هو اساس بقائها ونموها ومفتاح النجاح، وعليه يعرف المنتج[8] بأنه "الناتج من النشاطات أو العمليات" ويمكن أن يتضمن خدمات أو مواد معالجة أو مزيج بينهما، ويُعَرف أيضاً بأنه " كيان مادي صمم لتلبية احتياجات معينة، يمكن أن يكون ملموس أو غير ملموس.

يمر المنتج بخمس مراحل رئيسية هي :

1. مرحلة التخطيط

تبدأ بفكرة او مجموعة أفكار لمنتج جديد أو تعديل رئيس من منتج حالي وتطبيق المعرفة العلمية والتكنولوجية بحسب المواصفات المطلوبة وحاجات السوق، ثم ترجمت هذه الاحتياجات وشراء مستلزمات الانتاج والشروع بالإنتاج وفق الاستعدادات المخططة.

2. مرحلة التقديم

تبدأ في هذه المرحلة فعالية البحث والتطوير والهندسة في تصميم المنتج وتحسين نوعيته وتحمل كلف الترويج والاعلان، وتستعد جميع الانشطة من أجل الانتاج وتغطية الطلب المتوقع ويطلق المنتج في الاسواق وتكون المبيعات قليلة لأن المستهلكين او المستعملين لا يعرفون بوجود المنتج، في هذه المرحلة تغطي الإيرادات الكلف وتتحمل الادارة المسؤولة دعم المنتج الجديد وتفادي الاخفاقات[3].

3. مرحلة النمو

يعد التسويق والتصور التقني للمنتج من العناصر الاساسية الأكثر أهمية في عملية اتخاذ القرار إذ يتم قبول المنتج في الاسواق ويحقق مستوى عال من المبيعات ويلزم التوزيع الجيد للمنتج والاهتمام بنوعيته العالية للحفاظ على الحصة السوقية وبشكل يتوافق مع متطلبات الزبون وبسعر تنافسي[13].

4. مرحلة النضوج

هي أطول مراحل الحياة عند أغلب السلع حيث تشتد المنافسة لذلك يسعى رجال التسويق للوصول إلى هذه المرحلة سريعا و البقاء فيها طويلا[9]، وفي هذه المرحلة يستقر الطلب وتزداد المبيعات ويجري تخفيض السعر والربح بسبب تخفيض نفقات البحث والتطوير الى الحدود القصوى الممكنة وتخفيض كلف الوحدة المنتجة ودخول منافسين جدد، لذا يتم التركيز على اجراء التحسينات والتكيف مع تفضيلات المستهلكين المتغيرة ومحاولة إطالة دورة الحياة.

5. مرحلة التناقص أو الانحدار

تتدهور مستويات الطلب على المنتجات الناضجة بسبب تغير تفضيلات المستهلكين، او التطور التكنولوجي أو المنافسة الشديدة، وتنخفض المبيعات في هذه المرحلة لذا يتم تخفيض الطاقة الانتاجية وتعمل منظمات الاعمال العالمية اليوم التي تأثرت بالمظاهر الاقتصادية والتطورات والابتكارات التكنولوجية وتواكب الاسواق وتفضيلات المستهلكين الى صناعة الاجهزة الكهربائية بفولتية أقل مما كانت عليه مع امكانية اداء الاجهزة لوظائفها ومنسجمة مع حاجات المستهلكين الضرورية والبيئات المختلفة بحسب توافر الطاقة الكهربائية[12].

أن معظم المنتجات تمر بالمراحل السابقة لكن الانهيار لا يطرأ على كل المنتجات بل قد تستقر في مرحلة النضـــوج بسبب التقنيات الحـــديثة والتطـــور المستمر، وبغض النظر عن طول الدورة، تكون مهمة مديروا العمـــليات التعرف الى النمط العام لدورة حياة المنتج اذ يساعد المخططين في المنظمات الى التنبؤ بالطلب وبناء الجـــودة في كل مرحلة من مراحل دورة حيـــاة المنتج والحفاظ على مزيج تنافسي ملائم للمنتج، وينبغي البحث وتجميـع البيانـــات عـــــن الانشطـــة التي يمـــر بها المنتـــج لغايـــة وصوله الى المستهلك.

عرض وتحليل النتائج :

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

أظهرت النتائج في الجدول رقم (1) بينت أن نسبة (13.3%) من أفراد العينة كانت أعمارهم أقل من 30 سنو وما نسبته (40%) كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية 30 إلى اقل من 40 سنة وان ما نسبته (33.3%) كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية 40 إلى اقل من 50 سنة وان ما نسبته (13.3%) كانت أعمارهم 50 سنة فاكثر، كما بينت النتائج أن ما نسبته (13.3%) يحملوا مؤهل الدبلوم المتوسط وان ما نسبته (30%) يحملوا مؤهل الدبلوم العالي في حين بلغت المبحوثين الذين يحملون المؤهلات الجامعية (33.3%) وبلغت نسبة لذين يحملون المؤهلات فوق الجامعية (3.3%)، أما بخصوص التخصص فان ما نسبته (46.7%) متخصصين في الإدارة وما نسبته (26.7%) متخصصين في المحاسبة وما نسبته (13.3%) متخصصين في الهندسة وبنفس النسبة متخصصين في علوم الحاسب الآلي، كما وأظهرت

النتائج أن ما نسبته (13.3%) كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات وان ما نسبته (20%) كانت خبرتهم ضمن فئة 5 إلى اقل من 10 سنوات وان ما نسبته (36.7%) كانت خبرتهم 10 إلى أقل من 15 سنة وان (30%) من أفر اد العينة كانت خبرتهم 15 سنة فأكثر، وبذلك فإن جميعها مؤشرات إيجابية تسهم في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

جدول (1) توزيع العينة حسب المتغيرات الشخصية

العمر	أقل من 30		30 إلى اقل من 40		40 إلى أقل من 50		50 سنة فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	8	13.3	24	40	20	33.3	8	13.3	60	100
المستوى التعليمي	دبلوم متوسط		دبلوم عالي		جامعي		فوق جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	20	33.3	18	30	20	33.3	2	3.3	60	100
التخصص	إدارة		محاسبة		هندسة		حاسب آلي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	28	46.7	16	26.7	8	13.3	8	13.3	60	100
الخبرة بالسنوات	أقل من 5		5 - 10		10 - 15		15 فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	8	13.3	12	20	22	36.7	18	30	60	100

صدق عبارات الاستبيان : وتم ذلك من خلال

1. صدق المحكمين

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدلل على مدى قياس العبارات للظاهرة المراد قياسها، وان أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض عبارات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض العبارات على مجموعة من ذوي الاختصاص من جهات أكاديمية مختلفة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

2. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

بينت النتائج في الجدول (2) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محورات الدراسة والدرجة الكلية للمقياس مرتفعة وجميعها دالة إحصائياً عند 0.01 وهذا يدل على صدق الاتساق البنائي للمحاور، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (2) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان

ت	المحاور	عدد العبارات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	توليد المعرفة	4	0.699	**0.000
2	تخزين المعرفة	4	0.835	**0.000
3	توزيع المعرفة	4	0.712	**0.000
4	تطبيق المعرفة	4	0.594	**0.000
5	دور إدارة المعرفة في تحسين جودة المنتج	6	0.724	**0.000

** القيم ذات دلالة إحصائية

الثبات: وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين التجزئة النصفية وبواسطة معامل ألفا كرونباخ:

الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

تقوم فكرة التجزئة النصفية على أساس قسمة عبارات المقياس إلى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات أفراد العينة والبالغ عددها (60) استمارة وتم تقسيم عبارات الاستبيان البالغ عددها (22) عبارة إلى قسمين يضم القسم الأول العبارات الفردية ويضم القسم الثاني العبارات الزوجية للمحورين الرئيسين ولإجمالي الاستبيان. وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين لإجمالي الاستبيان فكانت قيمة معامل الارتباط دالة إحصائياً حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتم استخدام معادلة سبيرمان براون التصحيحية[6] في حساب الثبات.

وكانت هذه المعاملات عالية حيث تراوحت قيم معامل الثبات ما بين (0.629) إلى (0.832)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان بهذه الطريقة (0.869) وهو معامل ثبات عالي.

جدول رقم (3) الارتباط بين العبارات الزوجية والعبارات الفردية لكل محور ولإجمالي الاستبيان

ت	المحورات	معامل الارتباط بين العبارات الفردية والزوجية	معامل الثبات (سبيرمان براون التصحيحية)
1	توليد المعرفة	0.628	0.768
2	تخزين المعرفة	0.644	0.783
3	توزيع المعرفة	0.619	0.765
4	تطبيق المعرفة	0.712	0.832
5	دور إدارة المعرفة في تحسين جودة المنتج	0.459	0.629
إجمالي الاستبيان		0.768	0.869

معامل (ألفا كرونباخ):

إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البحث البالغ عددها (60) استمارة، ثم استخدمت معادلة (ألفا) وقد تراوحت قيم معامل الثبات ما بين (0.769) إلى (0.912)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان (0.908)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول رقم (4) معامل ثبات محورات الاستبيان

ت	المحور	معامل ألفا
1	توليد المعرفة	0.812
2	تخزين المعرفة	0.769
3	توزيع المعرفة	0.812
4	تطبيق المعرفة	0.884
5	دور إدارة المعرفة في تحسين جودة المنتج	0.912
إجمالي الاستبيان		0.908

الوسائل الإحصائية :

تم استخدام البرنامج الإحصائي " الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (Statistical Package for Social Sciences) ومختصره "SPSS" للحصول على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابة أفراد العينة.

تحليل نتائج الدراسة :

لتحديد إتجاه الإجابات تم تحديد طول الفترة بـ 0.67 وحدة، وهذا الطول ناتج عن قسمة 2 على 3 وفقاً للآتي :

(1 – 1.66) يكون إتجاه الإجابة غير موافق، (1.67 – 2.33) يكون إتجاه الإجابة موافق إلى حد ما، (2.34 – 3) يكون إتجاه الإجابة موافق.

ولتحديد مستوى كل محور فتم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فيكون المحور متفق عليه (المستوى مرتفع) اذا كانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور أكبر من قيمة المتوسط المعياري (2) وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، ويكون المحور غير متفق عليه (المستوى منخفض) اذا كانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور أقل من (2) وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، ويكون المحور محدود الاتفاق (المستوى متوسط) اذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

التساؤل الأول : ما مستوى إدارة المعرفة في المؤسسة قيد الدراسة؟

أ. توليد المعرفة :

يتضح من الجدول رقم (5) أن أفراد العينة اتفقوا إلى حد ما على ثلاث فقرات من فقرات محور توليد المعرفة واتفاقهم على فقرة واحدة من فقرات هذا المحور.

حيث أظهرت النتائج اتفاق أفراد العينة على أن الإدارة تعتمد بتوليد معرفها على تفاعل الأفراد مع بعضهم لإيجاد حلول للمشاكل المطروحة وتوليد أفكار جديدة وتعتمد إلى حد ما على المصادر الخارجية في اكتسابها لمعارفها واتفقا أفراد العينة المحود على تشكيل وحدات متخصصة وفرق عمل للتعلم المعرفي من داخل إطار الشركة وبشكل مستمر واعتماد الإدارة المحدود على التعلم التنظيمي كمصدر لتوليد المعرفة.

جدول (5) نتائج التحليل الوصفي لمحور توليد المعرفة

ت	العبارة	متوسط الاستجابة	اتجاه الاجابة	الانحراف المعياري
1	تعتمد الإدارة بتوليد معرفها على تفاعل الأفراد مع بعضهم لإيجاد حلول للمشاكل المطروحة وتوليد أفكار جديدة	2.52	موافق	0.725
2	تعتمد الإدارة على المصادر الخارجية في اكتسابها لمعارفها	2.08	موافق إلى حد ما	0.591
3	تشكيل وحدات متخصصة وفرق عمل للتعلم المعرفي من داخل إطار الشركة وبشكل مستمر	2	موافق إلى حد ما	0.552
4	تعتمد الإدارة على التعلم التنظيمي كمصدر لتوليد المعرفة	1.92	موافق إلى حد ما	0.646

ولتحديد مستوى توليد المعرفة فان قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور تساوي (2.129) وهي أكبر من قيمة المتوسط المعياري (2)، وان قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.052) وهي أكبر من 0.05، وبذلك فإن مستوى توليد المعرفة في المؤسسة قيد الدراسة كان متوسطاً.

جدول رقم (6) نتائج اختبار (One Sample T- test) لمحور توليد المعرفة

المحور	متوسط الإستجابة	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
توليد المعرفة	2.129	505 .0	1.98	0.052	غير معنوية	متوسط

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

ب. تخزين المعرفة :

يتضح من الجدول رقم (7) أن أفراد العينة عدم اتفاق أفراد العينة على فقرتين من فقرات محور تخزين المعرفة واتفاقهم على فقرتين من فقرات هذا المحور.

حيث أظهرت النتائج عدم اعتماد الإدارة على معايير معرفية واضحة ومحددة تناسب طبيعة عملها وأنشطتها في تخزين معفتها وعدم اعتمادها على الأفراد من خلال أساليب تحفيز وتشجيع مختلفة لتبادل الخبرات في تخزين معارفها، وبينت النتائج اعتماد الإدارة على الأرشيف والمستندات الورقية في تخزين معارفها وعلى قواعد بيانات تزود بمعلومات حول الموضوعات المعرفية المختلفة.

جدول (7) نتائج التحليل الوصفي لمحور تخزين المعرفة

ت	العبارة	متوسط الاستجابة	اتجاه الاجابة	الانحراف المعياري
1	تعتمد الإدارة في تخزين معرفتها على معايير معرفية واضحة ومحددة تناسب طبيعة عملها وأنشطتها	1.65	غير موافق	0.755
2	تعتمد الإدارة على الأرشيف والمستندات الورقية في تخزين معارفها	2.55	موافق	0.565
3	تعتمد الإدارة على قواعد بيانات تزود بمعلومات حول الموضوعات المعرفية المختلفة في تخزين معارفها	2.6	موافق	0.588
4	تعتمد الإدارة على الأفراد من خلال أساليب تحفيز وتشجيع مختلفة لتبادل الخبرات في تخزين معارفها	1.63	غير موافق	0.736

ولتحديد مستوى تخزين المعرفة فان قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور تساوي (2.108) وهي أكبر من قيمة المتوسط المعياري (2)، وان قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.018) وهي أقل من 0.05، وبذلك فإن مستوى تخزين المعرفة كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة.

جدول رقم (8) نتائج اختبار (One Sample T- test) لمحور تخزين المعرفة

المحور	متوسط الإستجابة	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
تخزين المعرفة	2.108	0.346	2.428	0.018	معنوية	مرتفع

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

جـ. توزيع المعرفة :

يتضح من الجدول رقم (9) عدم اتفاق أفراد العينة على فقرتين من فقرات محور توزيع المعرفة واتفاقهم المحدود على فقرة واحدة واتفاقهم على فقرو واحدة من فقرات هذا المحور.

حيث أظهرت النتائج عدم اعتماد الإدارة على شبكة معلومات داخلية تساعد الأفراد في الوصول إلى قواعد البيانات في توزيع المعارف وعدم اعتمادها على إصدار نشرات ودوريات وأنواع المطبوعات المختلفة في التوزيع وبينت النتائج اعتماد الإدارة إلى حد ما على إقامة الدورات التدريبية الداخلية بواسطة أفراد يمتلكون خبرة وكفاءة في توزيع المعارف. كما أظهرت النتائج اعتماد الإدارة على عقد الاجتماعات والندوات وورش العمل في توزيع معارفها.

جدول (9) نتائج التحليل الوصفي لمحور توزيع المعرفة

ت	العبارة	متوسط الاستجابة	اتجاه الاجابة	الانحراف المعياري
1	تعتمد الإدارة في توزيع معارفها على شبكة معلومات داخلية تساعد الأفراد في الوصول إلى قواعد البيانات	1.47	غير موافق	0.676
2	تعتمد الإدارة على إصدار نشرات ودوريات وأنواع المطبوعات المختلفة في توزيع معارفها	1.45	غير موافق	0.723
3	تعتمد الإدارة على عقد الاجتماعات والندوات وورش العمل في	2.38	موافق	0.64

	توزيع معارفها			
4	تعتمد الإدارة على إقامة دورات تدريبية داخلية يقوم بها أفراد ذوي خبرة وكفاءة في توزيع معارفها	2.33	موافق إلى حد ما	0.681

ولتحديد مستوى توزيع المعرفة فان قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور تساوي (1.908) وهي أقل من قيمة المتوسط المعياري (2)، وان قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.088) وهي أكبر من 0.05، وبذلك فإن مستوى توزيع المعرفة كان متوسطاً.

جدول رقم (10) نتائج اختبار (One Sample T- test) لمحور توزيع المعرفة

المحور	متوسط الإستجابة	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
توزيع المعرفة	1.908	0.409	1.736 -	0.088	غير معنوية	متوسط

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

د. تطبيق المعرفة :

يتضح من الجدول رقم (11) عدم اتفاق أفراد العينة على فقرة واحدة من فقرات تطبيق المعرفة واتفاقهم المحدود على فقرة واحدة واتفاقهم على فقرتين من فقارت هذا المحور.

فقد بينت النتائج في الجدول رقم 011) عدم إستخدام الإدارة لمقاييس ومعايير تسيطر من خلالها على المعرفة المطبقة واعتماد الإدارة المحدود على نشر ثقافة منظمة تدعم عملية التطبيق الفعال في تطبيق معارفها كما أظهرت النتائج إعتماد الإدارة على آراء أفراد ذوي خبرة من داخل الشركة حول نتائج أعمالها وأنشطتها واعتمادها على فرق عمل متخصصة من داخل المؤسسة في تطبيق معارفها.

جدول (11) نتائج التحليل الوصفي لمحور تطبيق المعرفة

ت	العبارة	متوسط الاستجابة	اتجاه الاجابة	الانحراف المعياري
1	تعتمد الإدارة على آراء أفراد ذوي خبرة من داخل الشركة حول نتائج أعمالها وأنشطتها	2.53	موافق	0.676
2	تعتمد الإدارة على نشر ثقافة منظمة تدعم عملية التطبيق الفعال في تطبيق معارفها	2.07	موافق إلى حد ما	0.778
3	تعتمد الإدارة على فرق عمل متخصصة من داخل المؤسسة في تطبيق معارفها	2.52	موافق	0.596
4	يتم استخدام مقاييس ومعايير تسيطر من خلالها على المعرفة المطبقة	1.57	غير موافق	0.722

ولتحديد مستوى التطبيق للمعرفة فان قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور تساوي (2.17) وهي أكبر من قيمة المتوسط المعياري (2)، وان قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.002) وهي أقل من 0.05، وبذلك فإن مستوى تطبيق المعرفة كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة.

جدول رقم (12) نتائج اختبار (One Sample T- test) لمحور تطبيق المعرفة

المحور	متوسط الإستجابة	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
تطبيق المعرفة	2.17	0.416	3.185	0.002	معنوية	مرتفع

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

وللإجابة على تساؤل الدراسة الأول : ما مستوى إدارة المعرفة في المؤسسة قيد الدراسة؟

فإن النتائج في الجدول رقم (13) بينت أن قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي إدارة المعرفة تساوي (2.079) وهي قيمة أكبر من قيمة متوسط القياس (2) وإن قيمة الدلالة الإحصائية لإجمالي إدارة المعرفة تساوي (0.045) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى ان مستوى إدارة المعرفة كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة.

جدول رقم (13) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي إدارة المعرفة

متوسط الإستجابة	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى إدارة المعرفة
2.079	0.299	2.05	0.045	معنوية	مرتفع

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

التساؤل الثاني : ما دور إدارة المعرفة في تحسين جودة المنتج في الشركة قيد الدراسة؟

يتضح من الجدول رقم (14) أن أفراد العينة اتفقوا على جميع فقرات دور إدارة المعرفة في تحسين جودة المنتج.

حيث أظهرت النتائج في الجدول رقم (14) أن تفاعل الأفراد مع بعضهم يساهم في إنجاز المنتج في الوقت المحدد وأن قواعد البيانات المستخدمة في الشركة تساهم في تحسين منتج الشركة كما تبين أن الندوات وورش العمل التي تقيمها الشركة يساعد على تطبيق الاسبقيات التنافسية المتمثة بالكلفة، المرونة، الجودة والاستجابة وتبين أيضاً أن التطبيق المعرفي في الشركة يساهم في تذليل العقبات التي تواجه العملية الانتاجية وأن شبكة المعلومات الداخلية المستعملة في الشركة تلعب دوراً في تقليل الوقت المحدد للانتاج وأن الخبرات الموجودة بالشركة.

جدول (14) نتائج التحليل الوصفي لمتغير محتويات البرامج التدريبية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الاتجاه السائد للإجابة	الانحراف المعياري
1	تفاعل الأفراد مع بعضهم يساهم في إنجاز المنتج في الوقت المحدد	2.48	موافق	0.748
2	تساهم قواعد البيانات المستخدمة في الشركة في تحسين منتج الشركة	2.68	موافق	0.504
3	الندوات وورش العمل التي تقيمها الشركة يساعد على تطبيق الاسبقيات التنافسية المتمثة بالكلفة، المرونة، الجودة والاستجابة	2.47	موافق	0.676
4	يساهم التطبيق المعرفي في الشركة في تذليل العقبات التي تواجه	2.52	موافق	0.537

	العملية الانتاجية			
5	شبكة المعلومات الداخلية المستعملة في الشركة تلعب دوراً في تقليل الوقت المحدد للانتاج	2.58	موافق	0.53
6	تساهم الخبرات الموجود بالشركة في تخفيض تكلفة المنتج	2.62	موافق	0.524

ولتحديد دور إدارة المعرفة فان قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور تساوي (2.56) وهي أكبر من قيمة المتوسط المعياري (2)، وان قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، وهذا يشير إلى أن دور إدارة المعرفة في تحسين جودة المنتج كان مرتفعاً.

جدول رقم (15) نتائج اختبار (One Sample T- test) لدور الإدارة المعرفية في تحسين جودة المنتج

المحور	متوسط الإستجابة	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	الدور
دور الإدارة المعرفية في تحسين جودة المنتج	2.56	0.403	10.721	0.000	معنوية	مرتفع

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية (يوليو / 2016)

النتـــائج :

النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول :

1. أظهرت الدراسة أن مستوى توليد المعرفة في المؤسسة قيد الدراسة كان متوسطاً (جدول 6).
2. بينت الدراسة أن مستوى تخزين المعرفة في المؤسسة قيد الدراسة كان مرتفعاً (جدول 8).
3. أوضحت الدراسة أن مستوى توزيع المعرفة في المؤسسة قيد الدراسة كان متوسطاً (جدول 10).
4. بينت الدراسة أن مستوى تطبيق المعرفة في المؤسسة قيد الدراسة كان مرتفعاً (جدول 12).
5. أظهرت الدراسة أن مستوى إدارة المعرفة في المؤسسة قيد الدراسة كان مرتفعاً (جدول 13).

النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني :

بينت الدراسة بينت الدراسة أن دور إدارة المعرفة في تحسين جودة المنتج كان مرتفعاً في المؤسسة قيد الدراسة (جدول 15).

التوصيات:

1. ضرورة إعتماد الإدارة على معايير معرفية واضحة ومحددة تناسب طبيعة عملها وأنشطتها في تخزين معرفتها.
2. الاعتماد على الأفراد من خلال تحفيزهم وتشجيعهم لتبادل الخبرات في تخزين المعلومات.
3. ضرورة اعتماد شبكة معلومات داخلية في توزيع المعارف.
4. العمل على إصدار نشرات ودوريات وأنواع المطبوعات المختلفة في توزيع المعارف.
5. ضرورة إستخدام مقاييس ومعايير تسيطر من خلالها على المعرفة المطبقة.

المراجـــع:

1. الجمعية الأمريكية للجودة.
2. السلمي، ع، (2002)، **إدارة التميز: نماذج وتقنيات الإدارة في عصر العولمة**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة.
3. الصحن، م، (1995)، **التسويق مبادئ وتطبيق**، الدار الجامعية، ص250.
4. الزيادات، م، (2008)، **إتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
5. الكبيسي، ع، **إدارة المعرفة وتطوير المنظمات: الطموحات والتحديات**، مجلة الإدارة العامة، مجلد49، العدد 4.
6. العال، م، وآخرون، (2009)، **طرق ومناهج البحث العلمي** (ط1) عَمّان، دار الوراق للنشر والتوزيع.
7. العلي، ع، (2009)، **المدخل إلى إدارة المعرفة**، الطبعة الثانية، دار المسير، عمان، الأردن.
8. حيدر، ي، (2008)، **الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات**، التحليل الإستراتيجي أساليبه ونماذجه وأدواته، الطبعة الثانية، دار الرضا للنشر، دمشق.
9. داين، أ، (1988)، **التسويق**، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، باريس، ص66.
10. ذياب، س، (2003)، **مناهج البحث العلمي (أدواته واساليب)**، غزة، مكتبة أفاق.
11. Coakes, Elayne (2003) **"Knowledge Management", Current Issues and challenges,** Idea Group Publishing: U.S.A.
12. Russell, R. S. & Taylor, Berhard w. (2006), **operations management**, 5th, ed., John wiley and sons, Inc, USA.
13. Waller, Derek L., (2004), **operations management aswoply chain**, approach, 3th, ed., Thomason, prented in Italy by G. canale.

تحليل لصافي الصادرات كأحد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي خـلال الفترة 1990-2013

د. الطـاهر علي دابـه

عضو هيئة تدريس بقسم إقتصاد زراعي

كلية الزراعة / جامعة طرابلس

المستخلص:

كل من الصادرات والواردات وصافي الصادرات لليبيا تغير من سنة إلى أخرى بالزيادة أو الانخفاض خلال الفترة الزمنية 1990 – 2013 ، وكانت هذه التغيرات حادة في بعض السنوات، حيث بلغت الصادرات أعلى مستوى لها وهو 77027.00 مليون دينار سنة 2008 ووصلت إلى اقل مستوى وهو 2449.00 مليون دينار سنة 1998، وبلغت الواردات أعلى مستوى لها وهو 43242.90 مليون دينار سنة 2013 ووصلت إلى اقل مستوى وهو 2106.00 مليون دينار سنة 2000، و بلغ الميزان التجاري أعلى مستوى له وهو 51089.00 مليون دينار سنة 2010 ووصل إلى اقل مستوى وهو 35.00 مليون دينار سنة 1993 . متوسط كل من الصادرات، الواردات، وصافي الصادرات لهذه الفترة هو 225309.04 مليون دينار، 112037.62 مليون دينار و 813271.48 مليون دينار على التوالي. كل من الصادرات، الواردات و وصافي الصادرات اخذ اتجاه عام تصاعدي خلال الفترة 2000–2013 وان كل من الصادرات، الواردات، وصافي الصادرات تزايد بمقدار 3214.847 مليون دينار، 1517.846 مليون دينار ، و1697.017 مليون دينار في السنة على التوالي . لقد حققت الصادرات، الواردات، وصافي الصادرات نموا سنويا خلال هذه الفترة بنسبة 17.5 %، 14.8 % و23.8 % على التوالي. ولان الصادرات كانت اكبر من الواردات في جميع سنوات الدراسة، فان ليبيا حققت صافي صادرات موجب، اي حققت فائضا في صادراتها عن وارداتها (فائض ميزانها التجاري الخارجي)، و صافي الصادرات هذا نمى بمعدل نمو سنوي اكبر من معدل نمو الصادرات والذي هو اكبر من معدل نمو الواردات.

الكلمات الدالة: صادرات، واردات، ميزان تجاري، نمو.

المقدمة:

الاقتصاد الليبي اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، يتأثر الاقتصاد الليبي بحركة التبادل الاقتصادي الدولي لوجود القطاع الخارجي به، ووجود قطاع التجارة الخارجية يؤدي إلى تأثر كل من الاقتصاد الوطني وميزان المدفوعات بحركة التبادل التجاري الدولي. القطاع الخارجي ممثلا في صافي الصادرات هو جزء من الطلب الكلي، ففي الفترة 1990–2005 كان صافي الصادرات يمثل ما بين –2.46% و 7.41 % من الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي، وكان صافي الصادرات سالبا في بعض السنوات وموجبا في معظم السنوات، ومن ناحية أهميته النسبية فهو يحتل المرتبة الرابعة بعد الإنفاق الاستثماري الإجمالي في المرتبة الثالثة، الإنفاق الحكومي في المرتبة الثانية، والإنفاق الاستهلاكي الخاص في المرتبة الأولى (دابه،2012).

إن دراسة وتحليل صافي الصادرات ذو أهمية كبيرة، ذلك لان الصادرات تمثل الإنفاق الذي يقوم به الأجانب على المنتجات الوطنية، في حين تمثل الواردات إنفاق القطاعات المحلية الذي يخصص لشراء منتجات الدول الأخرى. الواردات تمثل عنصرا سلبيا من عناصر الطلب الكلي، لكونها مقدارا من الدخل يؤول إلى المؤسسات الإنتاجية في الدولة الأجنبية، بمعنى أن الواردات تمثل جزءا من الدخل لا يتم إنفاقه على السلع المحلية. تؤدي التغيرات في كل من الصادرات والواردات إلى تأثيرات مضاعفة في الدخل والتي تكون موجبة إذا كان هناك فائض في الميزان التجاري الجاري. وللتأثير في الميزان التجاري، فانه يمكن تطبيق أدوات السياسة التجارية التي تهدف إلى زيادة التصدير والحد من الاستيراد مثل سياسة إحلال الواردات أو دعم الصادرات أو زيادة العراقيل أمام التجارة للحد من الواردات باستخدام أدوات مثل رسوم جمركية مرتفعة ونظام الحصص (ابوحبيل،1996). ولان صافي الصادرات يتغير مع مرور الزمن بسبب تغير كل من الصادرات والواردات، فان هذه الدراسة تهدف إلى تحليل تطورات صافي الصادرات كأحد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي والتغيرات الحاصلة فيه والاتجاه العام الذي أخذه ومعدل نموه في الفترة 1990 – 2013، وهذا يتضمن تحليلا للصادرات والواردات الليبية.

المواد وطرائق البحث:

هناك بعض الدراسات البحثية التي تناولت احد مكونات الطلب الكلي بشكل منفرد مثل الاستهلاك الخاص، الإنفاق الحكومي، والإنفاق الاستثماري، ودراسات تناولت الصادرات أو الواردات كمكونات للطلب الخارجي، ومنها دراسة لمكونات الطلب الكلي وأهميتها النسبية في الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2005 (دابه،2012)، سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات: تقييم التجربة الليبية (شامية،1990)، ودراسات أخرى تناولت احد مكونات الطلب الخارجي بشكل أو آخر، ومنها دراسة سياسة تحرير الواردات للسلع الزراعية على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970 – 2006 (ابوسعيده،2009) .

في هذه الدراسة سيتم دراسة وتحليل صافي الصادرات كأحد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي، وباعتبار أن صافي الصادرات هو الفرق بين الصادرات والواردات فالتحليل يتضمن الصادرات، الواردات ثم صافي الصادرات من حيث تغيراتها السنوية واتجاهها العام ومعدلات نموها. اعتمدت هذه الدراسة على بيانات وإحصاءات التجارة الخارجية التي تقوم الهيئة العامة للمعلومات بتجميعها ونشرها. وعلى هذا الأساس جمعت بيانات وإحصاءات عن الصادرات والواردات خلال الفترة 1990 – 2013. سيتم في هذه الورقة البحثية استعمال بعض أساليب التحليل الاقتصادي والإحصائي والتحليل الاقتصاد القياسي للتعرف على طبيعة التغيرات في الصادرات والواردات وصافي الصادرات واتجاهها العام ومعدلات نموها.

لدراسة الاتجاه العام للصادرات والواردات وصافي الصادرات سوف يستخدم نموذج او معادلة الاتجاه العام الخطية، ومعادلات الاتجاه العام التي سيتم تقديرها تأخذ الصور الآتية:

$$EXP_i = a + b\ T_i + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ 1$$

$$IMP_i = c + d\ T_i + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ 2$$

$$NX_i = EXP_i - IMP_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ 3$$

$$NX_i = e + f\ T_i + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ 4$$

حيث أن المتغيرات EXPi ، IMPi و NXi تشير إلى الصادرات، الواردات، وصافي الصادرات على التوالي، والمتغير Ti يشير إلى ترتيب عنصر الزمن (السنوات)، بينما المغير ui هو حد الاضطراب وادخل في المعادلة ليأخذ في الحسبان تأثير العوامل التي قد تؤثر على اتجاه المتغير التابع موضع الاعتبار، وكل من a ، b ، c ، d ، e و f هي معلمات النموذج . المعلمات b ، d و f يمكن أن تظهر بإشارة موجبة أو سالبة، فإذا كانت الإشارة موجبة فان الصادرات ، الواردات ، وصافي الصادرات يأخذ اتجاه صعودي (تزايدي)، أما إذا كانت الإشارة سالبة فان الصادرات، الواردات، وصافي الصادرات يأخذ اتجاه هبوطي (انخفاضي) خلال فترة الدراسة . الجدير بالذكر هنا أن معادلة الاتجاه العام لصافي الصادرات رقم(4) يمكن تقديرها مباشرة باستخدام بيانات صافي الصادرات أو الحصول عليها باستخدام المعادلة (3) وذلك بطرح معادلة الواردات المقدرة من معادلة الصادرات المقدرة.

معدلات نمو الصادرات، الواردات، وصافي الصادرات خلال هذه الفترة سوف يتم حسابها بتقدير المعادلة الآتية:

$$\ln Y_i = \alpha_0 + \alpha_1 T_i + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

وهي معادلة نصف لوغاريثمية (semilog model) والمتغير Y يمثل كل مرة الصادرات، الواردات، وصافي الصادرات، حيث إن معدل النمو هو ($\alpha_1 \times 100$)، فإذا كانت ($\alpha_1 > 0$) فان المتغير موضع الاعتبار يحقق نمو، أما إذا كانت ($\alpha_1 < 0$) فان المتغير موضع الاعتبار يحقق تراجع أو انكماش خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة. لقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLSM) كطريقة قياسية لتقدير معادلات الاتجاه العام ومعادلات النمو.

النتائج والمناقشة:

أولا: التغيرات السنوية والاتجاه العام للصادرات

أ –التغيرات السنوية للصادرات

يوضح الجدول(1) الصادرات السنوية والتغيرات السنوية لصادرات ليبيا خلال الفترة 2000 – 2013، حيث بلغت الصادرات أعلى مستوى لها وهو 77027.00 مليون دينار سنة 2008 ووصلت إلى اقل مستوى وهو 2449.00 مليون دينار سنة 1998. ويلاحظ أن الصادرات تتغير من سنة إلى أخرى بالزيادة أو الانخفاض، حيث كان اكبر مقدار للزيادة هو 53638 مليون دينار سنة 2012 بنسبة زيادة قدرها 230.66% عن سنة 2011 واقل مقدار للزيادة هو 299 مليون دينار سنة 1997 بنسبة زيادة قدرها 8.59% عن سنة 1996، وكان اكبر مقدار للانخفاض هو 1329 مليون دينار سنة 1998 بنسبة انخفاض قدرها 35.17% عن سنة 1997 واقل مقدار للانخفاض هو 121 مليون دينار سنة 1992 بنسبة زيادة قدرها 4.02% عن سنة 1991، ومتوسط الصادرات لهذه الفترة هو 225309.04 مليون دينار. الشكل(1) يوضح تطور الصادرات الليبية خلال الفترة 2000 – 2013.

جدول1. قيمة الصادرات والواردات وصافي الصادرات والتغيرات السنوية للصادرات والواردات وصافي الصادرات لليبيا خلال الفترة 1990 – 2013

السنة	الصادرات			الواردات			صافي الصادرات		
	القيمة (مليون دينار)	التغير	نسبة التغير (%)	القيمة (مليون دينار)	التغير	نسبة التغير (%)	القيمة (مليون دينار)	التغير	نسبة التغير (%)
1990	3215.0	----	---	2145.0	----	---	1070.0	----	---
1991	3011.0	204 -	6.34 -	2261.0	116	5.41	750.0	320-	29.91-
1992	2890.0	121 -	4.02 -	2140.0	121-	5.35	750.0	00	00
1993	2619.0	271 -	9.38 -	2584.0	444	20.75	35.0	715-	95.33-
1994	2682.0	63	2.41 -	2353.0	231-	8.94	329.0	294	840
1995	3104.0	422	15.73	2149.0	204-	8.67	955.0	626	190.27
1996	3479.0	375	12.08	2564.0	415	19.31	915.0	40-	4.19-
1997	3778.0	299	8.59	2739.0	175	6.83	1039.0	124	13.55
1998	2449.0	1329 -	35.17 -	2267.0	472-	17.23-	182.0	857-	82.48-
1999	3347.0	898	36.67	2199.0	68-	3.00-	1148.0	966	530.77
2000	6160.0	2814	84.08	2106.0	93-	4.23-	4054.0	2906	253.14
2001	5410.0	750 -	12.18 -	2895.0	789	37.46	2515.0	1538-	37.94-
2002	13291.0	7881	145.67	9493.0	6598	227.91	3798.0	1283	51.01
2003	19720.0	6429	48.37	9386.0	107-	1.13-	10334.0	6536	172.09
2004	27982.0	8262	41.90	13110.0	3725	39.69	14872.0	4538	43.91
2005	42836.0	14854	53.08	15683.0	2572	19.62	27153.0	12281	82.58
2006	56126.0	13290	31.03	16659.0	976	6.22	39467.0	12314	45.35
2007	61726.0	5600	9.98	21698.0	5039	30.25	40028.0	561	1.42
2008	77027.0	15301	24.79	25938.0	4240	19.54	51089.0	11061	27.63
2009	46319.0	30708	39.87	27503.0	1565	6.03	18816.0	32273-	63.17-
2010	61658.0	15339	33.12	31881.0	4378	15.92	29777.0	10961	58.25
2011	23254.0	38404-	62.29-	13664.0	18217-	57.14-	9590.0	20187-	67.79-
2012	76892.0	53638	230.66	32243.0	18579	135.97	44650.0	35060	365.59
2013	58442.0	18450-	23.99-	43242.9	10999.9	34.12	15199.7	29451-	65.96-
إجمالي الفترة	607417.00			288902.90			813271.48		
المتوسط	225309.04			112037.62			318515.70		

المصدر: –الهيئة العامة للمعلومات، إحصاءات التجارة الخارجية، لعدد من السنوات.

– مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، التقرير السنوي لسنوات مختلفة.

ب – الاتجاه العام للصادرات

إذا ما تفحصنا بيانات الصادرات خلال الفترة 2000 – 2013 فانه يمكن ملاحظة أن قيم الصادرات في السنوات من 2004 إلى 2013 أعلى من قيم الصادرات في السنوات من 1990 إلى 2003 وهذا يؤشر إلى أن الصادرات قد أخذت اتجاه عام تصاعدي خلال هذه الفترة، وللتأكد من هذا فقد تم تقدير معادلة الاتجاه العام للصادرات ونتائج التقدير مدونه في جدول(2).

1 –معادلة الاتجاه العام للصادرات للفترة 2000 – 2013

من معادلة الاتجاه العام للصادرات المقدرة رقم(1) كما هي في جدول(2) فان معلمة الزمن موجبة الإشارة، ولذلك فان الصادرات أخذت اتجاه عام تصاعدي خلال الفترة 2000– 2013، وان الصادرات كانت تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا قدره 3214.847 مليون دينار، والشكل(1) يوضح خط الاتجاه العام للصادرات خلال الفترة 2000 – 2013. وحسب نتائج معادلة النمو المقدرة رقم(3) كما هي في جدول(3)، فان الصادرات حققت نموا سنويا خلال هذه الفترة بمعدل 17.5%.

الجدول 2. معادلات الاتجاه العام المقدرة للصادرات والواردات وصافي الصادرات لليبيا خلال الفترة 1990 – 2013

المتغير	المعادلة	الرمز	الثابت	معامل متغير الزمن T	معامل التحديد R^2	اختبار F	D–W
صادرات	1	EXP	-14876.551 (-2.391)	3214.847 (7.384)	0.712	54.519	1.376
واردات	2	IMP	- 6935.448 (-2.685)	1517.846 (8.395)	0.762	70.474	1.037
صافي الصادرات	3	NX	-7941.225 (-1.642)	1697.017 (5.015)	0.53	25.148	1.445

المصدر: نفس المصدر أسفل الجدول (1).

ملاحظة: القيم بين الأقواس أسفل قيمة المعامل هي القيم التائية (t–statistics).

جدول3. معادلات النمو للصادرات والواردات وصافي الصادرات

المتغير	المعادلة	الرمز	الثابت	معامل متغير الزمن T (α_1)	معامل التحديد R^2	اختبار F
الصادرات	4	Ln EXP	7.184	0 .175	0.83	114.930
الواردات	5	Ln IMP	6.971	0 .148	0.71	123.860
صافي الصادرات	6	Ln NX	5.254	0.238	0.71	54.741

المصدر: نفس المصدر أسفل الجدول (1).

شكل1. الصادرات والاتجاه العام للصادرات خلال الفترة 1990 – 2013

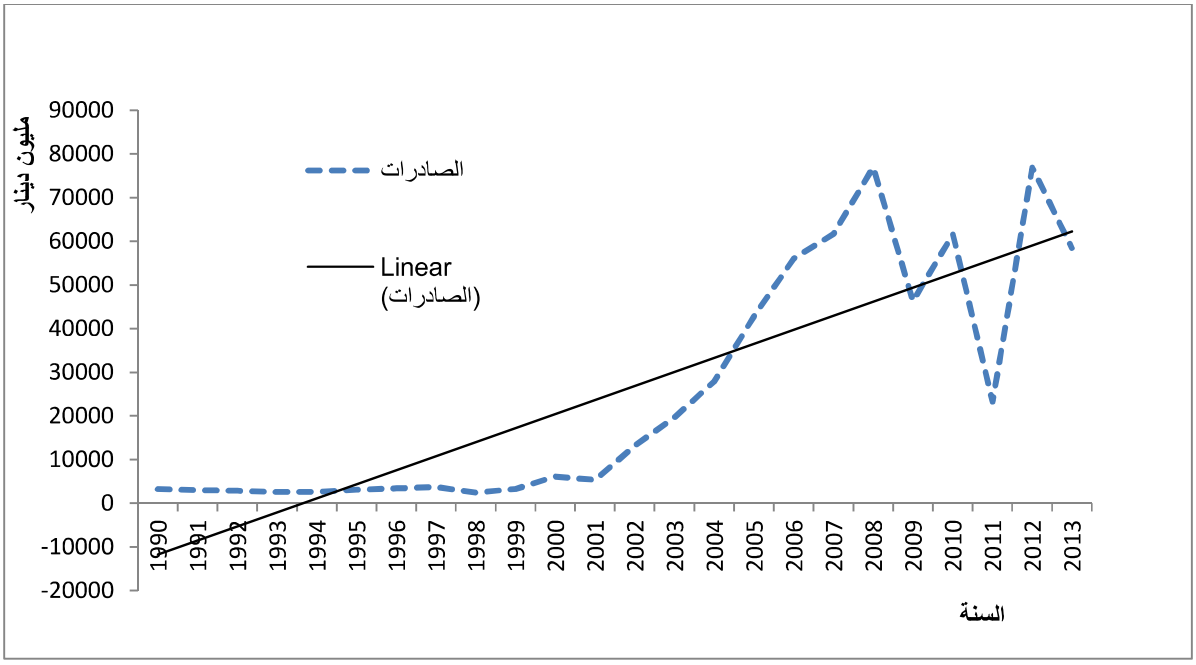

ثانيا: التغيرات السنوية للواردات والاتجاه العام للواردات

أ –التغيرات السنوية للواردات

يوضح الجدول(1) التغيرات السنوية للواردات في ليبيا خلال الفترة 1990 – 2013، حيث بلغت الواردات أعلى مستوى لها وهو 43242.90 مليون دينار سنة 2013 ووصلت إلى اقل مستوى وهو 2106.00 مليون دينار سنة 2000. يلاحظ أن الواردات تتغير من سنة إلى أخرى بالزيادة أو الانخفاض، حيث كان اكبر مقدار للزيادة هو 18579 مليون دينار سنة 2012 بنسبة زيادة قدرها 135.97% عن سنة 2011 واقل مقدار للزيادة هو 116 مليون دينار سنة 1991 بنسبة زيادة قدرها 5.41% عن سنة 1990، وكان اكبر مقدار للانخفاض هو 18217 مليون دينار سنة 2011 بنسبة انخفاض قدرها 57.14% عن سنة 2010 واقل مقدار للانخفاض هو 68 مليون دينار سنة 1999 بنسبة انخفاض قدرها 3.00% عن سنة 1998، ومتوسط الواردات لهذه الفترة هو 112037.62 مليون دينار. الشكل(2) يوضح تطور واردات ليبيا خلال الفترة 1990 – 2013.

ب – الاتجاه العام للواردات

إذا ما تفحصنا بيانات الواردات خلال الفترة 2000 – 2013 فانه يمكن ملاحظة أن قيم الواردات في السنوات من 2004 إلى 2013 أعلى من قيم الواردات في السنوات من 1990 إلى 2013 وهذا يؤشر إلى الواردات قد أخذت اتجاه عام تصاعدي، وللتأكد من هذا فقد تم تقدير معادلة الاتجاه عام للواردات ونتائج التقدير مدونه في جدول(2).

1 –معادلة الاتجاه العام للواردات للفترة 2000 – 2013

من معادلة الاتجاه العام المقدرة رقم(2) فان معلمة الزمن موجبة الإشارة، ولذلك فان الواردات أخذت اتجاه عام تصاعدي خلال الفترة 2000 – 2013، وان الواردات كانت تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا قدره 1517.846 مليون دينار، الشكل(2) يوضح خط الاتجاه العام للواردات خلال الفترة 2000 – 2013، وحسب نتائج معادلة النمو المقدرة رقم(5) كما هي في جدول(3) فان الواردات حققت نموا سنويا خلال هذه الفترة بمعدل 14.8 %.

شكل 2. الواردات والاتجاه العام للواردات خلال الفترة 1990 – 2013

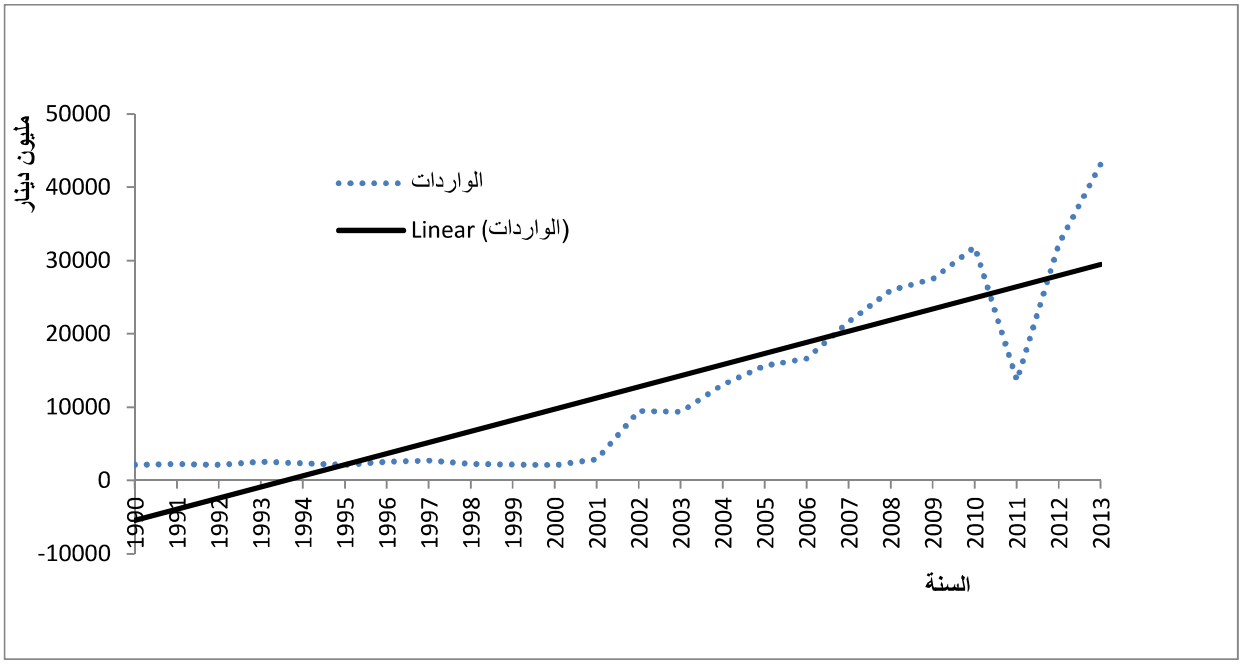

ثالثا: التغيرات السنوية والاتجاه العام لصافي الصادرات

أ –التغيرات السنوية لصافي الصادرات

يوضح الجدول(1) صافي الصادرات السنوي والتغيرات السنوية لصافي صادرات ليبيا خلال الفترة 2000 – 2013، حيث بلغ صافي الصادرات أعلى مستوى له وهو 51089.00 مليون دينار سنة 2010 ووصل إلى اقل مستوى وهو 35.00 مليون دينار سنة 1993. ويلاحظ أن صافي الصادرات يتغير من سنة إلى أخرى بالزيادة أو الانخفاض، حيث كان اكبر مقدار للزيادة هو 35060 مليون دينار سنة 2012 بنسبة زيادة قدرها 365.59% عن سنة 2011، واقل مقدار للزيادة هو 124 مليون دينار سنة 1997 بنسبة زيادة قدرها 13.55% عن سنة 1996، وكان اكبر مقدار للانخفاض هو 32273 مليون دينار سنة 2009 بنسبة انخفاض قدرها 63.17% عن سنة 2008، واقل مقدار للانخفاض هو 40 مليون دينار سنة 1996 بنسبة

انخفاض قدرها 4.19% عن سنة 1995، ومتوسط صافي الصادرات لهذه الفترة هو 813271.48 مليون دينار. الشكل(3) يوضح تطور صافي صادرات ليبيا خلال الفترة 2000 – 2013.

ب – الاتجاه العام لصافي الصادرات

اذا ما تفحصنا بيانات صافي الصادرات خلال الفترة 2000 – 2013 فانه يمكن ملاحظة أن قيم صافي الصادرات في السنوات من 2004 إلى 2013 أعلى من قيم صافي الصادرات في السنوات من 1990 إلى 2003، وهذا يؤشر إلى أن صافي الصادرات قد اخذ اتجاه عام تصاعدي، وللتأكد من هذا فقد تم تقدير معادلة اتجاه عام لصافي الصادرات ونتائج التقدير مدونه في جدول(2).

1 –معادلة الاتجاه العام لصافي الصادرات للفترة 2000 – 2013

معادلة الاتجاه العام لصافي الصادرات يمكن تقديرها مباشرة باستخدام بيانات صافي الصادرات كما هي في جدول (2) أو بطرح معادلة الواردات المقدرة من معادلة الصادرات المقدرة كما يلي:

صافي الصادرات هو عبارة عن الصادرات مطروحا منها الواردات، أي

$$NET\ EXPORTS = EXPORTS - IMPORTS$$

$$NX = EXP - IMP$$

وبالتعويض عن EXP و IMP بمعادلة الاتجاه العام المقدرة لكل منها نحصل على

$$NX = -14876.551 + 3214.847\ T - (- 6935.448 + 1517.846\ T)$$

$$NX = - 7941.103 + 1697.001\ T$$

وهي نفس معادلة الاتجاه العام لصافي الصادرات رقم (3) المقدرة باستخدام بيانات صافي الصادرات كما هي في جدول (2)، ويتبع هذا ان صافي الصادرات كان يزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا قدره 1697.001 مليون دينار والذي هو عبارة عن معدل الزيادة السنوية للصادرات مطروحا منه معدل الزيادة السنوية للواردات.

شكل 3. صافي صادرات والاتجاه العام لصافي صادرات ليبيا خلال الفترة 1990 – 2013

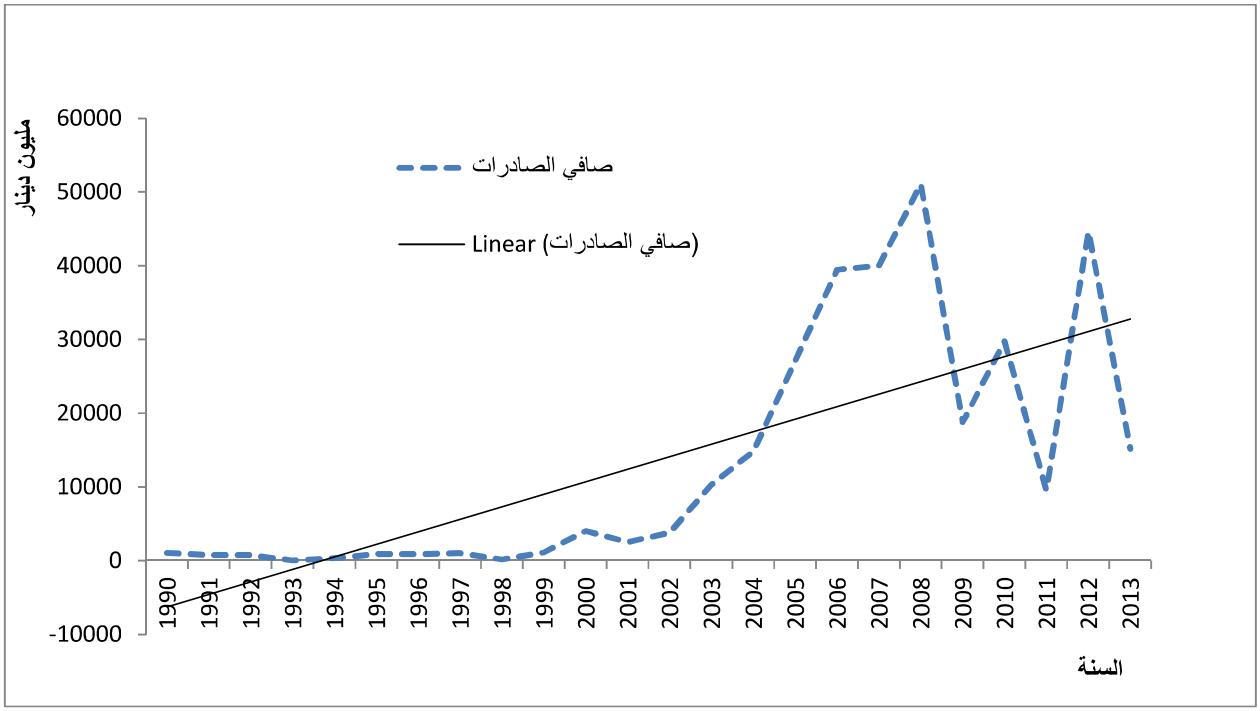

من معادلة الاتجاه العام المقدرة رقم (3) فان معلمة الزمن موجبة الإشارة، ولذلك فان صافي الصادرات اخذ اتجاه عام تصاعدي خلال الفترة 2000 – 2013، وان صافي الصادرات كان يزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا وبمقدار 1697.017 مليون دينار في السنة. الشكل(3) يوضح خط الاتجاه العام لصافي الصادرات خلال الفترة 2000 – 2013، وحسب نتائج معادلة النمو المقدرة رقم(6) كما هي في جدول(3) فان صافي الصادرات حقق نموا سنويا خلال هذه الفترة بمعدل 23.8%. الجدول(4) يلخص بعض النتائج الخاصة بمتغيرات الدراسة للفترة 1990 – 2013.

الجدول 4. ملخص بعض النتائج الخاصة بمتغيرات الدراسة للفترة 1990 – 2013

المتغير	أدنى مستوى (مليون دينار)	أقصى مستوى (مليون دينار)	مجموع الفترة (مليون دينار)	المتوسط العام (مليون دينار)	الاتجاه الزمني العام		معدل النمو السنوي (%)
					الاتجاه	المعدل السنوي (مليون دينار)	
صادرات	2449.00	77027.00	607417.00	225309.04	صعودي	3214.847	17.5
واردات	2106.00	43242.90	288902.90	112037.62	صعودي	1517.846	14.8
صافي الصادرات	35.00	51089.00	318515.70	813271.48	صعودي	1697.017	23.8

الاستنتاج:

من تحليل التغيرات السنوية لكل من للصادرات والواردات وصافي الصادرات والاتجاه العام لكل واحد منها خلال الفترة 1990– 2013، فان كل من الصادرات، الواردات، وصافي الصادرات تغير من سنة إلى أخرى بالزيادة أو الانخفاض، وكانت هذه التغيرات حادة في بعض السنوات، حيث بلغت الصادرات أعلى مستوى لها وهو 77027.00 مليون دينار سنة 2008 ووصلت إلى اقل مستوى وهو 2449.00 مليون دينار سنة 1998، ومتوسط الصادرات لهذه الفترة هو 225309.04 مليون دينار. الصادرات أخذت اتجاه عام تصاعدي خلال الفترة 2000–2013 وان الصادرات كانت تزيد بمقدار 3214.847 مليون دينار في السنة، وقد حققت الصادرات نموا سنويا خلال هذه الفترة بمعدل 17.5 %.

الواردات هي أيضا تتغير من سنة إلى أخرى بالزيادة أو الانخفاض وكانت هذه التغيرات حادة في بعض السنوات، حيث بلغت الواردات اعلي مستوى لها وهو 43242.90 مليون دينار سنة 2013 ووصلت إلى اقل مستوى وهو 2106.00 مليون دينار سنة 2000، ومتوسط الواردات لهذه الفترة هو 112037.62 مليون دينار. الواردات أخذت اتجاه عام تصاعدي خلال الفترة 2000– 2013، وان الواردات كانت تزيد بمقدار 1517.846مليون دينار في السنة، والواردات حققت نموا سنويا خلال هذه الفترة بمعدل 14.8 %. الواردات كانت غير مستقرة خلال فترة الدراسة وتعرضت إلى تقلبات والتي كانت حادة في بعض السنوات.

بالنسبة لصافي الصادرات فهو أيضا يتغير من سنة إلى أخرى بالزيادة أو الانخفاض، وكانت هذه التغيرات حادة في بعض السنوات، حيث بلغ صافي الصادرات أعلى مستوى له وهو 51089.00 مليون دينار سنة 2010 ووصل إلى اقل مستوى وهو 35.00 مليون دينار سنة 1993، ومتوسط صافي الصادرات لهذه الفترة هو 813271.48 مليون دينار. صافي الصادرات اخذ اتجاه عام تصاعدي خلال الفترة 2000– 2013، وان صافي الصادرات كان يزيد بمقدار 1697.017 مليون دينار في السنة. صافي الصادرات حقق نموا سنويا خلال هذه الفترة بمعدل 23.8 %. في جميع سنوات الدراسة كانت الصادرات اكبر من الواردات، ولذلك كان صافي الصادرات موجبا في كل سنوات الفترة الزمنية موضع الدراسة، وصافي الصادرات هذا اخذ اتجاه عام تصاعدي كمحصلة للاتجاه الصعودي للصادرات التي تزايدت بمعدل سنوي اكبر من المعدل السنوي لزيادة الواردات، وصافي الصادرات نمى بمعدل نمو سنوي اكبر من معدل نمو الصادرات والذي هو اكبر من بمعدل نمو الواردات. إذا يمكن القول بان هذا صافي الصادرات الموجب لليبيا يعني أن ليبيا تحقق فائضا في صادراتها عن وارداتها، أي حققت فائضا في ميزانها التجاري وهذا الفائض لصالح ليبيا والاقتصاد الليبي، وهو يعني أن ليبيا تصدر أكثر مما تستورد من الخارج، وان الطلب الخارجي على السلع الليبية أكبر من طلب الليبيين على سلع الدول الأخرى أو السلع الأجنبية، وهذا الفائض له آثار ايجابية على الاقتصاد الليبي.

المراجع:

1. أبو حبيل، عبد الفتاح عبد السلام 1996: **التحليل الاقتصادي الكلي:** النظرية والسياسة الاقتصادية. الطبعة الأولى، جامعة الجبل الغربي، ليبيا.
2. الدوري، محمد احمد 2007: **في التجارة الخارجية**. دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الزاوية، ليبيا.
3. بن حليب، رياض: **هامش الربح ومنافسة الواردات**: هل أدت الواردات إلى زيادة انضباط مؤسسات الصناعة التمويلية التونسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الثاني، يونيو 2006، ص 69 –105.
4. دابه، الطاهر علي: **اتجاهات تطور الطلب الكلي والأهمية النسبية لمكوناته في الاقتصاد الليبي**، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، المجلد السابع عشر، العددان (الأول والثاني) 2012، ص 89–104.
5. شامية، عبد الله امحمد 1990: **سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات**: تققيم التجربة الليبية 1970 – 1986، مجلة البحوث الاقتصادية، الهيئة القومية للبحث العلمي، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص 37 –61.
6. مصطفى، نشوى. **كثافة التجارة وتزامن الدورات الاقتصادية بين مصر واهم شركائها التجاريين**، بحوث اقتصادية عربية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير 2011 ص67 –89.
7. مهنا، دوك انطون: **التجارة البينية في الشرق الأوسط: تقييم تجريبي**، بحوث اقتصادية عربية، المجلد الخامس، العدد الأول، ديسمبر 2002، ص 14–62.
8. Christ, C. F. **Econometric Models and Methods**, McGraw–Hill Book company, NY, USA, 1983.

AN ANALYSES OF NET EXPORTS AS ONE OF THE AGGREGATE DEMAND COMPONENTS IN THE LIBYAN ECONOMY IN THE PERIOD 1990-2013

1. Department of Agricultural Economics

Faculty of Agriculture, University of Tripoli

ABSTRACT

Each of the Libyan exports, imports, and net exports had changed from year to year by increase or decrease during the period 1990-2013, these changes were sharp in some years, where, exports reached highest level of 77027.00 million dinars in 2008 and reached lowest level of 2449.00 million dinars in 2000. Imports reached highest level of 43242.90 million dinars in 2013 and reached lowest level of 2106.00 million dinars in 2000. Net exports reached highest level of 51089.00 million dinars in 2010 and reached lowest level of 35.00 million dinars in 1993. The average of exports, imports and trade balance is 225309.04 million dinars, 112037.62 million dinars and 813271.48 million dinars respectively. Either exports, imports and net exports took a general rising trend in this period, and exports, imports and net exports increased by 3214.847 million dinars, 1517.846 million dinars and 1697.017 million dinars respectively. Exports, imports and net exports grew in this period by a rate of 17.5%, 14.8% and 23.8% respectively. Because exports were higher than imports in all the years, Libya achieved a positive net exports , it achieved a surplus in exports over imports (i.e. a surplus in its foreign trade balance), and this net exports grew by an annual growth rate higher than the growth rate of exports which is higher than the growth rate of imports.

Key words: Exports, imports, net exports, growth

نظام معلومات الرقــابة الإستراتيجية وأثرها على إدارة الأزمــات

(دراسة تطبيقية على الادارة العامة لشركة الاتصالات النوعية بطرابلس)

د. خالد مسعود يحي الباروني

أستاذ الادارة الإستراتيجية المشارك

كلية الإقتصاد / جامعة طرابلس

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية على مستوى إدارة ألازمات بشركة الإتصالات النوعية بليبيا، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في العبارة التالية " ما مدى تأثير نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية على إدارة الأزمات بالشركة قيد الدراسة "، ومن أجل تحقيق هذف الدراسة تم صياغة فرضية رئيسية نصت على" يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنظام معلومات الرقابة الإستراتيجية على إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية".

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق إستخدام أسلوب المسح الشامل، حيث تمثل مجتمع الدراسة في جميع القيادات الإدارية الذين لهم علاقة مباشرة بنظام معلومات الرقابة الإستراتيجية وإدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بالإدارة الرئيسية في طرابلس، وهم القيادات الإدارية بالشركة، وتم توزيع عدد 66 صحيفة استبيان على كافة القيادات الأدارية (المدير العام ومدراء الأدارات ورؤساء الأقسام) وموظفي إدارة المعلومات بالإدارة العامة للشركة قيد الدراسة، وخضعت عدد 56 صحيفة استبيان للتحليل الأحصائي، كما استخدمت الإستبيان لجمع البيانات اللازمة من مفردات مجتمع الدراسة، واستخدم الباحث برنامج SPSS في تحليل بيانات الدراسة.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها :

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام معلومات الرقابة الإستراتيجية على إدارة الأزمات، حيث أن مستوى نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية مسئول عن تفسير (82.3%) من التغيرات التي تحدث في فاعلية إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية، مما يعني صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.
- وجود قصور في البنية التحتية لنظام تقنية المعلومات بشركة الاتصالات النوعية، وهذا القصور تمثل في وجود قصور في نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية بشركة الاتصالات النوعية.
- وجود ضعف في نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية بشركة الاتصالات النوعية.
- وجود ضعف في مستوى إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية.

المقدمة:

مع تسارع وتيرة التقدم التكنولوجي، بدأ يتسع نطاق الاعتماد على الاتصالات وتقنية المعلومات ليشمل مختلف المجالات الحيوية بما فيها إدارة الكوارث والأزمات، وعقب الأزمة المالية العالمية والكوارث الطبيعية التي ضربت العالم في الآونة الأخيرة، برزت أهمية تقنية المعلومات كأداة فاعلة في إدارة الأزمات والطوارئ من خلال دورها في تثقيف العامة حول طبيعة التهديدات والكوارث والسبل المثلى لمواجهتها والتعامل معها ورصد الواقع العملي وجمع ونشر المعلومات حول المناطق المتأثرة وإبلاغ المسئولين الحكوميين ومؤسسات الإغاثة بالاحتياجات العامة والخاصة، فضلاً عن تسهيل المناقشات حول مدى الجاهزية والقدرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية والاقتصادية والبيئية وغيرها، لذلك بدأت الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص والجهات المعنية في مختلف أنحاء العالم تفعيل قنوات التواصل والعمل المشترك مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية وغير الحكومية فيما يتعلق بحالات الكوارث والأزمات لتكثيف الجهود في مجال رفع مستوى الوعي حول دور الاتصالات وتقنية المعلومات في تعزيز الأمن الاجتماعي ودعم الخطط الإستباقية لمواجهة الأزمات. ولان نقص المعلومات الكمية والكيفية أهم معوقات اتخاذ القرار، ولان عدم دقة البيانات وعدم صحتها وحداثتها، ونقص الأجهزة والأساليب الحديثة لحفظها وتنسيقها، وفقدان التنسيق، وقلة نظم الاتصال الفعالة يؤدي إلى بعثرة الجهود والجهل بالقرارات وعدم الاهتمام بعنصر الوقت، وقلة أساليب الجدولة الزمنية والمتابعة الدورية للقرارات الصادرة والخوف من المسؤولية، وتردد بعض متخذي القرارات في مواجهة الأزمات والتخطيط لها، كل ذلك يدل على أهمية المعلومات والتكنولوجيات الحديثة التي يقدمها نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية في مواجهة الأزمات والتخطيط لها والرقابة على مراحله.

القسم الأول / الإطار العام ومنهجية الدراسة:

مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية تقنية المعلومات ودورها الواضح في نجاح المنظمات وتجنب الأزمات خاصة أزمات قطاع الإتصالات، وأهميتها في تجنب الخسائر المتكررة الناتجة عن الأزمات، فكر الباحث في البحث عن أثر نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية في الكشف المبكر للأزمات وكيفية التحوط لهذه الأزمات ومحاولة وضع الحلول لتجنب الوقوع مرة أخرى في هذه الأزمات.

وعند زيارة الباحث لشركة الإتصالات النوعية وإجراء بعض المقابلات مع المسئولين بها، تبين له وجود العديد من الظواهر التي تدل على ضعف الإهتمام بمكونات نظام تقنية المعلومات ومنها نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية، كما لاحظ الباحث إستخدام أساليب وأدوات تقنية قديمة الطراز ولم يتم تطويرها منذ فترة، وحيث أن الشركة لا يوجد بها إستراتيجية لتطوير نظام تقنية المعلومات وما يرتبط منها من نظم فرعية وأهمها نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية، بالإضافة إلى أن الشركة لازالت بصدد تطوير خطط إستراتيجية للعديد من مجالات وأبعاد إدارة الأزمات، فإن الشركة في ضو مظاهر ضعف مستوى الإهتمام بمكونات نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية، قد تواجه الشركة مخاطر حدوث أزمات مستقبلية تهدد مستقبلها في ميدان عملها، الأمر الذي أثار لدى الباحث التساءل التالي الذي تتبلور حوله مشكلة الدراسة:

(ما مدى تأثير نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية **على إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية).**

ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساءلات الفرعية التالية:

- ما مستوى نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية المطبق بالشركة قيد الدراسة؟
- ما مستوى إدارة الأزمات بالشركة قيد الدراسة؟

فرضية الدراسة:

بنيت هذه الدراسة على الفرضية **التالية:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنظام معلومات الرقابة الإستراتيجية على إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية.

أهداف الدراسة:

1. تحليل أثر نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية على إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية.

2. معرفة مستوى إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية.

3. التعرف على مدى إهتمام إدارة شركة الإتصالات النوعية بمكونات نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية، ومدى إدراك الإدارة لأهميتها في إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية.

أهمية الدراسة:

1. تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعان يحتاجان للمزيد من الإهتمام في ليبيا وهما نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، وقد تكون هذه الدراسة من الدراسات القليلة في هذا المجال بليبيا.

2. إن شركة الإتصالات النوعية تعد من الشركات المعرضة بصفة مستمرة لحدوث أزمات بسبب التخريب الذي يحصل من وقت لأخر، ولكونها مركزاً مهماً للدولة للحصول على المعلومات.

3. تركز هذه الدراسة على جانب مهم يحتاج للمزيد من التطوير والإهتمام، لأن تقنية المعلومات وفروعها وبالأخص نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية يعد مجال سريع التطور، لذلك وجب الإهتمام به وسرعة إتخاذ القرارات بشأن تطويره.

منهجية الدراسة:

أ. منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث أن هذا المنهج أكثر ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة، بحيث يمكن من خلاله دراسة الظاهرة محل الدراسة، وكذلك يهدف هذا المنهج لجمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً وتحليلها واستخلاص دلالاتها.

ب. أداة جمع البيانات: قام الباحث باعتماد صحيفة الإستبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، مع الإستعانة ببعض المقابلات الشخصية غير المخططة لجمع المعلومات الاولية للتعرف على أبعاد مشكلة الدراسة.

ج. مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين الذين لهم علاقة مباشرة بنظام معلومات الرقابة الإستراتيجية وإدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بالإدارة الرئيسية في طرابلس، وهم تحديداً المدير العام في الشركة ومدراء الإدارات، ورؤساء الاقسام وموظفي قسم نظم المعلومات بالشركة، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة المتمثل في (66) موظف فقد سعي الباحث للحصول على أدق النتائج لذلك اعتمد أسلوب المسح الشامل لجمع البيانات من مجتمع الدراسة.

وقد تم توزيع (66) إستبيان، حيث كان الغير معادة منها (08) استبيانات، وبعد فحص الاستبيانات للتعرف على مدى صلاحيتها للتحليل، تبين أن هناك (02) استبيان تم استبعادها لعدم مطابقتها للإجابة السليمة، أي أن عدد الإستبيانات المسترجعة والقابلة للتحليل (56) إستبيان بنسبة إرجاع (84.84%).

د. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة في نطاق الإدارة الرئيسية بشركة الاتصالات النوعية في طرابلس.
- **حدود زمنية:** إستغرقت هذه الدراسة أربع شهور لإنجازها في صورتها النهائية.
- **حدود موضوعية:** تناولت هذه الدراسة تحليل أثر نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية (المتغير المستقل) على إدارة الأزمات (المتغير التابع) بشركة الإتصالات النوعية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف وفرضية الدراسة وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات مجتمع الدراسة ، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية " Statistical Package for Social Sciences " والتي يرمز لها إختصاراً بالرمز (SPSS) الإصدار 20 ، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها:

1. **اختبار كرونباخ ألفا** (البياتي، 2005 : 49).
2. **الوسط الحسابي** (تشاو، 2004 : 86).
3. **الانحراف المعياري** (تشاو، 2004 : 114).
4. **اختبار (T)** (العماري، العجيلي، 2000 : 195).
5. **الإنحدار الخطي البسيط** (جودة، 2008: 267).
6. **معامل الإرتباط** (جودة، 2008: 256).

مصطلحات الدراسة:

المعلومات: هي " بيانات تم تصنيفها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها، أي أنها بيانات مُعَالجه " (السامرائي وأخرون ،2005 : 35).

نظم المعلومات: هو " أسلوب منظم لجمع المعلومات عن الماضي والحاضر ومعلومات تساعد في التنبؤ بالمستقبل والخاصة بعمليات المنظمة الداخلية والخارجية لأجل مساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط والرقابة والعمليات الأخرى " (الطائي ،2009 : 24).

قاعدة البيانات: هي "حزمة من البيانات المترابطة منطقياً " وبالتالي يمكن القول إن قاعدة البيانات هي ترتيب منظم من ملفات الإعمال المتكاملة " وكل ملف في قاعدة البيانات يتكون من العناصر الآتية: (ياسين، 151:2010).

نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية: هو " نظام مبنى على الحاسب الآلي والذي يهدف إلى مساعدة متخذ القرار في الرقابة والتحكم بالوظائف والعمليات الإستراتيجية وذلك باستخدام البيانات والنماذج التحليلية المتقدمة في التعامل مع المشكلات شبه المهيكلة وغير المهيكلة".

.(Tallon et al, 2011: 77)

الأزمة: هي " فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر تتدخلاً أو تغييراً فورياً. كما أن الأزمة تعني: نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة. (العتيبي وآخرون، 2014: 13).

إدارة الأزمة: إدارة الأزمات في أبسط صورها "هي القدرة على إدارة المنظمة قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة "، كما تعرف إدارة الأزمات على أنها "مجموعة من الخطوات والإجراءات اللازمة للتعامل مع وضع غير عادي وغير طبيعي لتجنب الاضطراب النفسي وتقليل الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات قدر الإمكان، أما فاعلية **ادارة الازمات** فهى القدرة علي منع الازمات او الحد من اثارها ادا وقعت والهدف للسعي من اجل منع الازمات من الوقوع وان ندير بشكل افضل تلك التي تقع " (الحملاوي،1995 : 9) .

القسم االثاني/ عرض وتحليل بيانات الدراسة:

تصميم أداة الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات الأولية اللازمة للدراسة، وعلى طبيعة المنهج المتبع في الدراسة وأهدافها، قام الباحث بتصميم استبيان خصيصاً لهذه الدراسة، معتمدا في ذلك على الإطار النظري وعلى بعض الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

حيث تم تقسيم الاستبيان إلى محورين رئيسيين بالإضافة للبيانات الأساسية وهى :

1. المحور الأول تضمن مجموعة العبارات المتعلقة بنظام معلومات الرقابة الإستراتيجية.
2. المحور الثاني تمثل في مجموعة العبارات المتعلقة بإدارة الأزمات.

إختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

أ. صدق أداة الدراسة:

استخدم الباحث **صدق المحكمين:** وهو عرض أداة جمع البيانات الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في موضوع الدراسة بصفة خاصة وطرق البحث بصفة عامة ، وذلك حتى يدلوا برأيهم في الأداء من جوانب عديدة منها : الشكل ، والصياغة ، والترتيب ، وسلامة البنود أو الأسئلة ، ومدى مناسبتها للموضوع المراد قياسه (ابو النصر، 2004 : 183).

وقام الباحث بإعداد الصورة المبدئية لعبارات إستبيان الدراسة بعد الإطلاع على العديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال موضوع الدراسة الحالية، وبعد مناقشة بعض الزملاء الأكاديميين، تم إجراء بعض التعديلات عليه والتوصل إلى الصورة الأولية للإستبيان، وبعد ذلك قام الباحث بعرض الإستبيان على عدد من المحكمين، وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات الإستبيان لمجتمع الدراسة، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجيب عن أسئلة محاور الدراسة، بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للأسئلة الواردة في الإستبيان، وقد أشار الزملاء المحكمون إلى بعض من الملاحظات والإقتراحات والتي تم أخذها بعين الإعتبار، ومن ثم التوصل إلى الصورة النهائية للإستبيان.

ب. **ثبات أداة الدراسة**: يقصد بثبات أداة جمع البيانات دقتها واتساقها، بمعنى أن تعطي أداة جمع البيانات نفس النتائج إذا تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى تحت ظروف مماثلة.

(ابو النصر، 2004 : 184).

ولقياس مدى ثبات محاور الدراسة استخدم الباحث معادلة (ألفا كرونباخ)، وهذا الإختبار يقيس درجة تناسق إجابات المستقصى منهم على كل الأسئلة الموجودة بالمقياس، وإلى المدى الذي يقيس فيه كل سؤال نفس المفهوم، وتكون قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين(0،1) ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات مجتمع الدراسة فعندما تكون قيمة معامل كرونباخ ألفا صفراً ، فيدل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات مجتمع الدراسة، أما إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا واحد صحيح فهذا يدل على أن هناك ارتباط تام بين إجابات مفردات مجتمع الدراسة، ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا هي(0.6) وأفضل قيمة تتراوح بين(0.7 إلى 0.8) وكلما زادت قيمته عن(0.8) كان ذلك أفضل، والجدول التالي رقم (1) يبين معامل ثبات محاور الدراسة.

جدول رقم (1) نتائج اختبار كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة

ت	المحاور	المجموع	
		عدد العبارات	ألفا كرونباخ
1	نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية	10	0.792
2	إدارة الأزمات	15	0.661

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن معامل ثبات محاور الدراسة (معامل ألفا كرونباخ) قد تراوح بين (0.792 ، 0.661) لمختلف محاور الدراسة.

واستخدم الباحث طريقة التجزئة النصفية على محاور الدراسة، وتعتمد هذه الطريق على تجزئة عبارات كل محور إلى نصفين (زوجية، وفردية)، ويتم حساب العلاقة أو مدى الإرتباط بين درجات هذين النصفين، وظهرت النتائج في الجدول التالي رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار التجزئة النصفية لمحاور الدراسة

ت	المحاور	المجموع		
		عدد العبارات	معامل الإرتباط بيرسون	معامل الثبات سبيرمان براون
1	نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية	10	0.671	0.803
2	إدارة الأزمات	15	0.532	0.695

يتضح من الجدول السابق رقم (2) أنه توجد علاقة إرتباط بين أجزاء محاور الدراسة، حيث أن معامل إرتباط بيرسون بين النصف الفردي والزوجي للمحاور تراوح بين (0.532، 0.671)، كما إن معامل ثبات سبيرمان براون بين النصف الفردي والزوجي للمحاور تراوح بين (0.695 ، 0.803)، وتعد هذه القيم عالية ومناسبة للتحقق من ثبات المقياس.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات مقياس الدراسة مما يجعله على ثقة بصحة المقياس وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على تساءلات الدراسة.

العرض الوصفي للبيانات الأولية:

1. الجنس:

الجدول رقم (3) التوزيع التكراري لمفردات مجتمع الدراسة حسب فئات الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكور	47	%83.9
إناث	09	%16.1
المجموع	56	%100.0

نلاحظ من الجدول السابق رقم (3) أن التوزيع التكراري والنسبي لمفردات مجتمع الدراسة تمثلت في نسبة (83.9%) للذكور، ونسبة (16.1%) للإناث، ومؤشر إرتفاع نسبة الذكور كما أوضح نتائج الجدول يؤشر على إحتمالية إستقرار العمالة بالشركة وإنخفاض نسبة الغياب عن العمل الذي قد يرتفعان في حالة إرتفاع نسبة الإناث بالشركة، كما يؤشر على إحتمالية توفر قدرات قادرة على إستيعاب التقنيات والتعامل مع الأزمات والتخطيط لها وإدارتها لأن إدارة الأزمات مرتبطة إلى حد بعيد بالعقلانية والمنطق وحسن التدبير والتصرف.

2. العمر:

الجدول رقم (4) التوزيع التكراري لمفردات مجتمع الدراسة حسب فئات العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	12	%21.4
من 30 إلى اقل من 40 سنة	28	%50.0
من 40 إلى من 50 سنة	13	%23.2
من 50 سنة فأكثر	03	%5.4

المجموع	56	%100.0

من خلال بيانات الجدول السابق رقم (4) يتضح أن نسبة (50.0%) من مفردات مجتمع الدراسة أعمارهم (من 30 إلى اقل من 40 سنة)، ونسبة (23.2%) أعمارهم (من 40 إلى اقل من 50 سنة)، ونسبة (21.4%) أعمارهم (أقل من 30 سنة)، ونسبة (5.4%) أعمارهم (من 50 سنة فأكثر). ويتبين من الجدول أن غالبية مفردات مجتمع الدراسة هم من الشباب اللذين تقل أعمارهم عن 50 سنة وهذا طبعاً مؤشر جيد على إمتلاك الشركة لطاقات شابة يمكنها إستيعاب التغيير والتقنيات المتجددة والمتطورة، كما أن هذا مؤشر جيد على الصحة النفسية والبدنية اللازمين للتعاطي مع تقنيات وأساليب إدارة الأزمات.

3. المؤهل العلمي:

الجدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوية عامة أو ما يعادلها	10	%17.9
دبلوم عالي	17	%30.4
ليسانس أو بكالوريوس	23	%41.1
ماجستير	02	%3.6
دكتوراه	01	%1.8
شهادة أخرى	03	%5.4
المجموع	56	%100.0

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق رقم (5) أن المؤهل العلمي ليسانس أو بكالوريوس لمفردات مجتمع الدراسة هي النسبة الأعلى، فقد بلغ نسبتها (41.1%)، وهي بذلك تسجل النسبة الأكبر بين المؤهلات العلمية الأخرى، و(30.4%) مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، و(17.9%) مؤهلهم ثانوية عامة أو ما يعادلها، و(5.4%) مؤهلهم شهادة أخرى غير التي ذكرت، و(3.6%) مؤهلهم العلمي ماجستير، و(1.8%) مؤهلهم العلمي دكتوراه. يبين هذا الجدول أن غالبية مفردات مجتمع الدراسة من حملة المؤهلات العالية وهذا يؤشر لإمكانية المزيد من التأهيل التقني وتوعيتهم وتنمية مهاراتهم في مجال إدارة الأزمات.

4. سنوات الخبرة:

الجدول رقم (6) التوزيع التكراري لمفردات مجتمع الدراسة حسب فئات سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	17	%30.4
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	22	%39.3
من 10 إلى أقل من 15 سنوات	11	%19.6
من 15 سنة فأكثر	06	%10.7
المجموع	56	%100.0

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن من سنوات خبرتهم (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بمجتمع الدراسة هم النسبة الأعلى، فقد بلغت نسبتها (39.3%)، و(30.4%) سنوات خبرتهم (أقل

من 5 سنوات)، ونسبة (19.6%) سنوات خبرتهم (من 10 إلى أقل من 15 سنوات)، وإن ما نسبته (10.7%) سنوات خبرتهم (من 15 سنة فأكثر). وتشير نتائج الجدول إلى الإنخفاض النسبي لسنوات خبرة مفردات مجتمع الدراسة حيث أن حوالي 69% منهم خبرتهم في مجال العمل تقل عن 10 سنوات.

5. الوظيفة:

الجدول رقم (7) التوزيع التكراري لمفردات مجتمع الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
مدير عام	01	%1.8
مدير إدارة	09	%16.1
رئيس قسم	20	%35.7
موظف	26	%46.4
المجموع	56	%100.0

من خلال بيانات الجدول السابق رقم (7) يتضح أن نسبة (46.4%) من مفردات مجتمع الدراسة موظفون، ونسبة (35.7%) رؤساء أقسام، ونسبة (16.1%) مدراء إدارات، ونسبة (1.8%) مدير عام.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

1. المحور الأول/ نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية:

جدول رقم (8) يوضح أراء مجتمع الدراسة حول نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية

ت	العبـــــارة	الفئة	درجة الموافقة					متوسط المجتمع	الإنحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	يتم تقييم مخرجات نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي بصورة دورية	ت	07	04	07	20	18	2.32	1.336	1
		%	12.5	7.1	12.5	35.7	32.1			
2	يتم الاستفادة من نتائج تقييم مخرجات نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي	ت	01	01	16	25	13	2.14	0.862	5
		%	1.8	1.8	28.6	44.6	23.2			
3	يتم مناقشة الانحرافات عن مستهدفات الخطط الاستراتيجية للتدريب	ت	00	05	15	18	18	2.13	0.974	6
		%	00.0	8.9	26.8	32.1	32.1			
4	هناك بيانات مصنفة ودقيقة عن نتائج الأداء السابق والانحرافات عن الخطط	ت	04	02	16	12	22	2.18	1.208	4
		%	7.1	3.6	28.6	21.4	39.3			
5	يتم تطبيق أحدث البرامج التقنية في مجال معالجة البيانات الأمر التي يوفر الدقة والموضوعية في مجال الرقابة الاستراتيجية	ت	04	04	12	19	17	2.27	1.183	3
		%	7.1	7.1	21.4	33.9	30.4			
6	ساعد نظام المعلومات الشركة على زيادة فاعلية عناصر الرقابة والمتابعة والشفافية	ت	00	02	13	22	19	1.96	0.852	9
		%	00.0	3.6	23.2	39.3	33.9			
7	يتم الاستفادة من نتائج تقييم مخرجات نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي	ت	00	03	13	20	20	1.98	0.904	8
		%	00.0	5.4	23.2	35.7	35.7			
8	هناك دليل عمل وإجراءات تحدد كيفية ومراحل انجاز العمل المتعلق بالتخطيط الاستراتيجي للتدريب ونظام معلوماته	ت	00	04	15	18	19	2.07	0.951	7
		%	00.0	7.1	26.8	32.1	33.9			

9	يتم محاسبة من يتسبب في إتلاف البيانات والمعلومات أو تسريبها أو الاتجار بها	ت	03	04	15	19	15	2.30	1.111	2
		%	5.4	7.1	26.8	33.9	26.8			
10	هناك إجراءات دقيقة متعلقة بأمن المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة	ت	02	00	10	14	30	1.75	0.995	10
		%	3.6	00.0	17.9	25.0	53.6			

الجدول رقم (8) يبين إجابات مفردات مجتمع الدراسة حول محور **(نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية)** ومن الجدول نلاحظ أن عبارة **(يتم تقييم مخرجات نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي بصورة دورية)** جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (35.7%)، وفي فئة (غير موافق بشدة) بنسبة (32.1%)، وأن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (2.32) بانحراف معياري (1.336).

وجاءت عبارة **(هناك إجراءات دقيقة متعلقة بأمن المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة)** في المرتبة الأخيرة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (53.6%)، وفي فئة (غير موافق) بنسبة (25.0%)، وأن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (1.75) بانحراف معياري (0.995).

ولأجل تحديد درجة الموافقة لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على إجمالي العبارات المتعلقة بمحور نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية، تم استخدام إختبار (t) حول المتوسط العام للعبارات المتعلقة بمحور نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية، والجدول رقم (9) يبين ذلك.

الجدول رقم (9) نتائج اختبار (t) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع على محور نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية

متوسط المجتمع	الإنحراف المعياري للمجتمع	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		قيمة إختبار t	مستوى المعنوية المشاهد
		الحد الأدنى	الحد الأعلى		
2.11071	0.61929	1.9449	2.2766	25.505	0.000

الجدول رقم (9) يبين المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة حول **(نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية)** ومن الجدول يلاحظ أن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (2.11071) بانحراف معياري (0.61929)، وأن (95%) فترة ثقة لإجابة هذا المتغير في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.9449-2.2766).

وبما أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (25.505) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وتساوي (1.671)، كما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أقل من (5%) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، مما يشير إلى أن متوسط الإجابة في مجتمع الدراسة

حول محور نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية أقل من (3 المتوسط الإفتراضي) (تحت المتوسط)، بما يدل على أن غالبية مجتمع الدراسة **يؤكدون على وجود قصور في نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية بشركة الاتصالات النوعية.**

2. المحور الثاني/ إدارة الأزمات:

جدول رقم (10) يوضح أراء مجتمع الدراسة حول إدارة الأزمات

ت	العبـــارة	الفئة	درجة الموافقة					متوسط المجتمع	الإنحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	النظام الحالي يوفر طرق فعالة لتقييم المخاطر المختلفة للاستفادة منها مستقبلاً	ت	00	00	04	21	31	1.52	0.632	14
		%	00.0	00.0	7.1	37.5	55.4			
2	يوجد اهتمام بجمع واكتشاف علامات الخطر التي قد تكون مؤشرا لوقوع الأزمات	ت	04	03	11	14	24	2.09	1.225	6
		%	7.1	5.4	19.6	25.0	42.9			
3	يوفر النظام وحدة خاصة تعمل على جمع المعلومات الخاصة بالأزمات وتحليلها وتخزينها على قواعد البيانات	ت	01	03	17	15	20	2.11	1.021	4
		%	1.8	5.4	30.4	26.8	35.7			
4	يسهل الحصول على الإمكانيات التقنية والمعلوماتية المطلوبة من الأقسام والدوائر عند الحاجة	ت	00	02	07	13	34	1.59	0.848	12
		%	00.0	3.6	12.5	23.2	60.7			
5	يوفر النظام نسخ احتياطية من المعلومات للمحافظة عليها من التلف أو الضياع في حالة حدوث الأزمات	ت	02	05	11	16	22	2.09	1.133	5
		%	3.6	8.9	19.6	28.6	39.3			
6	يتم تقييم خطط وبرامج إدارة الأزمات السابقة بقصد تطويرها وتحسينها من اجل التعامل مع الأزمات المستقبلية	ت	02	03	11	16	24	1.98	1.087	7
		%	3.6	5.4	19.6	28.6	42.9			
7	يؤخذ عامل الوقت بعين الاعتبار عند التعامل مع الأزمات بدقة وبسرعة مناسبة	ت	02	03	10	13	28	1.89	1.107	8
		%	3.6	5.4	17.9	23.2	50.0			
8	يحافظ النظام على سرية الاتصالات والعمليات أثناء الأزمات	ت	03	00	09	14	30	1.79	1.074	9
		%	5.4	00.0	16.1	25.0	53.6			
9	يتم إشراك باقي الأقسام في عمليات تنفيذ خطط إدارة الأزمات أثناء الأزمة	ت	00	01	07	18	30	1.63	0.776	11
		%	00.0	1.8	12.5	32.1	53.6			
10	يساعد النظام التقني الحالي على تخطي الأزمة	ت	00	02	07	12	35	1.57	0.850	13
		%	00.0	3.6	12.5	21.4	62.5			
11	يقوم النظام بتحديد الاحتياجات اللازمة للمواقع المختلفة التي تأثرت بالأزمة لمعالجة تأثيرات الأزمة واستعادة	ت	00	00	04	30	22	1.68	0.606	10
		%	00.0	00.0	7.1	53.6	39.3			

	النشاط الاعتيادي								
12	يحافظ النظام في ظروف الأزمات على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواصلة ممارسة النشاط الاعتيادي دون أي تأثير	ت	13	05	12	13	13	2.86	1.482	2
		%	23.2	8.9	21.4	23.2	23.2			
13	يتم تخزين جميع المعلومات حول الأزمات لغرض الاستفادة منها	ت	00	01	01	16	38	1.38	0.620	15
		%	00.0	1.8	1.8	28.6	67.9			
14	يؤخذ بعين الاعتبار جميع التوصيات والحلول المقترحة لحل الأزمات السابقة	ت	23	11	07	06	09	3.59	1.511	1
		%	41.1	19.6	12.5	10.7	16.1			
15	يتم تقييم خطط وبرامج إدارة الأزمات السابقة بقصد تطويرها وتحسينها من اجل التعامل مع الأزمات المستقبلية	ت	10	05	08	08	25	2.41	1.558	3
		%	17.9	8.9	14.3	14.3	44.6			

الجدول رقم (10) يبين إجابات مفردات مجتمع الدراسة حول محور **(إدارة الأزمات)** ومن الجدول نلاحظ أن عبارة **(يؤخذ بعين الاعتبار جميع التوصيات والحلول المقترحة لحل الأزمات السابقة)** جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (41.1%)، وفي فئة (موافق) بنسبة (19.6%)، وأن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (3.59) بانحراف معياري (1.511).

وجاءت عبارة **(يتم تخزين جميع المعلومات حول الأزمات لغرض الاستفادة منها)** في المرتبة الأخيرة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (67.9%)، وفي فئة (غير موافق) بنسبة (28.6%)، وأن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (1.38) بانحراف معياري (0.620).

ولأجل تحديد درجة الموافقة لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على إجمالي العبارات المتعلقة بمحور إدارة الأزمات، تم استخدام إختبار (t) حول المتوسط العام للعبارات المتعلقة بمحور إدارة الأزمات، والجدول رقم (11) يبين ذلك.

الجدول رقم (11) نتائج اختبار (t) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع على محور إدارة الأزمات

متوسط المجتمع	الإنحراف المعياري للمجتمع	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		قيمة إختبار t	مستوى المعنوية المشاهد
		الحد الأدنى	الحد الأعلى		
2.01071	0.45068	1.8900	2.1314	33.387	0.000

الجدول رقم (11) يبين المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة حول **(إدارة الأزمات)** ومن الجدول يلاحظ أن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (2.01071) بانحراف معياري (0.45068)، وأن (95%) فترة ثقة لإجابة هذا المتغير في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.8900 - 2.1314).

وبما أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (33.387) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وتساوي (1.671)، كما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أقل من (5%) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، مما يشير إلى أن متوسط الإجابة في مجتمع الدراسة حول محور إدارة الأزمات أقل من (3 المتوسط الإفتراضي) (تحت المتوسط)، بما يدل على أن غالبية مجتمع الدراسة **يؤكدون على وجود ضعف في إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية.**

القسم الثالث/ اختبار فرضية الدراسة:

لاختبار صحة فرضية الدراسة عند مستوى الثقة (95%) ومستوى الدلالة (0.05) والتي نقبل عندها وجود علاقات بين متغيرات الدراسة من عدمها، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لإيجاد القيم المحسوبة لمعاملات كل من الإرتباط (بيرسون) ومعامل الإنحدار البسيط ومستوى التباين للقيمة (F) ومقارنتها بقيمة الدلالة الإحصائية (0.05) المعتمدة لقبول أو رفض الفرضية وذلك كما يلي :

- قبول الفرضية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لأي إختبار أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).
- رفض الفرضية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لأي إختبار أكبر من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).

ومن أجل التحقق من إتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، قام الباحث باحتساب قيمة معامل الإلتواء (Skewness) لجميع متغيرات الدراسة، ويشير إلى أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الإلتواء أقل من (1.96) وأكبر من (1.96-)، عند ستوى معنوية (0.05)، والجدول رقم (12) يوضح ذلك.

الجدول (12) نتائج تحليل معامل الإلتواء لمتغيرات الدراسة

الرقم	المتغيرات	(Skewness)
1	نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية	0.859
2	إدارة الأزمات	0.582

- يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الإلتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت أقل من (1.96) وأكبر من (1.96-)، حيث تراوحت بين (0.582) و (0.859)، لذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة تتعلق بافتراض التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة.
- **فرضية الدراسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام معلومات الرقابة الإستراتيجية على إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية.**

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة العلاقة بين نظام **معلومات الرقابة الإستراتيجية** مستوى إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية، وقد أظهرت الإختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

تم استخدام معامل الإرتباط بيرسون لإيجاد علاقة الإرتباط بين نظام معلومات **معلومات الرقابة الإستراتيجية** كمتغير مستقل وإدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية كمتغير تابع، كما هو موضح في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13) معامل إرتباط بيرسون بين نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية وإدارة الأزمات

العبارة	معامل إرتباط بيرسون
يتم تقييم مخرجات نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي بصورة دورية	0.513**
يتم الاستفادة من نتائج تقييم مخرجات نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي.	0.592**
يتم مناقشة الانحرافات عن مستهدفات الخطط الاستراتيجية للتدريب	0.450**
هناك بيانات مصنفة ودقيقة عن نتائج الأداء السابق والانحرافات عن الخطط	0.511**
يتم تطبيق أحدث البرامج التقنية في مجال معالجة البيانات الأمر التي يوفر الدقة والموضوعية في مجال الرقابة الاستراتيجية	0.499**
ساعد نظام المعلومات الشركة على زيادة فاعلية عناصر الرقابة والمتابعة والشفافية	0.484**
يتم الاستفادة من نتائج تقييم مخرجات نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي	0.631**
هناك دليل عمل وإجراءات تحدد كيفية ومراحل انجاز العمل المتعلق بالتخطيط الاستراتيجي للتدريب ونظام معلوماته	0.502**
يتم محاسبة من يتسبب في إتلاف البيانات والمعلومات أو تسريبها أو الاتجار بها	0.635**
هناك إجراءات دقيقة متعلقة بأمن المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة	0.625**
نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية	0.909**

** إرتباط عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية) بين جميع عبارات متغير نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية والمتغير التابع إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية، حيث تراوحت قيم هذه العلاقة بين (0.450) و(0.635) بمستوى معنوية أقل من (0.05)، كما بلغت علاقة الإرتباط بين إجمالي عبارات متغير نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية المتغير المستقل والمتغير التابع إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية (0.909) بمستوى معنوية (0.01) وهي علاقة ارتباط معنوية (طردية) تعني أنه كلما زادت مستوى نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية زاد معها مستوى إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية (والعكس صحيح).

ولغرض إختبار فرضية الدراسة، تم استخدام تحليل التباين للانحدار، وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة، كما هو مبين بالجدول رقم (14).

جول رقم (14) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد R^2
الإنحدار	1	9.230	9.230	256.803	0.000	0.823
الخطأ	54	1.941	0.036			
المجموع	55	11.171				

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (256.803) بمستوى دلالة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05)، وبدرجات حرية (1،54)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (82.3%) من التباين في المتغير التابع (إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية) وهي قوة تفسيرية مناسبة، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية في المتغير التابع إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية.

وبناء على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار صحة فرضية الدراسة، باستخدام إسلوب تحليل الإنحدار البسيط.

الجدول (15) نتائج تحليل الإنحدار البسيط لاختبار أثر نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية على إدارة الأزمات

المتغير المستقل	معامل الإنحدار β	الخطأ العشوائي	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثبات	0.614	0.041	0.909	16.025	0.000
نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية	0.662				

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغير المستقل (نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية)، والمتغير التابع (إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية) يمكن تمثيلها بالمعادلة التالية :

فاعلية إدارة الأزمات = 0.614 + (0.662 × نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية) + 0.041

أي أن هناك أثراً للمتغير المستقل (نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية) في المتغير التابع إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.909) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة (16.025) بمستوى دلالة محسوبة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05).

وبناء على نتائج الإختبارات الإحصائية السابقة لفرضية الدراسة يتم قبول الفرضية التي تنص على **وجود أثر دال إحصائياً لنظام معلومات الرقابة الإستراتيجية على إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية.**

نتائج وتوصيات الدراسة:

نتائج الدراسة:

* يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام معلومات الرقابة الإستراتيجية على إدارة الأزمات بشركة الإتصالات النوعية.
* وجود قصور في البنية التحتية لنظام تقنية المعلومات بشركة الاتصالات النوعية، وهذا القصور تمثل في إنخفاض مستوى نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية بالشركة.
* وجود ضعف في نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية بشركة الاتصالات النوعية.
* وجود ضعف في مستوى إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية.

* غالبية مفردات مجتمع الدراسة هم من فئة الذكور (83.9%)، يؤشر على إحتمالية توفر قدرات قادرة على إستيعاب التقنيات والتعامل مع الأزمات والتخطيط لها وإدارتها لأن إدارة الأزمات مرتبطة إلى حد بعيد بالعقلانية والمنطق وحسن التدبير والتصرف.
* غالبية مفردات مجتمع الدراسة هم من الشباب اللذين تقل أعمارهم عن 50 سنة وهذا طبعاً مؤشر جيد على إمتلاك الشركة لطاقات شابة يمكنها إستيعاب التغيير والتقنيات المتجددة والمتطورة والتعامل مع الأزمات والتخطيط لمواجهتها.
* غالبية مفردات مجتمع الدراسة من حملة المؤهلات العالية وهذا يؤشر لإمكانية المزيد من التأهيل التقني وتوعيتهم وتنمية مهاراتهم في مجال إدارة الأزمات.
* الإنخفاض النسبي لسنوات خبرة مفردات مجتمع الدراسة حيث أن حوالي 69% منهم خبرتهم في مجال العمل تقل عن 10 سنوات.
* ضعف قدرة نظام معلومات معلومات الرقابة الإستراتيجية في المساهمة في إنجاز الأعمال بالسرعة المطلوبة.
* ضعف مستوى دقة وموثوقية نظام معلومات معلومات الرقابة الإستراتيجية بالشركة قيد الدراسة.
* هناك مشاكل وصعوبات في تخزين جميع المعلومات حول الأزمات لغرض الاستفادة منها.
* هناك ضعف في مستوى تقييم خطط وبرامج إدارة الأزمات السابقة بقصد تطويرها وتحسينها من اجل التعامل مع الأزمات المستقبلية.
* ضعف مستوى تقييم خطط وبرامج إدارة الأزمات السابقة بقصد تطويرها وتحسينها من اجل التعامل مع الأزمات المستقبلية.
* ضعف مستوى الأهتمام بجمع واكتشاف علامات الخطر التي قد تكون مؤشرا لوقوع الأزمات.
* تبين من نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وجود قصور في نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية بشركة الاتصالات النوعية، حيث أن هذا النظام لا يتبع إجراءات دقيقة متعلقة بأمن المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة، وأن هذا النظام لا يساعد الشركة بالشكل المطلوب على زيادة فاعلية عناصر الرقابة والمتابعة والشفافية، كما أن الشركة في الغالب لا تستفيد من نتائج تقييم مخرجات نظام معلومات الرقابة الإستراتيجية.

توصيات الدراسة:

* التغلب على المعوقات التي تحول دون الاستخدام الامثل لنظم المعلومات كتوفير الميزانية المناسبة، والبحث على الخبرات والكفاءات لتعاقد معها .
* تطوير خطط وسيناريوهات لإدارة الأزمات، يتم تحديثها بصورة مستمرة واختبارها بشكل فعلى للتأكد من صلاحيتها.
* الاستعانة بشركات وخبراء متخصصين في نظم المعلومات وإدارة الأزمات، وتدريب الموظفين على كيفية إدارة الأزمات.
* العمل على وضع إستراتيجيات وسياسات وإجراءات من شأنها زيادة الاهتمام بإدارة الأزمات، لما لها من أهمية بالغة في مجابهة الأزمات وظروف عدم التأكد.

* رفع مستوى كفاءة العاملين على تقنية المعلومات من خلال تبني برنامج تدريب متكامل لكافة الجوانب، وكذلك تمكين الشركة من مواكبة التطور التكنولوجي في هذا المجال.

المراجـع:

1. تشاو، لنكون (2004): **الإحصاء الإداري**، تعريب عبد المرضي حامد عزام، دار المريخ، الرياض، السعودية.
1. العماري، على عبد السلام، العجيلي، على حسين (2000): **الإحصاء والإحتمالات النظرية والتطبيق**، فاليتا: منشورات ELGA.
2. جودة، محفوظ (2008): **التحليل الإحصائي الأساسي بإستخدام spss**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. السامرائي، سلوى أمين، العبيد، عبد الرحمن، الحميدي، نجم عبد الله، (2005): **نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
4. الطائي، محمد عبد الحسن، نعمة، عباس الخفاجي (2009): **نظم المعلومات الإستراتيجية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
5. ياسين، سعد غالب (2010): **نظم المعلومات الإدارية – تحليل النظم**، عمان، دار اليازوري للنشر.
6. العتيبي، تركي عليثة مازن، السراء، محمد بن حسن مشرف، السعيد، أحمد بن عبد الله، هيجان، عبد الرحمن بن أحمد (2014): **مدى فاعلية إدارة الأزمات الأمنية في الحرس الوطني الكويتي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الكزيت، الكويت.**
7. الحملاوي، محمد رشاد (1995): **التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث**، دار أبو العبد للطباعة. مكتبة عين شمس، مصر.
8. الباروني، خالد مسعود (2013): **مذكرات في الإدارة والتخطيط الإستراتيجي**، غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.
9. أبو النصر، مدحت (2004): **قواعد ومراحل البحث العلمي دليل ارشادى في كتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه**، مجموعة النيل، القاهرة، مصر.
10. خشالي، شاكر جار الله، قطب، محي الدين. (2013): **فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات**: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية.
11. الطائي، محمد عبد الحسن، ونعمة عباس الخفاجي (2009): **نظم المعلومات الإستراتيجية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
12. Tallon, P. P., & Pinsonneault, A. (2011). Competing perspectives on the link between strategic information technology alignment and organizational agility: insights from a mediation model. Mis Quarterly, 35(2), 463-486.
13. Gryszkiewicz, A. (2012). Evaluating Design Principles for Temporality in Information Technology for Crisis Management. International Journal of Information Systems for Crisis Response and Management (IJISCRAM), 4(1), 29-46.
14. Hartle, F., Wydra, C., Kohun, F., & Rota, D. (2013). Mobile Technology as an ICT Solution for Crisis Management: An ABET IS Knowledge Interest Area for Service Learning Case Study. Issues in Information Systems, 14(2).
15. Leshchenko, N. P. (2013). Crisis management of corporate strategic stability, Strategic Management, 18(4), 20-26.
16. Taylor, M. (2010). Organizational Use of New Communication Technology in Product Recall Crises. The Handbook of Crisis Communication, 410.
17. Leshchenko, N. P. (2013). Crisis management of corporate strategic stability, Strategic Management Journal, 18(4), 20-26.

الخطاب النهضوي العـربي

د. رحمة محمد اصميدة

عضو هيئة تدريس بقسم الفلسفة

كلية الأداب / جامعة زليتن

المقدمة:

تعرض هذه الدراسة رأي كل من محمد عابد الجابري وعلى حرب في الخطاب العربي وتحديد معنى هذا الخطاب، الذي يعد خطاباً توفيقياً بين أصالة فلسفة الماضي ومعاصرة الفكر الأوربي.

حيث ظل الخطاب العربي المعاصر أسير مفاهيم لا تعكس الواقع العربي الراهن ولا تعبر عنه، بل هي مستعارة في الأغلب الأعم إما من الفكر الأوربي وإما من الفكر العربي الوسطي.

مشكلة البحث:

توضح هذه الدراسة مفهوم الخطاب فإذا كان الخطاب العربي المعاصر الذي يجسد من خلال نصوص، فإن هذه النصوص هي بمعنى ما دراسة، من الكاتب إلى القاري إنها خطاب، وبما أنه كذلك فإنه نتيجة تفاعـــل بين القارئ وبين القراءة التي تخضع لمستويات متعددة.

حدود البحث:

اقتصرت هذه الدراسة على الخطاب النهضوي العربي

حدود هذه الدراسة تشمل:

- معنى الخطاب العربي.
- أنواع الخطاب النهضوي العربي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة معنى الخطاب العربي، وأهميته في الفكر العربي المعاصر ونهدف أيضا إلى اجتياز مرحلة تسجيل الآراء إلى التحليل والنقد والمقارنة وعدم الاكتفاء بالقبول أو الرفض لفكره.

أهمية البحث:

يعتبر البحث في الخطاب العربي المعاصر جدير بالاهتمام لأنه يحمل الكثير من هموم الإنسان العربي من خلال فهمه لذاته من خلال الخطاب الموجود اليوم في الوطن العربي والذي يريد تغيير الأوضاع المزرية والمختلفة التي يعيشها العالم العربي.

أ- معنى الخطاب النهضوي العربي

وقَبْل أنْ يُبدي الجابري رأيه في الخطاب العربي يذهب إلى تحديد معنى هذا الخطاب بقوله: "أمَّا ما نعنيه بالخطاب العربي فهو الخطاب الصادر عن مفكرين عرب بلغة عربية وفكروا فيه في أفق عربي أن هذا يعني أن نُخْرِجَ من مجال اهتمامنا ما كتبه المستشرقون حول القضايا المعاصرة، لأن خطابهم ليس على كل حال صادر عن العقل العربي، وبالمثل فقد أغفلنا ما كتبه مفكرون عرب بلغات أجنبية بنفس السبب. إن خطاب هؤلاء يخضع لأدوات فكرية مفهومية وتعبيرية تنتمي إلى فضاءٍ آخر غير فضاء العقل العربي، وواضح أن كون مؤلفات بعضهم قد تُرجمت إلى العربية لا يعني أنها قد تحررت من السلطة المرجعية المفهومية والتعبيرية التي تحكمت فيها كخطاب، وأخيرا تقيدنا إلى حد كبير بالخطاب الذي يفكر عربيا متجنبين ما كُتِبَ في أُفُقٍ قُطريٍّ أو تحت ضغط مشاكل قُطرية خاصة"(1).

هكذا حاول الجابري تحديد معالم الخطاب العربي المعاصر حتى لا تتداخل الآليات والمفاهيم التي تنتجه مع أي فضاء فكري آخر، مستبعدا في الوقت ذاته الأفكار العربية التي تصدر من نزعة ضيقة محلية لا ترقى إلى مستوى الطرح الفكري العام، كما أنه يرى أن الخطاب العربي الحديث منذ تشكله وحتى اللحظة الراهنة محكوم بنوع من الوحدة يجعله يستعصي على التصنيف من الناحية الأيديولوجية إلى ما قبل وما بعد، الأمر الذي يعني

(1) محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، ص16.

أن الإشكالية التي يصدر منها الخطاب العربي مازالت مرتسمة في أفق الطموح العربي الذي يصبو إلى تحقيق النهضة(1).

ومن يقرأ مؤلفات محمد عابد الجابري بكاملها يلحظ نوعاً من عدم الموافقة على آلية الخطاب العربي المعاصر في مختلف تجلياته، يظهر ذلك إما صراحة من خلال النقد المباشر، وإما عبر الاستدلال عليه من بين الأسطر. لقد اهتم بدراسة هذا الخطاب وتفكيكه فكرس له أكثر من فصل في أكثر من كتاب، لكن الأبرز هو ما كتبه في بداية مسيرته الفكرية (الخطاب العربي المعاصر دراسة تحليلية نقدية)، لذلك نجده يهتم بتفكيك العقل العربي انطلاقا من نقد الخطاب العربي الحديث والمعاصر الذي صنفه إلى أربعة أصناف: الخطاب النهضوي، والخطاب السياسي، والخطاب القومي، والخطاب الفلسفي، ولقد أوضح الجابري أن الخطاب الفلسفي المعاصر ينخرط في الإشكالية العامة للخطاب النهضوي ألا وهي "الأصالة والمعاصرة"، فالخطاب الفلسفي الذي يتخذ تأصيل الفلسفة الإسلامية موضوعاً له، أو الذي يبغي تشييد فلسفة عربية معاصرة كلاهما مندرج تحت عنوان الأصالة والمعاصرة(2).

أما علي حرب فيرى أن الخطاب العربي "والاعتراف بأن للخطاب كينونته المستقلة وحقيقته المميزة يتم على حساب الحقيقة بمعنى أن الخطاب يحجب الحقيقة التي يدعي قولها بقدر ما يتناسى حقيقته، أي بقدر ما يتجاهل أنه منتج للحقيقة لا مجرد راوٍ لها أو ناقل أو مترجم. من هنا لم نعد نستعين بالأطروحات التي يتقدم بها صاحب الخطاب، وإنما نهتم خاصة بكيفية الطرح وأسلوب التعاطي ونمط التعامل وطريقة الاستخدام. فقد يكون المنطوق عقلانيا بينما المنطق إيماني والأسلوب دوغمائي. وقد يكون الطرح علمانياً بينما طريقة التعاطي لاهوتية أحادية تبسيطية"(3).

ويوضح حرب نموذجاً يمارسه الخطاب من الحَجب والنسيان وهو خطاب التفسير فيقول: "إن المفسر يزعم أنه يقف بتفسيره على مقصود النص الذي يفسره وعلى مراد مؤلفه من ورائه، أي يزعم أن بإمكانه أن يقبض على المعنى المنصوص عليه متناسيا أن كلامه المختلف عن كلام الأصل يشكل واقعة لا يمكن القفز فوقها، أي يشكل إنشاء خطابياً له أثره ومفعوله في تشكيل المعنى المراد تبيانه. بكلام أوضح: ثمة عائق أنطولوجي يجعل من الممتنع بأي حال حصول تطابق دلالي بين خطاب التفسير والخطاب المراد تفسيره"(4).

---

(1) علي رحومة سحبون: إشكالية التراث والحداثة في الفكر العربي المعاصر بين محمد عابد الجابري وحسن حنفي أنموذجا، ص87.

(2) نايلة أبي نادر: التراث والمنهج بين أركون والجابري، ص273.

(3) علي حرب: أسئلة الحقيقة ورهانات الفكر، ص6.

(4) نفس المصدر، ص7.

إن الخطاب النقدي العربي في المائة الأخيرة مر بثلاث مراحل أساسية، أولها: كانت مرحلة النقد التاريخي المكرس لسلطة المؤلف، والثانية: مرحلة النقد البنيوي الدائر على سلطة النص، والثالثة: مرحلة النقد التأويلي القائم على سلطة القارئ (1). يعرّف أندريه لالاند الخطاب بأنه: "عملية فكرية تجري من خلال سلسلة عمليات أولية جزئية متتابعة"، وهو مصطلح يستخدم على نحو خاص بوصفه "تعبير عن الفكر وتطوير له بسلسلة كلمات أو عبارات متسلسلة"(2).

وفي الفكر العربي المعاصر يتحدد نوع الخطاب بحسب ما يضاف إلى كلمة (الخطاب)من محدد لنوع هذا الخطاب، حيث أطلق الخطاب الإسلامي على ذلك "البيان الذي يوجَّه باسم الإسلام أو لشرح موقف الإسلام من قضايا الحياة"(3)، وهناك الخطاب التي يقوم على مرجعية غربية على مستوى القيم والنظم والأفكار لمعالجة قضايا التأخر والنهضة والإصلاح في العالم الإسلامي، وهو خطاب حداثي سواء ليبرالي أو ماركسي.

من بين أهم ملامح الخطاب النقدي العربي المعاصر تلك النقلة التي حدثت في مسار النقد السوسيولوجي منذ السبعينيات من القرن العشرين فقد ظهر جيل جديد من النقاد والباحثين سعوا إلى مراجعة الرؤية النقدية للخطاب وتخليصها من سلطة المفاهيم الأيديولوجية وذلك من خلال تطعيم هذه الرؤية بمقولات المناهج النصية المعاصرة وآلياتها الإجرائية. لقد كان السؤال المركزي لدى هذا الجيل هو: كيف نحرر النص من هيمنة الأيديولوجيا وسلطة المضامين الاجتماعية؟

وفي سياق هذه الرؤية الجديدة ظهرت منذ السبعينيات والثمانينيات عدة محاولات نقدية تتفاوت – لا محالة من حيث القيمة المعرفية –من ناحية الجرأة المنهجية، وقد شملت المراجعة النقدية للجابري كافة أنواع الخطاب النهضوي السائدة في الفكر العربي وهي: الخطاب الإسلامي، الخطاب الحداثي الليبرالي، الخطاب الحداثي الماركسي، ويقوم المنهج النقدي لدى الجابري على أساسين:

أولهما: النقد الأيديولوجي لجملة الأفكار والرؤى التي تمثل الأسس الفكرية لخطاب النهضة، و**الآخر**: النقد الإبستمولوجي لطريقة التفكير التي تنتج الأفكار، أي الفعل العقلي اللاشعوري الذي يؤسسها (4).

(1) الطاهر الهمامي: الخطاب النقدي العربي المعاصر تحولات فعلية أم قفزات شكلية؟، ص5.

(2) أندريه لالاند: مجلد1، ص287.

(3) يوسف القرضاوي: خطابنا الإسلامي في عصر العولمة، ص ص 15-17.

(4) محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر دراسة تحليلية نقدية، ص16.

ومن هنا يأتي تركيز الجابري في كتابه الخطاب العربي المعاصر على التناقض الذي يتضمنه هذا الخطاب في أصنافه كافة، إذ يرى أن هناك تلازما ضروريا بين القضية ونقيضها أو بديلها. إن النهضة مثلا كمقولة تنتظم داخل الخطاب العربي المعاصر ضمن علاقة تلازم مع مقولة نقيضه هي السقوط أي سقوط الآخر، فالنهضة تحدد بالسلب دائما كذلك يظهر التناقض في استخدام مقولة الأصالة التي تفرض نفسها في هذا الخطاب عن طريق المواجهة لمقولة المعاصرة، والعكس صحيح كذلك، هكذا تعرف الأصالة أيضا انطلاقا من السلب فهي تعني عدم ابتلاع العصر للإنسان العربي، والمعاصرة تفيد عدم الجمود في القديم، وقضية العلمانية مماثلة أيضا للأصالة، وعندما يتم البحث فيها لا يراد بذلك فصل الدين عن الدولة إنما إعادة ترتيب العلاقة بين الدين والدولة على نحو يضمن حقوق كل من الأقلية والأكثرية في آن.

لقد فشل الخطاب العربي الحديث والمعاصر في إخفاء تناقضاته، وفي إضفاء نوع من المعقولية على مضمونه، لم يتمكن من تبرير نفسه كخطاب يرى الحُلم النهضوي من خلال شروط من شأنها أن ترجِّح إمكانية تحقيقه، لم يسجل أي تقدم يُذكر في القضايا التي عالجها. لقد بقي سجين القضايا البدائل أو النقائض التي يتضمنها لكي ينتهي به الأمر في آخر المطاف إما إلى رمي القضية على عاتق المستقبل، وإما إلى الإقرار الصريح بالوقوع في أزمة. يؤكد الجابري في هذا المجال أن زمن الفكر العربي الحديث والمعاصر زمن ميت أو قابل لأن يعامل كزمن ميت.. لماذا إذاً هذا الإخفاق؟ وما هي أسبابه؟

إن مادة (ق. ر. أ) ومنها (قرأ، يقرأ، اقرأ، قراءة)، وجمعها: (قراءات) تتسع دلالتها للتعبير عن معان متعددة نبهنا إليها القرآن الكريم في أول آية نزلت منه، وفتحت أذهان العرب والمسلمين بعد ذلك لأنواع متعددة من القراءات والدلالات، ولعل هذا الثراء الدلالي هو الذي أوحى إلى الدكتور الجابري أن يستعرض أنواعاً من القراءة ويكشف عن خصائص كل نوع، ويوازن فيما بينها ليرفضها كلها، ويقترح القراءة التي يراها أنسب وأنفع وأولى بالتعامل مع التراث والتعامل مع الخطاب النهضوي العربي.

لقد شكلت الصدمة الاستعمارية التي فاجأت الوطن العربي منذ أواخر القرن الثامن عشر عائقا أمام التطوير الذاتي الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي، بحيث عوض الاستعمار آلية التطوير الداخلي الغائبة والمفقودة ودون أن يكون لهذا التعويض فضل علي التطوير الثقافي، السياسي العربي أن يعود إلي حالته الطبيعية إلا أن ذلك لم يحل دون انتشار النزوع النهضوي لدى فئة من المثقفين العرب تحت تأثير هذه المستجدات التاريخية المحلية والعالمية على الساحة الفكرية العربية الحديثة، وحاولوا التعبير بصيغ ومفاهيم

متعددة عن شعورهم العميق بواقع التخلف وعلاقته بالركود الإقطاعي وهيمنة المصالح الاستعمارية والتكريس الديني للجمود التاريخي(1).

وقد أخذت هذه الفئة على عاتقها مهمة التصدي للإجابة على المشكلات التي كان يطرحها الواقع العربي وشروط تخطيها إلا أن افتقار البنية الاجتماعية في تلك المرحلة لوجود صراع طبقي واضح انعكس على بنية الخطاب النهضوي العربي، بحيث إن هذا الخطاب عكس واقع عصره بكل ما يحمله من تناقضات وضغوطات داخلية وخارجية، إلا أن هذا الانعكاس لا يعني التطابق الآلي بين حدث فعلي وتعبير نظري بقدر ما يعني عدم انفصال البنيات الأيديولوجية عن محيطها التاريخي أي عن محيطها الطبيعي (2).

من هؤلاء الرواد رفاعة الطهطاوي الذي نقل صورة عن أوروبا كما تعرَّفَ عليها في وطنهاً، إلا أن الطهطاوي لم يستطع أن ينفك من سلطة الثقافة الدينية الضاربة في المجتمع ولهذا رأى من الضروري تكييف الشريعة والقانون للظروف الجديدة معتبراً ذلك التكيف أمراً مشروعاً(3)، إن الطهطاوي عمل على تلمّس ما يمكن تسميته بأول صياغة لعلاقة الإسلام بالحداثة في الفكر العربي الحديث، إنَّ خطابَ الطهطاوي وطموحَه الفلسفي جاءا تعبيرا عن مواقف ممنهجة في إعادة بنية وتنظيم المعنى المعطى للإنسان والحضارة للوجود والعلائق والتاريخ، لقد كانت تلك المواقف تحليلا ونقدا لمكانة الإنسان العربي(4).

أما خير الدين التونسي –وهو قريب العهد من الطهطاوي –فقد مثَّلَ أيضا هذه الصياغة لعلاقة الإسلام بالحداثة وأن إصلاح المجتمع وتحديثه وَفْق المعايير الأوربية لا يتعارض مع الأصول الشرعية(5)، لقد كان خير الدين التونسي مدركا لطبيعة المهمة المنوطة به فحاول أن يقدم لمعاصريه فكرا يفلسف لا يفعل ذلك دون هدف كان يؤرقه وهذا الهدف يتلخص في الخروج من التخلف والدخول في التقدم. باختصار يعتبر كل من الطهطاوي وخير الدين مصلحين سياسيين في بواكير عصر النهضة العربية وان هناك ملامح فلسفية انطوت على خطابهما وذلك من خلال وقوفهما على الحركة العقلية التي شكلت النهضة الأوروبية، ومن هنا نرى أن فكر النهضة في هذه الفترة توزع بين خطابين في تحديد مصادره ونموذجه المرجعي، بوصفه تعبيرا عن وعي المثقفين بمتغيرات وثوابت اللحظة التاريخية المؤطرة لوجودهم التاريخي، هذان الخطابان هما: الخطاب التراثي والخطاب التحديثي.

---

(1) محمد خالد الشياب: رؤى فلسفية في الفكر العربي المعاصر، ص15.

(2) كمال عبد اللطيف: سلامة موسي وإشكالية النهضة، ص23.

(3) ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة، ص99.

(4) علي زيعور: شخصية المدرسة العربية المعاصرة في الفلسفةـالتصنيف والتلازم بين تياراتها التاريخية والتحليلية، ص71.

(5) معن زيادة: معالم على طريق تحديث الفكر العربي، ص203.

ب-أنواع الخطاب النهضوي العربي

- الخطاب التراثي الإصلاحي:

واكب تبلور الخطاب التراثي النهضوي فترة التسرب الاستعماري حيث تضمن هذا الخطاب مجادلة مستمرة مع الغرب الأوروبي الاستعماري، لقد كان كل من جمال الدين الأفغاني (1838-1897م) ومحمد عبده (1849-1905م) المؤسسين لمفاهيم ومقدمات هذا الخطاب حيث دافعا عن الاختيار الإسلامي كاختيار يساعد على ترسيخ ملامح الشخصية الإسلامية في التاريخ في سبيل مواجهة حملات المسخ والتغريب، وقد قام في "العروة الوثقى" وهي الصحيفة التي قدمت خطابهما السياسي المباشر موقفهما من الاستعمار، وحاولا الدفاع عن أهمية الجامعة الإسلامية باعتبارها الوسيلة المهمة لامتلاك القوة السياسية اللازمة للاستمرار في الوجود(1).

لقد دعا الخطاب التراثي الذي قدمه الأفغاني إلى أصول الإسلام الصحيحة إلا أنه أدخل إلى خطابه النظرة التحديثية التنويرية وإنْ من منطلق تأويلي للنصوص، فقد أكد أنه إذا لم نر ما يوافق العلم والكليات اكتفينا بما جاء فيه من الإشارة ورجعنا إلى التأويل إذ لا يمكن أنْ تأتي العلوم والمخترعات بالقرآن صريحة واضحة وهي في زمن التنزيل مجهولة الخلق كامنة في الخفاء لم تخرج لحيز الوجود(2)، من هنا نرى أن خطاب الأفغاني كان يحاول الجمع بين التصور الإسلامي التقليدي والتصورات الليبرالية التي جاء بها من أوروبا.

ولكي ننصف الأفغاني فلابد لنا من تبيان أثره في اليقظة الفكرية في مصر وبشكل خاص في فكر محمد عبده بوصفه داعية الإصلاح الديني في عصره وأبرز من تأثر بأفكار الأفغاني الإصلاحية، ومن هنا الخطاب الذي التزم به محمد عبده يتحرك باتجاهين: اتجاه التراث لكبح الدعوات المتحمسة للتجديد والتحديث وبناء مجتمع جديد على النموذج الأوروبي(3)، واتجاه التحديث الذي يستمد مبرراته من التقدم الذي حققته أوروبا. لقد انطلق محمد عبده في خطابه الإصلاحي من جانب نقدي هادف إلى تطهير الإسلام مما لحق به من بدع وخرافات لا عقلية(4).

هذا مختصر شديد حول خطاب محمد عبده، ومن هذا المنطلق لا يمكننا تجاوز علاقة شكيب أرسلان بمحمد عبده، فقد غدى حلقة أخرى تضاف إلى المدرسة التي أطلقها جمال الدين الأفغاني فسرت مستندة إلى حجات موضوعية وإلى وقائع ملحة، ولهذا فقد أتيح لشكيب أرسلان أن ينطلق من جملة مقدمات نظرية بدت له صادقة

(1) كمال عبد اللطيف: مفاهيم ملتبسة، مرجع سابق، ص ص19-20.

(2) محمد باشا المخزمي: خاطرات جمال الدين الأفغاني، ص150.

(3) محمد عمارة: الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري، ص38.

(4) محمد خدوري: الاتجاهات السياسية في العالم العربي، ص75.

كليا في فهمها النقدي للإسلام، ثم ربطها الإسلام بوقائع العصر السياسية والثقافية والاجتماعية، وهي جوهر دعوة الأفغاني وعبده(1).

إذا كان الهدف من تقديم خطاب الأفغاني وعبده وكذلك شكيب أرسلان هو الوقوف على تفكيرهم الفلسفي وموقفهم من الفلسفة فإنه يمكننا القول أن الخطاب الذي قدمه هؤلاء يُعدّ بالأساس خطابا إصلاحيا ارتُهن بالمسألة السياسية أكثر من تقديمه فلسفة متكاملة، وأن دخول المفاهيم الليبرالية والتحديثية وتعايشها مع المنظومة الإسلامية في هذا الخطاب ما هي إلا نتيجة للضغط الأجنبي الاستعماري، ولهذا فهذه الأفكار التحديثية فرضتها العلاقة السياسية لا الثقافية غير المتكافئة، وهي التي منعته أن يبني منظومة فكرية مستقلة عن الأثر الخارجي. إن ظرفية الضغط الأجنبي كانت وراء اضطرار كل من الأفغاني وعبده إلى إدخال الأفكار والمبادئ التحديثية في خطابهما التراثي لكن التعرف على هذه الأفكار لم يكن بوصفها أفكارا سياسية وتربوية واقتصادية مجردة وكتنظيمات محايدة بل في ركاب دول وطنية ضاغطة على مجتمعاتهم ومستعمرة لها(2).

- الخطاب التحديثي:

فعلى النقيض من الخطاب التراثي وفي مواجهته تبلور الخطاب التحديثي الذي وجد في أوروبا وفي موروثها الثقافي الفكري مادته لبناء وعي مجتمعي مستقل عن منظومة المعارف الإسلامية. إن النشاط الغربي الذي تغلغل مع الاستعمار منذ القرن التاسع عشر وما اضطلعت به مؤسساته الاستشراقية والمدارس التبشيرية ومراكز البحوث الأكاديمية التابعة لها دور في خلق حالة الانبهار بالمدنية التي يحملها بحيث ظهر جيل من المثقفين العرب وجد في الفارق التاريخي بين التأخر الذي يسود العالم العربي والتقدم الأوروبي مخرجا له، فذهب يدعو إلى الأخذ بالتجربة الأوروبية والتعلم منها.

وقد كان شبلي الشميل (1854-1917م)(3) مِن الأوائل الذين دعوا إلى العلم حيث اقتنع بمذهب النشوء والارتقاء، وأطلقه على كل ما في الكون، معتبرا أي وسيلة لغاية سامية هي إصلاح المجتمع الإنساني(4)، حتى إنه اعتبر رسول الداروينية في العالم العربي، ورفض مذهب العقلانية أن هذه الأفكار الجديدة التي قام بها شبلي الشميل في مجتمع تقليدي متخلف تسيطر عليه الرؤية الدينية قد أثارت الرفض والاستنكار بوصفها مهددة للدين

(1) محمد شيا: مدخل إلى سياسة الأمير شكيب أرسلان، مجلة الفكر العربي، ص ص 526-527.

(2) على اوملیل: الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، ص8.

(3) شبلي الشميل: طبيب وفيلسوف اجتماعي، ولد بكفر شيما جنوب بيروت، ودرس الطب في الكلية الأمريكية في بيروت، ذهب إلى مصر حيث أنشأ في القاهرة مجلة الشفاء من أهم مؤلفاته فلسفة النشوء والارتقاء.

(4) شكري نجار: النهضة الفلسفية في العالم العربي الحديث، ص120.

وللعقيدة ودعوة إلى الفساد والإلحاد، وبخاصة اعتباره أن العلم متفوق على الدين، بل هو دين البشرية الحق وأن أصل الحياة مادة (1).

وقد سار على درب الشميل هذا إسماعيل مَظْهَر (1891–1962م) حين دعا إلى سيادة التفكير العلمي منتقدا التفكير الغربي، ودعا إلى إحلال العقلية العلمية الأوروبية محل العقلية الغربيه السائدة وحتى المجددين من أمثال علي عبد الرازق وطه حسين داعيا إلى ثورة عقلية(2)، وبالرغم من أن إسماعيل مظهر صاغ موقفاً مادياً أولياً وانتقد العقلية الغبية إلا أنه اختلف مع الشميل في موقفه من الدين ففي كتابه (ملقى السبيل في مذهب النشوء والارتقاء) لم يذهب إلى ما ذهب إليه شميل في إنكار تعاليم الأديان، فقد رأى إسماعيل مظهر أن في الدين حقيقة لا يحجبها العلم، لكنه تراجع عن أفكاره تراجعا شبه كامل بظهور كتاباته المتأخرة حول الإسلام(3).

أما فرح أنطون (1874–1922م)(4) فقد دافع عن خطابه التحديثي بالدعوة إلى إقامة نظام اجتماعي على أساس العلم الاجتماعي المبني على فلسفة النشوء والارتقاء، فنادى بالدعوة إلى العلم في كتابه (ابن رشد وفلسفته) الذي صدر 1902م لتجاوز التأخر وداعياً إلى العلمانية في مجلة (الجامعة) التي أنشأها عام 1897 وفصل الدين عن الدولة معتبرا أن عدم الفصل هذا من عوامل الانحطاط فلا مدنية حقيقية ولا تساهل ولا مساواة ولا أمن ولا علم ولا فلسفة ولا تقدم في الداخل إلا بفضل السلطة المدنية عن السلطة الدينية(5).

إن ما قصدناه من هذا الاستعراض السريع لآراء مفكري الخطاب التحديثي هو القول أن هناك أفكارا فلسفية تم تقديمها فقد طرح شبلي أفكارا جريئة بتبنيه نظرية النشوء والارتقاء، ودعا فرح أنطون إلى فصل الدين عن الدولة، ولكن هل ساهمت هذه الأفكار الفلسفية في خلخلة الركود المعرفي المستند إلى معارف قائمة على فرضيات ومسلمات متعالية كان يعيش عليها الوعي العربي؟ وهل كان لها أن تُحدث ثورة فلسفية؟

ويمكن القول أنه لم يكن لهذه الأفكار أن تُحدث ثورة فلسفية، فقد لاقت مقاومة شرسة اعتمدت الشرح والنقل السريع والمتعجل الانتقائي أكثر مما اعتمدت أسلوب الدراسة المتأنية، فهي لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والتاريخية، وعاشت خارج تاريخها، وهذا هو شأن الخطاب التراثي أيضا في تلك الفترة، صحيح أنه

---

(1) معن زيادة: الفلسفة العربية المعاصرة بين الإبداع والاتباع، ص6

(2) محمد جابر الأنصاري: تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي 1930-1970، ص23.

(3) معن زيادة: الفلسفة العربية، مرجع سابق، ص10.

(4) فرح أنطون: ولد في طرابلس شمال لُبْنَان، وهو من أركان النهضة الفكرية العربية، ذهب إلى مصر عام 1987، وفي الإسكندرية أنشأ مجلة الجامعة. أبرز مؤلفاته: ابن رشد وفلسفته، الجامعة مجلة شهرية أصدرها سبع سنوات. ومن رواياته: العلم والدين والمال.

(5) فرح أنطون: ابن رشد وفلسفته، ص155.

عاش في صراع مع الخطاب التحديثي هذا، وكان مدركا أكثر من الخطاب التحديثي للحظة التاريخية، إلا أن الخطاب التراثي كان بدوره انتقائيا بحيث ارتكز على أساس سلفي وآخر ليبرالي بهدف إقامة توازن بين السلفية والمثالية والعقلانية والرغبة في إظهار الدين بصورة لا تتعارض مع العلمانية الأوروبية، هذه النزعة التوفيقية الانتقائية ما هي إلا عقلانية موهومة أو مزعومة(1).

وقد قام بين النموذجين الفكريين صراع وجدل ظل مستمراً في خطاب النهضة العربية المنشودة، أما نماذج هذا الصراع فبرزت في دعوى كل من رشيد رضا (1865-1935م) وسلامة موسي (1887-1958م). لقد دعا رشيد رضا إلى إحياء الخلافة الإسلامية لحماية العقيدة الإسلامية ودعا سلامة موسى إلى النهضة باعتبارها نهضة أوروبية، هكذا تمزق الفكر العربي إلى مرجعيتين ثقافيتين لم يعد يجمع بينهما جامع؛ الأولى ترى أن النهضة لا تتم إلا بصب الحاضر والمستقبل في قوالب الماضي الإسلامي، بينما تذهب النظرة الأخرى إلى صب الحاضر والمستقبل في قوالب الآخر المغترب. ووصل الأمر بأحد دعاة الاغتراب الثقافي للتنكر لماضيه الحضاري إلى درجة أنه لم يستطع أن يتصور نهضة عصرية لأمة شرقية ما لم تقم على المبادئ الأوروبية للحرية والمساواة والدستور مع النظرة العلمية الموضوعية للكون(2).

ويمكن القول أن كلا الخطابين التحديثي والتراثي لا تاريخيين بحيث بقيا إصلاحيين عاجزين عن تحقيق وعي عقلاني، وبقيا ضمن المنطق التطوري فالعقلانية الوضعية الغربية هي التي اعتنقها مثقفو النهضة، وعلى هذا الأساس فمرحلة النهضة العربية لم تنتج أنساقا فلسفية بالمعنى التقليدي الذي تحدده عادة مصطلحات من قبيل: نسق فلسفي ومذهب فلسفي، كما لم تنتج مدارس فلسفية من قبيل الديكارتية والكانطية.

الخـــاتمة:

1- معنى الخطابة العربي عند الجابري هو الصادر عن مفكرين العرب بلغة عربية وفكروا فيه في أفق عربي، أما على حرب فيري أن للخطاب العربي كينونته المستقلة وحقيقته المميزة يتم على حساب الحقيقة بمعنى أن الخطاب يحجب الحقيقة التي يدعى قولها.

2- أن نقد الجابري للخطاب العربي المعاصر قائم على أساسين:

(1) معن زيادة: معالم على طريق تحديث الفكر العربي الحديث، مرجع سابق، ص23.

(2) عبد المجيد أبو قربة: الحداثة والتراث، ص26.

أ- النقد الأيديولوجي.

ب- النقد الابستمولوجي.

3- ينقسم أو يتنوع الخطاب النهضوي العربي إلى:

أ- الخطاب التراثي الإصلاحي

ب- الخطاب التحديثي

المراجع:

1- على حرب: **أسئلة الحقيقة ورهانات الفكر**، مقاربات تقدية وسجاليه، دار الطليمه، بيروت 1994.

2- محمد عابد الجابري: **الخطاب العربي المعاصر**، دراسة تحليلية نقدية، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

3- البرت حوراني: **الفكر العربي في عصر النهضة**، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، ج3، 1977

4- أندرية وفرنسيس دوميتشال: **معجم الماركسية النقدي**، ترجمة محمود بن جماعة، دار الفارابي، بيروت، 2003.

5- عبد المجيد ابوقربة: **الحداثة والتراث**، بيروت، دار الطليعة 1993.

6- علي او مليل: **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**، المركز الثقافي، العربي، الدار البيضاء 1985.

7- علي رحومة سحبون: **اشكالية التراث والحركة في الفكر العربي المعاصر** بين محمود الجابري و حسن حنفي نموذجا الإسكندرية 2007.

8- فرج أنطون: ابن رشد وفلفسته، دار الفارابي بيروت 2001.

9- كمال عبد اللطيف: **سلامة موسى وإشكانيه النهضة**، دار الفارابي، بيروت 1982.

10- مجموعة باحثين: **التراث والنهضة قراءات في أعمال محمد عابد الجابري**، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت 2004.

11- محمد باشا المخزومي: **خاطرات جمال الدين الأفغنان**، دار الحقيقة، بيروت 1990

12- محمد جابر الأنصاري: **تحولات الفكر والسياسة في المشرف العربي**1930-1970 سلسلة عالم المعرفة، وزارة الثقافة، الكويت 1980.

13- محمد خالد الشياب: **رؤي فلسفية في الفكر العربي المعاصرة**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2007.

14- محمد خدوري: **الاتجاهات السياسية في العالم العربي**، القاهرة 1973.

15- محمد عماره: **الصحوة الإسلامية و التحدي الحضاري**، بيروت، 1997.

16- معن زيادة: **معالم على طريق تحديث الفكر العربي**، عالم المعرفة، الكويت 1987.

17- نايلة أبي نادر: **التراث والمنهج بين اركون والجابري**، منشورات الشبكة العربية للأبحاث والنشر لبنان 2008.

18- يوسف القرضاوي: **خطابنا الإسلامي في عصر العولمة**، دار الشروق القاهرة، 2004.

19- شكري نجار: **النهضة الفلسفية هي العالم العربي الحديث** مجلة الفكر العربي، العدد 41

20- الطاهر الهمامي: **الخطاب النقدي العربي المعاصر تحولات فعلية أم قفزات شكلية؟**، مؤتمر النقد الدولي الحادي عشر، جامعة البتراء، الأردن، 2007.

21- علي زيمون: **شخصية المدرسة العربية المعاصرة في الفلسفة**، التضيف والتـلازم بين تياراتها التاريخية والتحليلية، مجلة الاجتهاد، العدد 24 السنة 6، بيروت، 1994.

22- محمد بشا: **مدخل إلى سياسة الأمير شكيب أرسلان**، مجلة الفكر العربي، معهد الانماد العربي، بيروت، العدد 1981.

23- معن زيادة: **الفلسفة العربية المعاصرة بين الإبداع والاتباع**، مجلة الفكر العربي، العدد 57. 1989.

واقع الدوريات العلمية الصادرة عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية وسُبل تطويرها

د. عادل محمد الشربجي

محاضر بقسم إدارة الأعمال

كلية الإقتصاد / جامعة الزيتونة

The Reality of Scientific Journals Issued by Economics Faculties of Libyan Universities and the Ways to Develop Them

Abstract

This study is an attempt to investigate the reality of the journals which publisher by Economics Faculties of Libyan Universities. In particular, this study is to clarify the weakness and strength points of the journals, and the difficulties which face the journals, and suggest some strategies to improve the journals in future.

To achieve the objectives of the study, interview was made with ten editors of the journals which publisher by Economics Faculties of Libyan Universities, such as Tripoli University, Omar Al-Mukhtar University, Al Jabal Al Gharbi University, Elmergib University, Asmarya University, Azzaytuna University, Misurata University, Al Zawiya University and BnyWlyd University. Content Analysis was used to analyze the data of the study. The findings of the study asserted that the journals of Economics Faculties of Libyan Universities do not follow the standard of international journals, and all the journals do not have ISSN (International Standard Serial Number). The most difficulties which faced the journals of Economics Faculties were finance difficulties. The Journals of Economics Faculties are so far to improve the research. To improve the journals of the study have to get the ISSN and support them by the management of the universities.

Key Words: journals of Economics Faculties, Economics Faculties of Libyan Universities, and Editors of Journals

المُلخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة واقع الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية وسُبل تطويرها، ولجمع المعلومات اللازمة للبحث أتبع الباحث أسلوب المسح الشامل، حيث أُجريت الدراسة على عدد (10) دوريات علمية في (9) جامعات من مدن ليبية مختلفة، وقام الباحث بإجراء مقابلات الكترونية مع رؤساء ومدراء تحرير الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد التابعة لـ: جامعات طرابلس، عمر المختار، المرقب، الجبل الغربي، الزاوية، الزيتونة، الاسمرية، مصراتة، بني وليد، (بالبريد الالكتروني)، ولتحليل المعلومات استخدم الباحث اسلوب تحليل المحتوى (تحليل المضمون) وهو الأسلوب الأنسب لطبيعة هذه الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1. تأخر اصدار الدوريات العلمية قيد الدراسة في الموعد المحدد، وفي بعض الأحيان توقفها بالكامل نظراً لوجود بعض المشاكل المالية والتنظيمية.

2. عدم وجود هيئة أو نقابة تتبعها الدوريات العلمية قيد الدراسة أدى إلى غياب التواصل والتنسيق فيما بينها، زد على ذلك، أن جميعها غير متحصلة على الرقم الدولي (ISSN)، وعدم وجود الدوريات قيد الدراسة على قواعد البيانات المعروفة على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) مثل (SD, GS, SCI, PQ, Scopus)، مما ترتب عليه عدم وجودها على موقع المعهد العالمي للمعلومات (ISI)، وهذا جعل مساهمتها في البحث العلمي ضعيفة أن لم تكن معدومة مما جعلها دوريات محلية فقط.

3. تعتبر الدوريات قيد الدراسة دوريات مجانية، والبحوث المنشُورة بها يغلب عليها الطابع المحلي، فالسواد الأعظم من البحوث المنشُورة بها لباحثين ليبين، أو لباحثين عرب يعملون بليبيا، بالإضافة إلى أن لجان التحرير واللجان الاستشارية بهذه الدوريات هم أيضا من الليبين الذين يعملون بليبيا.

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها:

1. العمل على أن يكون النشر بالدوريات قيد الدراسة بمقابل مادي، وأن تتم الاجراءات المالية وفق حساب الكتروني يتم من خلاله إستلام المبالغ المالية من داخل وخارج الدولة الليبية إسوةَ بالدوريات العلمية العربية

والأجنبية، وهذا من شأنه أن يساعد الدوريات العلمية في الحصول على مواردها الخاصة التي تمكنها من القيام بأعمالها وعدم انتظار هذه الموارد من الجامعات التي تتبعها.

2. استحداث هيئة تتبعها الدوريات العلمية قيد الدراسة على غرار الهيئة القومية للبحث العلمي، أو تحويل تبعيتها للهيئة المذكورة، أو أن تكون تبيعيتها لإدارة البحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

3. ينبغي على الدوريات العلمية قيد الدراسة أن تسعى للحصول على الرقم الدولي (ISSN)، والذي يعتبر البوابة الرئيسية للدوريات للدخول إلى البيئة الدولية، والعمل على أن تكون الدوريات قيد الدراسة موجودة في قواعد البيانات المعروفة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وهذا من شأنه الدفع بمسيرة البحث العلمي بشكل عام، والرفع من مكانة الجامعات الليبية في التصنيف العالمي للجامعات بشكل خاص.

الكلمات الافتتاحية: الدوريات العلمية، كليات الاقتصاد بليبيا، رؤساء ومدراء تحرير الدوريات العلمية.

مقدمة:

تُعد الدوريات العلمية من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تطوير البحث العلمي والرفع من مستوى أداء الجامعات بشكل عام، وكيف لا والتصنيف العالمي للجامعات يعتمد إعتماداً كبيراً على عدد وجودة الأبحاث العلمية المنشُورة في الدوريات العلمية من قبل الباحثين في شتئ العلوم التطبيقية منها والأنسانية، وتُركز الدراسة الحالية على الدوريات العلمية بكليات الاقتصاد التابعة للجامعات الليبية، والتي تختص بنشر الأبحاث والدراسات العلمية في مجالات: الاقتصاد، الإدارة، المحاسبة، التمويل والمصارف، العلوم السياسية، والتي تتبع كل من: جامعة طرابلس، جامعة عمر المختار، جامعة الجبل الغربي، جامعة المرقب، الجامعة الأسمرية، جامعة الزيتونة، جامعة بني وليد، جامعة الزاوية، جامعة مصراتة.

مشكلة الدراسة:

إن الدوريات العلمية التي تصدر بالجامعات الليبية بشكل عام، وبكليات الاقتصاد بشكل خاص لم تنل حظها من الاهتمام من قبل القائمين على البحث العلمي في ليبيا، فقد أكد الشربجي (2015 :174)، بأن المجلات العلمية المُحَكَّمة الصادرة بالجامعات الليبية تُعاني من ضعف الموارد المادية والتقنية، مما يُصعب عليها القيام بأعمالها على الوجه المطلوب، فمعظم الدوريات العلمية الصادرة بالجامعات الليبية لم تتخطى حدود الدولة الليبية، بل لم تتعدى أسوار الجامعات التي أصدرتها، وهذا من شأنه أن يجعل هذه الدوريات دون المستوى المطلوب وإن أحتوت على العديد من الأبحاث والدراسات ذات الجودة العالية، والتي تناقش قضايا ومواضيع مهمة على الصعيدين المحلي والدولي على حدٍ سواء. فالدوريات قيد الدراسة لن ترقى إلى

مستوى الدوريات الدولية، والتي تحرص حرصاً شديداً على أن تكون وفق المعايير الدولية المعروفة لكي تكون دوريات معترف بها من قبل مراكز البحث العالمية، والتي من أهمها الرقم الدولي المُوحد للدوريات العلمية (ISSN)، وغيرها من المعايير التي من دونها لا يمكن أن تساهم هذه الدوريات في رفع مستوى البحث العلمي بشكل عام، وفي ترتيب الجامعات التي تصدر عنها في التصنيف العالمي بشكل خاص.

أشار هلول (2011 :143)، بإن الدوريات العلمية الصادرة عن جامعة بابل بالعراق عبارة عن ملازم ورقية لا ترقى إلى مستوى الدوريات العلمية المناظرة في الدول المتقدمة. وهذا يؤكد على أهمية دور الدوريات العلمية في الرفع من مستوى الجامعات وأهمية دراستها؛ بناءً على ما تقدم فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة قد صيغت في التساؤل الرئيس التالي: "ما واقع الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية؟ وهل القائمين على هذه الدوريات لديهم الرؤية والاستراتيجية المستقبلية لتطويرها والرفع من مستوى أدائها في المستقبل؟"

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

1. التعرف على المستوى الحالي للدوريات الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، والآلية التي تعمل بها، ومدى تطبيقها للمعايير الدولية.

2. الكشف على الصعوبات التي تواجه الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية وأسبابها.

3. اقتراح آليات لتطوير الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما مستوى الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية وما هى الآلية التي تعمل بها هذه الدوريات ومامدي تطبيقها للمعاييرالدولية؟

2. ما الصعوبات التي تواجه الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية وأسبابها؟

3. ما السُبل التي يمكن من خلالها تطوير الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تسليط الضوء على آلية عمل الدوريات العلمية بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، أما الأهمية التطبيقية فتتمثل في سُبل تطوير هذه الآلية.

حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى الحدود التالية:

1. **الحدود المكانية:** وتمتلث في (9) مدن ليبية وهى طرابلس – البيضاء، غريان، الخمس، زليتن، بني وليد، ترهونة، الزاوية، مصراتة، وهى المدن التي تقع بها كليات الاقتصاد التي تُصدر دوريات علمية وتتبع هذه الكليات عدة جامعات مختلفة.
2. **الحدود البشرية:** وتتمثل في رؤساء تحرير الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية.

مصطلحات الدراسة:

إن مصطلحات الدراسة التي يقصدها الباحث من وراء هذه الدراسة ما يلي:

1. الدورية: هى كل مطبوعة تصدر عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية وتنشر بحوثاً ومقالات علمية مُحَّكمة.

2. كليات الاقتصاد: هي أي كلية تقوم بتدريس العلوم الاقتصادية والتجارية وتصدر بها دورية علمية وتتبع إحدى الجامعات الليبية الحكومية فقط دون غيرها من الكليات.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الدوريات العلمية من المواضيع ذات أهمية بالغة، ولكن للاسف فإن الدراسات التي أجريت في هذا المجال قليلة (حسب علم الباحث)، ولعل من أهم الدراسات التي أُجريت في هذا المجال على النحو التالي:

1. دراسة، إحسان على هلول؛ بعنوان: واقع النشر العلمي في جامعة بابل دراسة تقويمية العراق، سنة 2011 ميلادي، وقد توصلت إلى جملة من النتائج منها:

أ. جميع الدوريات العلمية في جامعة بابل تمويلها ذاتي وبنسبة (100%)

ب. الدوريات العلمية في جامعة بابل عبارة عن (ملازم ورقية) لا يميزها سوى أغلفتها الملونة.

2. دراسة، عادل محمد الشربجي؛ بعنوان : المعوقات والصعوبات التي تواجه المجلات العلمية المُحَكَّمة الصادرة بالجامعات الليبية؛ للتحول من المكتبة التقليدية إلى المكتبة الالكترونية، ليبيا، سنة 2015 ميلادي،

المؤتمر العلمي الأول لجامعة المرقب حول المكتبات الجامعية في ليبيا الواقع وآليات التطوير، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

أ. تعاني معظم المجلات العلمية المُحَكَّمة الصادرة بالجامعات الليبية من اختناقات مالية تتسبب في تأخر إصداراتها وتوقفها في بعض الأحيان وصعوبة إيفاءها بالالتزامات التي عليها.

ب. معظم المجلات العلمية المُحَكَّمة الصادرة بالجامعات الليبية لازالت تتبع الأساليب التقليدية في إصدار أعدادها، وهو الاصدار الورقي ولم تتحول إلى الإصدار الإلكتروني؛ نظراً لضعف التقنية الحديثة (كالشبكة الدولية للمعلومات) إن لم يكن غيابها بالكامل عن معظم الجامعات الليبية.

التعليق على الدراسات السابقة:

أهتمت الدراسة الاولى السابق ذكرها، والتي أُجريت بالعراق بواقع الدوريات العلمية التي تصدر عن جامعة بابل من حيث التمويل المالي الذي تتحصل عليه الدوريات العلمية قيد الدراسة، وبأن الدوريات قيد الدراسة أهتمت بالجانب الشكلي دون النظر إلى الجانب العلمي وهو الجانب التي أُسست من أجله. الدراسة الثانية المُشار إليها أعلاه، والتي أُجريت بليبيا فقد أهتمت بالجانب الالكتروني والذي من شأنه أن يساهم في الرفع من مستوى البحث العلمي في ليبيا، والدول التي لازالت في حاجة ماسة لتطوير دورياتها العلمية حتى تصبح دوريات تنافس الدوريات العلمية المناظرة في الدول المتقدمة، وهذا النوع من الدراسات مهم لكل التخصصات الانسانية منها والتطبيقية، وذلك نظراً لأن النشر بالدوريات العلمية المعروفة محلياً ودولياً يعتبر حجر الأساس لكل باحث حتى يتمكن من تطوير قدراته، وامكانياته العلمية.

بناءً على ماتقدم يمكن القول بأن الدراسات السابقة قد تناولت موضوع الدوريات العلمية من زوايا مختلفة تماماً عن الدراسة الحالية التي هى محاولة لتسليط الضؤ على واقع الدوريات العلمية وسُبل تطويرها في مجال العلوم الاقتصادية بمختلف فروعها الإدارية، والمحاسبية، والسياسية، والتمويل والمصارف، وبالتالي فهذه الدراسة هى محاولة لسد هذه الثغرة في أدبيات الدوريات العلمية في ليبيا بشكل خاص وفي العالم المحيط بشكل عام، والتي لم يتم تناولها في الدراسات السابقة (حسب علم الباحث)، بليبيا في حين قد تكون بعض الدول قد اجتازت هذه المواضيع منذ فترة من الزمن ليست بالقصيرة، وبما أن لكل دولة خصوصياتها فأنه لا يمكن اسقاط تجارب الدول المتقدمة على ليبيا بل ينبغي اجراء مثل هذه الدراسة حتى يُمكن إيجاد الحلول الناجعة لمثل هذه المشاكل.

مبررات الدراسة:

تُركز الدراسة الحالية على الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، وذلك لعدة أسباب من أهمها:

1. تخصص الباحث

بما أن الباحث أحد البحُاث في العلوم الإنسانية تخصص إدارة فهو يسعى لنشر الأبحاث، والدراسات، والمقالات في الدوريات التي تتمتع بمكانة علمية مرموقة بين الدوريات العلمية، والتي تلتزم بالمعايير الدولية في نشر البحوث والدراسات في مجال تخصصه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى من ضمن المهام التي تقع على كاهل البُحاث مساعدة الدوريات العلمية التي ينشرون بها أبحاثهم في معالجة المشاكل التي قد تواجهها والدفع بها إلى الأمام لكي ترقى وتكون من الدوريات العلمية التي يُشار إليها بالبنان، وخاصة الدوريات المحلية من أجل الرفع من مستوى البحث العلمي بليبيا بشكل عام.

2. تطوير البحث العلمي

تقوم الجامعات والمراكز البحثية بليبيا بإصدار العديد من الدوريات العلمية في شتئ التخصصات التطبيقية منها والإنسانية، وتُعتبر هذه الدوريات حلقة الوصل بين البحُاث والمهتمين بالبحث العلمي، وتسعى جاهدة لمساعدة الباحثين للرفع من مستوى أدائهم البحثي، وذلك من خلال نشر البحوث والدراسات بها، وعلى هذا الأساس فإن الباحث يسعى لدراسة هذه الدوريات العلمية وتحديد الأُطر والآليات التي تعمل بها من بعض الجوانب، والتي من أهمها الجوانب الإدارية، والتنظيمية، والفنية، ومحاولة وضع استراتيجيات لتطوير هذه الآليات مما يجعل هذه الدوريات في المستوى العلمي المرموق مقارنة بالدوريات العلمية الدولية والتي تحرص أشد الحرص على المعايير الدولية المعروفة في مجال البحث العلمي.

نشأت الدوريات العلمية:

كان الظهور الأول للدويات العلمية بفرنسا تحت رعاية الأكاديمية الفرنسية للعلوم، ومن ثم تطورت هذه الدوريات وانتشرت في ربوع العالم بأسره، ثم تلى ذلك ظهور الدوريات العلمية المتخصصة في العلوم التطبيقية كالطب، والهندسة، والأحياء وغيرها من العلوم. وكانت بدايات ظهور الدوريات العلمية في الوطن العربي ككل متأخراً إلى حداً ما إذا ما قورن بالدول المتقدمة كفرنسا وغيرها من الدول، ولكن الحال في القرن الواحد والعشرون أصبح يختلف عما كان عليه في السابق حيث أصبحت هناك العديد من الدوريات العلمية التي تصدر بالدول العربية سواء باللغة العربية أو اللغات الاجنبية كالانجليزية، والفرنسية، وغيرها من اللغات الحية، وسواء أكان ذلك من الجامعات أو المراكز البحثية، وهذه الدوريات البعض منها لها مكانة مرموقة بين

الدوريات العلمية التي تصدر عن كُبرى الجامعات والمراكز البحثية في الدول المتقدمة والبعض الاخر لازال يتلمس طريقه للوصول إلى ما وصلت إليه الدوريات العلمية العربية منها والاجنبية (هلول، 2011 :148).

مفهوم الدوريات العلمية:

هي عبارة عن مطبوعات ورقية أو إلكترونية، وأحياناً تكون الاثنين معاً يتم نشرها وفق فترات منتظمة، وبترقيم متتال من عدد إلى آخر تتضمن أبحاث علمية ودراسات ومقالات في مواضيع علمية معينة. وقد تكون هذه الدوريات متخصصة في علم واحد من العلوم، وقد تشمل مجموعة من العلوم سواء علوم إنسانية أو تطبيقية (Bo Christer Bjork & David Solomon 2014: 2)

خصائص الدوريات العلمية

تعتمد الدوريات العلمية على ثلاث خصائص أساسية وهي:

1. الانتظام في الإصدار، وهو أن يتم إصدار الدورية العلمية في فترة زمنية معينة كأن تكون شهرية، أو ربع سنوية، أو نصف سنوية، أو سنوية.

أ. شهرية، وهي أن تصدر مرة واحدة شهرياً.

ب. ربع سنوية، وهي أن تصدر أربع أعداد في السنة الواحدة.

ج. نصف سنوية، وهي أن تصدر عددين في السنة الواحدة.

د. سنوية، وهو صدور عدد واحد سنوياً.

وبناءً على شرط الانتظام في الإصدار فإن الدوريات العلمية التي لا تنتظم في إصداراتها تعتبر ليست دوريات علمية وفق المعايير الدولية المتعارف عليها في الدوريات العلمية.

2. مبدأ التخصص:

ويقصد بالتخصص أن تكون الدورية العلمية متخصصة في أحد العلوم كالعلوم التطبيقية، والعلوم الإنسانية، والعلوم التربوية وغيرها من العلوم، وقد تجمع الدورية العلمية أكثر من تخصص.

3.التحكيم:

وجود لجنة علمية تقوم بمراجعة البحوث المنشورة في الدوريات العلمية، ولهذا السبب سميت "دوريات علمية مُحَكَّمة أي تم تحكيمها من لجنة مشهود لها بالكفاءة والخبرة في التخصص الذي تقوم بمراجعته وعادة ما تكون هذه اللجنة من اثنين أو ثلاث محكمين (al.et.Janettek،2015: 14)

مميزات الدوريات العلمية:

تمتاز الدوريات العلمية بعدة مزايا من أهمها ما يلي:

1. حداثة وسرعة المعلومات المنشورة كأن يكون صدورها أسبوعي أو شهري أو فصلي ...الخ.
2. تعالج موضوعات فريدة ومتنوعة.
3. البحوث والمقالات المنشورة في الدوريات العلمية تعتمد على الإيجاز والدقة والتركيز مقارنة بالكتب.
4. تنوع الموضوعات المتوافرة في الدوريات العلمية وبأقلام متنوعة ووجهات نظر مختلفة.
5. تحتوي الدوريات العلمية على معلومات غير متوافرة في غيرها، كالكتب مثلا، وهي التقارير ومحاضر المؤتمرات وغيرها.
6. الدوريات العلمية وسيلة فاعلة لنشر براءات الإختراع والاكتشافات العلمية والتجارب المعملية (هلول،2011 :149).

أنواع الدورية العلمية:

تنقسم الدوريات العلمية من حيث طريقة الإصدار إلى ثلاث أقسام هي:

1. الدوريات العلمية الورقية:

وهي الدوريات التي تصدر في شكل ورقي فقط، وهذا النوع من الدوريات لا غنى عنه فهو ضروري ومهم.

2. الدوريات العلمية الإلكترونية والورقية:

وهي الدوريات التي تكون في شكل الكتروني وورقي، بمعنى أنها موجودة على شبكة المعلومات الدولية ويمكن تصفحها والاستفادة منها، وفي نفس الوقت تكون في شكل ورقي، وهذا النوع من الدوريات يكون له معايير خاصة ومعروفة عالميا ولعل من أهمها حصولها على الرقم الدولي الموحد.

3. الدوريات العلمية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): وهي تلك الدوريات التي تكون موجودة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ولا تكون موجودة في شكل ورقي وتُعرف باللغة الانجليزية (Journls On Line). (Harvey, et,al.2010 :5)

مراحل النشر بالدوريات العلمية:

أكد Boden (2004 :27) على أن الدوريات العلمية ليست كالمجلات العادية مثل الصحف والجرائد والمجلات اليومية والاسبوعية وغيرها من وسائل الاعلام المختلفة، فلكي تظهر البحوث والدراسات العلمية إلى النور ويستفيد منها ذوي الاختصاص فهى تمر بِعّدة مراحل ضرورية حتى تصل إلى المستفيدين منها، وهذه المراحل هى:

1. كتابة البحث أو المقالة.
2. تحديد الدورية العلمية المراد النشر بها.
3. إرسال البحث أو المقال إلى الدورية العلمية التي تم تحديدها من قبل الباحث في الخطوة السابقة.
4. مراجعة البحث أو المقالة من قبل محكمين بالدورية العلمية.
5. الموافقة على النشر من قبل لجنة التحكيم أو طلب تعديلات أو رفض البحث.
6. إجراءات النشر في حالة تم القبول أو تم اجراء التعديلات المطلوبة من لجنة التقييم بالمجلة.

تصنيفات الدوريات العلمية:

إن النشر بالدوريات العلمية أصبح الشغل الشاغل للباحثين والمتخصصين في مختلف العلوم، وخاصة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والأكاديميات، والباحثين بالمراكز البحثية المتخصصة، وتأكدت أهمية النشر بالدوريات العلمية باعتبارها معياراً أساسياً في الرفع من مستوى البحث العلمي، وكذلك لمساهمتها في تحديد الترتيب العالمي للجامعات حيث أصبح النشر في الدوريات العلمية ذات المكانة المرموقة على مستوى العالم كالدوريات الموجودة في قواعد البيانات المعروفة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مثل (SD, GS, SCI, PQ, Scopus) والمسجلة أيضاً في المعهد العالمي للمعلومات (ISI)، والمتحصلة على معدل تأثير عالي وهو ما يُعرف (IF)، حيث تعتبر مثل هذه الدوريات من أفضل الدوريات بالعالم، وهذا لا يتأتى إلا بعد حصولها على الرقم الدولي الموحد وهو ما يُعرف (ISSN). وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن الدوريات العلمية التي لم تتحصل على الرقم الدولي المُوحد (ISSN)، لا تساهم في الرفع من مستوى البحث العلمي، ولا تستطيع الرفع من مستوى ترتيب الجامعات والمراكز البحثية التي تتبعها في التصنيف العالمي حتى وأن كانت البحوث والدراسات التي تُنشر بها قوية من الناحيتن العلمية والفنية، وتفرض الجامعات والمراكز البحثية على الاساتذة والبُحاث الذين يعملون بها على نشر أبحاثهم ودراساتهم ومقالاتهم بدوريات علمية تتمتع بمكانة علمية مرموقة وتلتزم بالمعايير الدولية للنشر.

الارقام الدولية الموحدة للكتب والدوريات العلمية المُحَكَّمة:

هناك نوعين من الارقام الدولية الموحدة التي يتم من خلالها التفرقة بين الكتب والدوريات العلمية المُحَكَّمة، وهذين الرقمين يتم الحصول عليهما وفق اجراءات معينة والتي يمكن إيجازها في الآتي:

الرقم الدولي الموحد للكتب International Standard Book Number (ISBN)

الرقم الدولي المعياري للكتب هو أحد أنظمة التفتيش الدولية، وهو أداءة عصرية تُمكن الباحث أو القارئ من التعرف على العناوين أو الطبعات الصادرة في بلد معين، وهو رقم فريد للعنوان أو للطبعة الواحدة، وهو رقم عالمي يعمل به على مستوى العالم فيُطبع على الكتاب مسبوق بالحروف (ردمك) للمطبوعات باللغة العربية و (ISBN) للمطبوعات باللغات الاخرى، وعادة ما يكون هذا الرقم على الغلاف الخلفي للكتاب، وفي ليبيا يُعرف برقم الإيداع الوطني والذي يتم الحصول عليه من الدار الوطنية للكتب ببنغازي، ومن خلال إطلاع الباحث على بعض الدوريات قيد الدراسة أتضح له بأن بعض هذه الدوريات متحصلة على الرقم الدولي الموحد للكتب وهو ما يعرف ب (ISBN) في الوقت الذي كان فيه من المفترض أن تتحصل هذه الدوريات على الرقم الدولي للدوريات العلمية ألا وهو (ISSN).

الرقم الدولي الموحد للدوريات(International Standard Serial Number (ISSN

يُعتبر الرقم الدولي الموحد النظام الأبرز في تحديد هوية مصادر المعلومات للترقيمات الدولية الموحدة والتي تحدد هوية فريدة لهذه المصادر، ويُعد الرقم الدولي الموحد للدوريات (ISSN)، والذي يُستخدم لتحديد هوية فريدة للمصادر المتتابعة التي تشمل الصحف، والمجلات، والأوراق الحرة التي تحدث باستمرار، وكذلك مواقع شبكة المعلومات الدولية التي تحدث بصفة مستمرة وغيرها من المنشورات الورقية منها والالكترونية، والرقم الدولي الموحد (ISSN) عبارة عن رقم متسلسل متكون من (8) أرقام مقسمة إلى مجموعتين كل مجموعة بها أربعة أرقام بينهما فاصلة، تسخدم فيها الأرقام من (0 إلى 9) وتخصص الخانة الأخيرة لرقم المراجعة الذي يتم احتسابه آلياً ويحسب على أساس المعامل (11) بأوزان من (8-2)، ويستخدم الرمز (X) باللغة الانجليزية في هذه الخانة عندما يكون رقم المراجعة (10)، وعادة ما يتم منح الرقم الدولي الموحد لكل المنشورات التي تتصف بالاستمرارية مثل الجرائد – المجلات – الدوريات العلمية – قاعدة البيانات – المواقع الالكترونية، ويكون الرقم الدولي الموحد ظاهراً على الجانب العلوي من الدورية العلمية وغيرها من المنشورات الورقية والالكترونية، كما يمنح الرقم الدولي الموحد للمؤتمرات التي تقام بصفة دورية ومستمرة (سنوية مثلاً) ويكون لها كتاب تُنشر به الابحاث والمقالات والدراسات التي تم قبولها بالمؤتمر.

http://www.issn.org/understanding-the-issn/what-is-an-issn

تأسيس المركز الدولي للرقم الدولي الموحد:(Establish of International Center (ISSN

تم تأسيس المركز الدولي للرقم الدولي الموحد (ISSN) سنة 1976 ميلادي بعد عقد إتفاقية بين المركز المذكور ومنظمة اليونسكو، ويقع المركز الدولي بالعاصمة الفرنسية باريس، والمركز له (89) مركزاً

فرعيا بواقع مركز في كل دولة في جميع قارات العالم. يتم منح الرقم الدولي الموحد من المركز الفرعي الموجود بالدولة التي لها مركز فرعي، بينما الدول التي ليس بها مراكز فرعية (من بينها ليبيا) فيمكنها الحصول على الرقم الدولي الموحد للمنشورات التي ترغب في الحصول على الرقم الدولي الموحد بمراسلة المركز الدولي بالعاصمة الفرنسية باريس عن طريق الموقع الالكتروني للمركز على الشبكة الدولية للمعلومات، وقائمة المراكز الفرعية الموجودة بالدول المُشأر إليها أعلاه موجودة بالرابط التالي

http://www.issn.org/the-centre-and-the-network/members-countries/the-issn-network-today/?lang=en

كيفية الحصول على الرقم الدولي الموحد (ردمك):

يُمكن الحصول على الرقم الدولي الموحد من المركز الرئيسي بالعاصمة الفرنسية باريس من خلال الرابط الخاص بالمركز الدولي على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الخطوات التالية:

1. يتم تعبئة النموذج الكترونياً، والنموذج يحتوي على معلومات عن الدورية العلمية التي تسعى للحصول على الرقم الدولي الموحد مثل عنوان الدورية، اللغة التي تُنشر بها البحوث والمقالات، الجهة التي تتبعها الدورية العلمية (جامعة، مركز بحثي، ....) وغيرها من المعلومات ذات العلاقة، ويكون الحصول على الرقم الدولي الموحد مجاناً، ويمكن الاطلاع على النموذج من الرابط التالي:

http://www.issn.org/services/requesting-an-issn/0/

2. يتم دعم النموذج ببعض المستندات منها:

أ. السيرة الذاتية لرئيس التحرير.

ب. نسخة من غلاف الدورية المراد استخراج رقم دولي لها.

3. يتم إرسال النموذج المعبأ إلى المركز الرئيسي قبل ثلاثة أشهر من صدور الدورية في حالة الدورية لم تباشر نشاطها، وفي حالة كانت الدورية قد بدأت في الإصدار فإنه يتم مراسلة المركز الرئيس وإرسال بعض الأعداد القديمة للدورية.

4. يتم منح الدورية العلمية رقم مؤقت لمدة معينة حتى تتم الإجراءات للاستصدار الرقم الدولي الموحد الدائم للدورية العلمية.

5. الحد الأدنى من المقالات أو الدراسات أو الأبحاث العلمية بالدوريات ينبغي ألا تقل عن (5) أوراق بحثية حتى يُسمح للدورية من الحصول على الرقم الدولي الموحد.

http://www.issn.org/services/requesting-an-issn/0/

فوائد الحصول على الرقم الدولي الموحد:

إن الحصول على الرقم الدولي يُمكّن الدورية العلمية بأن تتصف بالعالمية، حيث إنها تكون مسجلة في المركز الدولي للدوريات العلمية، وهذا يكسبها طابع العالمية، ومن خلال هذا الرقم يمكن تسجليها في قاعدة البيانات الدولية للدوريات العلمية، علاوة عن ذلك، فإنها ستساهم في الرفع من مكانة الجامعة التي تصدر بها الدورية في التصنيف العالمي للجامعات. أكد (الشربجي، 2015 :175) بأن عدد الدوريات العلمية المحكمة الصادرة عن الجامعات الليبية والتي كان عددها (36) دورية محمكة بأن ثلاث دوريات فقط متحصلة على الرقم الدولي المُوحد.

معهد المعلومات العلمية: Institute for Scientific Information (ISI)

هو مؤسسة علمية أسسها عالم اللغويات الامـــريكي (Eugene Garfield) في سنة 1960 ميلادي، بولاية بنسلفينيا بمدينة فيلادليفيا بالولايات المتحدة الامريكية، وفي بداية التسعينات تم شرائها بواسطة شركة تومسون رويترز للمعلومات (Thomson-Reuters Information)، وتضم تقارير عن الدوريات العلمية على شبكة (ISI Journal Citation Reports on the Web)، وتزود الباحثين بمعلومات علمية موثقة عبر نظـــام موضـــوعي يكشف عن المستوى العلـمي للدورية مع مقـارنتها بغـيرها من الدوريـــات العلمية العـريقة بنفس التخصص. يحتوي هذا النظام على ما يزيد عن عشرة الآف دورية علمية من (1400)، دار نشر في (200) حقل معرفي، ضمن قاعدة خاصة بالدوريات المتخصصة في العلوم التطبيقية تشتمل على (5700) دورية، وأخرى في العلوم الأنسانية تحوي ما يقارب عن (1700) دورية، ويوجد عدد من الدوريات المفتوحة أو المجانية (Open Access Journals) http://www.isi-database.org/.

يعرض هذا النظام الموثق نظرة فريدة لتقييم الدوريات العلمية عن طريق تجميع، وفهرسة المقالات، والاقتباسات من جميع الحقول في العلوم التطبيقية، والتقنية، والإنسانية وغيرها من العلوم. هذا كله جعل الجامعات العالمية تفرض على طلابها الذين يدرسون في مرحلتي الماجستير والدكتوراه وبمختلف التخصصات ضرورة نشر بحثين (ورقتين علميتين) على الأقل في الدوريات المعتمدة لدى "معهد المعلومات العلمية" (ISI) كشرط تخرج، وهذا من شأنه أن يرفع من مكانة هذه الجامعات في التصنيف العالمي للجامعات المُشأر إليه أنفاً، كما تجدر الإشارة بأن موقع معهد المعلومات العلمية (ISI) يعمل على تصنيف الدوريات المتحصلة على معامل التأثير (IF) أكبر وفق نظام تسلسلي يعُرف بنظام (Four sQuarter).

ينقسم هذا النظام التسلسلي إلى أربع أقسام هى (Q1، Q2، Q3، Q4)، وتعتبر الدوريات الواقعة في الربع الأول والمتمثل في (Q1) أفضل من التي تليها وهكذا البقية الباقية، والدوريات الموجودة بهذا الموقع ألا وهو موقع (ISI) منها دوريات ورقية ومنها دوريات الكترونية أي إنها موجودة على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) وغير موجودة في شكل ورقي، وهو ما يُعرف بأنها دوريات على الموقع فقط (Line Journals On).

مقياس معامل التاثير: Impact Factor (IF)

مقياس معامل التأثير" (IF) (Impact Factor) هو نظام يحوي معلومات عن أكثر الدوريات استخداماً وأكثر مقالاتها إقتباساً، ويعرض معلومات عن أعرق الدوريات وتصنيفاتها ومستوياتها، ويبين للمستخدم عدد الاستشهادات المرجعية للمقالات في الدورية بما يعكس أهمية المقالات وتأثيرها في مجال البحث العلمي، وهذا يعني تأثيرها على المستوى العلمي للدورية في الحقل المعرفي، وعليه فإن الدوريات التي لها معامل تأثير (IF) مرتفعاً فهذا يعني أنها مستخدمة بشكل كبير، وأنه قد تم الاستدلال بها والرجوع إليها من قبل الكثير من الباحثين، وهذا المؤشر يمنح الدوريات التي يكون مقياس معامل التأثير لها عالياً مكانة وحظوة بين الدوريات على المستويين المحلي والدولي، وهذا يساهم في الرفع من مستوى الجامعات التي يكون أعضاء هيئة التدريس بها قد نشروا أبحاثاً في مثل هذه الدوريات، وهذا يوحي بأهميتها بشكل كبير عن تلك التي يكون معدل الاقتباسات فيها منخفضاً http://www.isi-database.org.

قواعد البيانات والدوريات العلمية على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت):

يسعى القائمين على الدوريات العلمية أن تكون دورياتهم موجودة في محركات البحث المعروفة على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، أو ما يُسمى بقواعد البيانات الالكترونية مثل (Science direct, Google Scholar, Science Citation Index, ProQuest & Scopus)، وتُساهم هذه المحركات البحثية في وصول الدوريات الموجودة بها للعالمية وتصبح ذات مكانة مرموقة بين الدوريات المعروفة، والدوريات الموجودة في المحركات البحثية المُشأر إليها أعلاه تكون في مواقع ومحركات بحث مجانية وهو ما يُعرف باللغة الانجليزية ب (Open Access journals).

إن هذه المحركات البحثية لا تنشر البحوث الموجودة بالدوريات العلمية فقط بل تقوم بنشر كل الدراسات والأبحاث العلمية من مقالات، وبحوث، ورسائل ماجستير، واطروحات دكتوراه، وبراءات اختراع، وغيرها من الدراسات والأبحاث في مختلف العلوم التطبيقية منها والإنسانية، وذلك من أجل الوصول إلى العالمية، والحصول على أكبر عدد من الاقتباسات، ويكون معامل التأثير الخاص بها مرتفع وهو ما يُعرف (FI)، حتى تتمكن من التسجيل في المعهد العالمي للمعلومات المعروف باللغة الإنجليزية (ISI)، وهذا لا يتأتى حتى تكون البحوث المنشورة في هذه المواقع تتبع القواعد والمعايير العالمية والعلمية في النشر مثل نشر ما هو جديد في حقول المعرفة المختلفة، والالتزام بالضوابط العلمية الرصينة، وغيرها من الضوابط المتعارف عليها،

والدوريات العلمية الغير موجودة في هذه المحركات البحثية لا يُمكنها المساهمة في الرفع من مستوى البحث العلمي بأي شكل من الأشكال، وذلك لانها غير معروفة على المستوى العالمي وأن إحتوت على بحوث ذات قيمة علمية نظراً لعدم تخطيها حدود الدولة، أو حدود الجامعة، أو الكلية، أو المركز البحثي الذي يصدر هذه الدورية العلمية.

تصنيف الجامعات:

إن إنتشار الجامعات وتطورها أدى إلى وجود تنافس بين هذه الجامعات في نشر العلم والمعرفة وتطوير أساليب البحث العلمي، وأصبحت هناك معايير تحدد أفضل الجامعات في العالم التي كان لها لمسة واضحة في البحث والتطوير، وهذا بدوره أدى إلى ظهور ما يسمى بالتصنيف العالمي للجامعات، "وهو عبارة عن تصنيف يبين أفضل الجامعات بالعالم وفق معايير معينة يتم وضعها من قبل مجموعة من المنظمات المتخصصة في مجال البحث العلمي، ويشمل مختلف الجوانب العلمية والبحثية التي تقوم بها الجامعات". (الجهني، 2015 :5).

أنواع التصنيفات العالمية للجامعات:

توجد عدة تصنيفات للجامعات في العالم التي تصدرها عدد من المؤسسات والهيئات العالمية، ويتم تحديد أفضل الجامعات وفق مجموعة من المعايير التي تبين قدرتها على المساهمة في تطوير ورفع مستوى العلم بشكل عام، والبحث العلمي بشكل خاص، وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على نوعين من التصنيفات بأعتبار أن هذه التصنيفات تُعتبر من أهم التصنيفات الموجودة:

أولاً تصنيف كيو اس (التايمز):

يصدر هذا التصنيف من شركة سيموندس التي تأسست سنة 1990 ميلادي، ولها مكاتب رئيسية في كل من: لندن، وباريس، وسنغافورة، وكذلك لها مكاتب فرعية في عدد من دول العالم، وهى شركة تعليمية مهنية.

ثانياً تصنيف أروو الصيني:

يعرف هذا التصنيف باسم التصنيف الاكاديمي للجامعات في العالم، ويصدر هذا التصنيف عن جامعة جياو تونغ شنغهاي بالصين، وقد صدر أول تصنيف عام 2003 ميلادي، من معهد التعليم العالي بالجامعة، والهدف من اصدار هذا التصنيف معرفة الفجوة بين الجامعات الصينية والجامعات العالمية من حيث الأداء الأكاديمي والبحث العلمي (الجهني، 2015 :5).

معايير تصنيف الجامعات:

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تصنيف الجامعات، حيث يتم منح كل معيار من هذه المعايير نسبة مئوية، والجامعة التي تتحصل على أعلى نسبة من بين الجامعات التي دخلت التصنيف تكون

هى أفضل جامعة، ومن أهم هذه التصنيفات التي ذكرها الجهني (2015 :9)، والجدول التالي يوضح هذه المعايير:

جدول 1: معايير تصنيف الجامعات وفق تصنيف كيو أس (التايمز) وتصنيف اروو الصيني

معايير تصنيف كيو اس (التايمز)	معايير تصنيف أروو الصيني
تقييم البرامج الأكاديمية وفق نظرة الأكاديميين في جامعات أخرى 40%	الخريجون الحاصلون على جوائز وأوسمة 10%
الأبحاث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس ومعدل النشر 20%	الأساتذه الحاصلون على جوائز وأوسمة 20%
استطلاع آراء جهات التوظيف عن خريجي الجامعة 10%	كثرة الرجوع أو الإحالة إلى أبحاث أعضاء هيئة التدريس بالجامعة 20%
نسبة عدد الطلاب إلى عدد الأساتذه 20%.	الأبحاث المنشورة في ميدان العلوم والطبيعة 20%.
نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي 5%.	أبحاث العلوم الإجتماعية 20%.
نسبة الطلاب الأجانب للمجموع الكلي للطلاب 5%.	الأداء الأكاديمي 10%.

لا يخفى على أحد أهمية النشر بالدوريات العلمية، والجدول السابق يبين ذلك حيث يلاحظ بأن النشر بهذه الدوريات له دوراً كبيراً في تقييم الجامعات، والمتمثل في عدد البحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات، وكذلك عدد مرات الرجوع والإحالة إلى الأبحاث من قبل الباحثين والمتخصصين وفق مجال التخصص للبحوث والمقالات المنشورة، وهذا يبين مدى أهمية الدوريات العلمية، ودورها في الرُقي بالجامعات التي يقوم أعضاء هيئة التدريس بها بنشر أبحاث ومقالات بدوريات علمية لها مكانة مرموقة بين الدوريات العالمية، وتلتزم هذه الدوريات بالمعايير الدولية المتعارف عليها.

المنهجية البحثية:

للوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وذلك وفق الآتي:

1. **المنهج البحثي المتبع:** تم استخدام المنهج الكيفي (النوعي) لتحليل المقابلة التي تم أجراءها مع رؤساء تحرير الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية.

2. **طرق جمع البيانات:** بما أن مجتمع الدراسة صغيراً نسبياً فإن الباحث اتبع المنهج المسحي لجمع بيانات الدراسة، حيث يعتبر هذا المنهج من أفضل أنواع المسوح في مثل هذه الدراسات.

3. **طريقة تحليل البيانات:** تم استخدام أسلوب "تحليل المحتوى" وذلك لتحليل الإجابات المتحصل عليها من عينة الدراسة، حيث من الممكن القول أن هذا الأسلوب من أفضل الأساليب في مثل هذه الدراسات، وأسلوب تحليل المحتوى هو عبارة عن "مجموعة من الخطوات المنهجية التي تسعى إلى إكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى، والعلاقات الإرتباطية بهذه المعاني، من خلال البحث الكمي الموضوعي والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى، ويطلق على هذا النوع من التحليل "بتحليل المضمون" (محمد، 2010 :35).

أدوات جمع البيانات:

استخُدمت المقابلة في جمع البيانات والمعلومات من رؤساء تحرير الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، ويعتبر أسلوب المقابلة أحد أساليب البحث الكيفي، هذا وقد تم تطوير أسئلة المقابلة لتي تم استخدامها من قبل الباحث في ورقة علمية سابقة بعنوان "المعوقات والصعوبات التي تواجه المجلات العلمية المُحَّكمة الصادرة بالجامعات الليبية؛ للتحول من المكتبة التقليدية إلى المكتبة الإلكترونية" وبالإضافة إلى ذلك فلقد تم عرض أسئلة المقابلة على عدد (3) محكمين لإبداء الرأي العلمي بالخصوص.

تم إرسال نسخة من المقابلة إلى بعض رؤساء تحرير الدوريات قيد الدراسة لإبداء الملاحظات التي يرونها مناسبة، وقد تم إضافة بعض الأسئلة إلى أسئلة المقابلة السابقة وقد أُخذت الملاحظات الواردة بعين الاعتبار وتم تضمينها لأسئلة المقابلة النهائية المرسلة إلى رؤساء التحرير عن طريق البريد الالكتروني، وقد احتوت المقابلة على أربع محاور أساسية هى:

أولاً: البيانات الأولية وتحتوي (5) أسئلة.

ثانياً: المعلومات العامة عن الدورية ويتضمن (20) سؤالاً.

ثالثاً: سياسات العمل والنشر بالدورية ويتضمن (10) أسئلة.

رابعاً: تقييم البحوث المقدمة للنشر بالدورية ويتضمن (10) أسئلة.

مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على كل الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية وعددها وفق البيانات المتحصل عليها (12) دورية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول 2: الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية

ر.ت	أسم الدورية	الكلية \ الجامعة
.1	دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	كلية الاقتصاد \ جامعة طرابلس قطاع ب
.2	دورية المختار للعلوم الاقتصادية	كلية الاقتصاد \ جامعة عمر المختار
.3	دورية دراسات المال والأعمال	كلية المحاسبة غريان \ جامعة الجبل الغربي
.4	دورية أفاق اقتصادية	كلية الاقتصاد والتجارة \ جامعة المرقب
.5	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	كلية الاقتصاد والتجارة \ الجامعة الاسمرية
.6	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد \ جامعة بني وليد
.7	دورية الاقتصاد والتجارة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سوق الاحد \ جامعة الزيتونة
.8	دورية المعرفة	كلية الاقتصاد والتجارة ترهونة \ جامعة الزيتونة
.9	دورية دراسات الاقتصاد والاعمال	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية \ جامعة مصراتة
.10	دورية كلية الاقتصاد للبحوث العلمية	كلية الاقتصاد \ جامعة الزاوية

عينة الدراسة:

إن هدف الدراسة الرئيس هو جمع البيانات والمعلومات التي يمكن من خلالها الوصول إلى النتائج والتوصيات التي من شأنها الوقوف على واقع الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية؛ ومعرفة هل الواقع الموجود يساهم في الرفع من مستوى البحث العلمي، أو أن هذا الواقع يحتاج إلى وضع

استراتيجيات، وسياسات، وبرامج علمية من شأنها الرفع من مستوى الدوريات العلمية قيد الدراسة على وجه الخصوص، والدوريات الصادرة بالجامعات الليبية والمراكز البحثية بليبيا على وجه العموم لكي يُعول عليها لتنفيذ المهام التي أُنشئت من أجلها.

تم اعتماد أسلوب المسح الشامل على اعتبار أن مجتمع الدراسة صغيراً نسبياً، وكذلك للوصول إلى النتائج المرجوة، والتي تساعد على تحقيق أهداف الدراسة. اشتملت عينة الدراسة على رؤساء ومدراء تحرير الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية المشار إليها بالجدول أعلاه، وقد تم إجراء عدد (10) مقابلات الكترونية مع رؤساء ومدراء تحرير الدوريات العلمية المذكورة سابقاً باعتبارهم عينة الدراسة. نظراً لطبيعة الدراسة تم إتباع أسلوب المقابلة الالكترونية (عن طريق البريد الالكتروني)، والذي يعتبر اسلوب غير مستخدم من قبل (حسب علم الباحث)، فمجتمع الدراسة يتوزع على رقعة جغرافية كبيرة وهي تسعة مدن ليبية: طرابلس، الزاوية، غريان، الخمس، ترهونة، زليتن، بني وليد، مصراتة، البيضاء، وهي المدن التي تقع بها كليات الاقتصاد التي تصدر الدوريات العلمية قيد الدراسة، وهذه الخصوصية لمجتمع الدراسة إضطرت الباحث إلى استخدام الأسوب المذكور أعلاه، والذي قد يكون الباحث أول من قام باستخدامه في مثل هذه الدراسات. أما فيما يتعلق بجامعتي سرت، وبنغازي، فأن الباحث لم يتمكن من التواصل مع هذه الجامعات نظراً للظروف الراهنة، ويمثل عدد المقابلات ما نسبته (83.3 %) من مجتمع الدراسة.

تحليل المقابلة:

أولاً: البيانات الأولية عن الدوريات:

من الجدول أدناه يلاحظ أن رؤساء ومدراء تحرير الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية من حملة مؤهلات علمية عالية ماجستير ودكتوراه وتخصصهم في مجال العلوم الاقتصادية على إختلاف فروعها مثل: إدارة أعمال، اقتصاد، تمويل ومصارف، محاسبة، علوم سياسية، عدد اثنان روساء تحرير درجتهم العلمية محاضر، وأربع على درجة أستاذ مساعد، واحد فقط على درجة محاضر، وثلاثة على درجة أستاذ مشارك، والجدول رقم (3) يُلخص هذه البيانات.

جدول 3: البيانات الأولية للدوريات

ر.ت	اسم الدورية	الجامعة	المؤهل العلمي والصفة	التخصص	الدرجة العلمية لرئيس التحرير
1	دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	جامعة طرابلس	دكتوراه – رئيس تحرير	اقتصاد	استاذ مشارك
2	دورية المختار للعلوم الاقتصادية	جامعة عمر المختار	دكتوراه – رئيس تحرير	إدارة وتنظيم	محاضر
3	دورية دراسات المال والأعمال	جامعة الجبل الغربي	دكتوراه – مدير تحرير	محاسبة	أستاذ مساعد
4	دورية أفاق اقتصادية	جامعة المرقب	ماجستير – رئيس تحرير	اقتصاد	محاضر مساعد
5	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	جامعة الاسمرية	دكتوراه – رئيس تحرير	محاسبة	أستاذ مساعد
6	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	جامعة بني وليد	دكتوراه – رئيس تحرير	تمويل ومصارف	محاضر

7	دورية الاقتصاد والتجارة	جامعة الزيتونة سوق الاحد	دكتوراه – رئيس تحرير	إدارة أعمال	أستاذ مساعد
8	دورية المعرفة	جامعة الزيتونة ترهونة	دكتوراه – رئيس تحرير	علوم سياسية	أستاذ مشارك
9	دورية دراسات الاقتصاد والاعمال	جامعة مصراتة	دكتوراه – رئيس تحرير	محاسبة	أستاذ مساعد
10	دورية كلية الاقتصاد للبحوث العلمية	جامعة الزاوية	دكتوراه – رئيس تحرير	محاسبة	أستاذ مشارك

ثانياً: المعلومات العامة عن الدوريات أ

بخصوص المعلومات العامة عن الدوريات قيد الدراسة يتضح بأن قرار مزوالة النشاط البحثي تم الحصول عليه بناء على قرار من رئاسة الجامعة، ومعظم الدوريات بدأت في الإصدار مع بدايات سنتي 2012 ميلادي و2014 ميلادي، أما بالنسبة لدورية المختار للعلوم الاقتصادية الصادرة عن كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار فكان بداية اصدارتها سنة 2002 ميلادي، ودورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية طرابلس قطاع ب 2004 ميلادي. في حين كان أول أصدار لدورية دراسات المال والأعمال الصادرة بكلية المحاسبة غريان والتابعة لجامعة الجبل الغربي سنة 1990 ميلادي، وهي أقدم الدوريات قيد الدراسة من حيث تاريخ الأصدار.

إن الدوريات قيد الدراسة هي دوريات نصف سنوية أي أنها تصدر بمعدل عددين سنوياً، بإستثناء دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس قطاع ب فهي ربع سنوية بمعدل أربع أعداد سنوياً، وهي دوريات ورقية بإستثناء دورية دراسات الاقتصاد والأعمال الصادرة عن كلية الاقتصاد مصراتة فهى الكترونية (موجودة على موقع الجامعة فقط)، وليست موجودة على قواعد البيانات العالمية المعروفة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، زد على ذلك أن هناك دورية واحدة فقط تُنشر البحوث باللغة العربية وهي دورية كلية الاقتصاد بالجامعة الاسمرية. كما يوجد دوريتين تُنشر البحوث بها باللغات العربية والانجليزية والفرنسية وهما دورية أفاق كلية الاقتصاد المرقب، ودورية العلوم الاقتصادية والسياسية كلية الاقتصاد بني وليد، أما البقية الباقية من الدوريات فالأبحاث بها تُنشر باللغتين العربية والانجليزية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الدوريات قيد الدراسة تهتم بنشر المواضيع والمقالات والبحوث والدراسات ذات العلاقة بالعلوم الإدارية، والمحاسبية، والإقتصادية، والتمويل والمصارف، والسياسية في حين دورية العلوم الاقتصادية والسياسية الصادرة عن كلية الاقتصاد بالجامعة الاسمرية فبالإضافة إلى المواضيع السالفة الذكر فإنها تُنشر الأبحاث ذات العلاقة بالحاسب الآلى، والجدول التالي يُلخص كل ذلك.

جدول 4: المعلومات العامة عن الدوريات أ

ر.ت	اسم الدورية	مزوالة النشاط	بداية الاصدار	طبيعة الاصدار	شكل الاصدار	لغة البحوث	المواضيع
1	دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	قرار من رئيس الجامعة	2004	نصف سنوية	ورقي	عربي انجليزي	إدارية محاسبية إقتصادية تمويل ومصارف سياسية

2	المختار للعلوم الاقتصادية	قرار من رئيس الجامعة	2002 م	نصف سنوية	ورقي والكتروني	عربي انجليزي	إدارية محاسبية إقتصادية تمويل ومصارف سياسية
3	دراسات المال والأعمال	قرار من رئيس الجامعة	1990 م	نصف سنوية	ورقي	عربي انجليزي	إدارية محاسبية إقتصادية تمويل ومصارف سياسية
4	أفاق اقتصادية	قرار من رئيس الجامعة	2013 م	نصف سنوية	ورقي	عربي انجليزي فرنسي	إدارية محاسبية إقتصادية تمويل ومصارف سياسية
5	العلوم الاقتصادية والسياسية	قرار من رئيس الجامعة	2012 م	نصف سنوية	ورقي	عربي	إدارية محاسبية إقتصادية تمويل ومصارف سياسية حاسب آلي
6	العلوم الاقتصادية والسياسية	قرار من رئيس الجامعة	2013 م	نصف سنوية	ورقي	عربي انجليزي فرنسي	إدارية محاسبية إقتصادية تمويل ومصارف سياسية
7	الاقتصاد والتجارة	قرار من رئيس الجامعة	2012 م	نصف سنوية	ورقي	عربي انجليزي	إدارية محاسبية إقتصادية تمويل ومصارف سياسية
8	المعرفة	قرار من رئيس الجامعة	2015 م	نصف سنوية	ورقي	عربي انجليزي	إدارية محاسبية إقتصادية تمويل ومصارف سياسية
9	دراسات الاقتصاد والاعمال	قرار من رئيس الجامعة	2014	نصف سنوية	ورقي والكتروني	عربي انجليزي	إدارية محاسبية إقتصادية تمويل ومصارف سياسية
10	دورية كلية الاقتصاد للبحوث العلمية	قرار من رئيس الجامعة	2014	نصف سنوية	ورقي	عربي انجليزي	إدارية محاسبية إقتصادية تمويل ومصارف سياسية

ثانياً: المعلومات العامة عن الدوريات ب

من الجدول رقم (5)، يلاحظ بأن كل الدوريات العلمية ليس لها ذمة مالية مستقلة، وتتحصل الدوريات على مواردها المالية من إدارة الجامعات التي تتبعها، كما يبين الجدول بأن الدوريات العلمية مستمرة الإصدار إلى تاريخ إعداد هذه الدراسة، والدورية الوحيدة التي ليس لها مقر تزاول منه نشاطاتها هي دورية المعرفة الصادرة بكلية الاقتصاد والتجارة ترهونة جامعة الزيتونة، وبالتالي لا تملك تجهيزات للقيام بأعمالها، أما باقي الدوريات العلمية فلديها مقرات خاصة بها تزوال منها مهامها وهذه المقرات تقع داخل الكليات التي تصدر منها هذه الدوريات، وهذه المقرات عبارة عن مكاتب صغيرة مزودة بأشياء بسيطة لا تفي بالغرض المطلوب.

مقر دورية كلية الاقتصاد للبحوث العلمية الصادرة عن كلية الاقتصاد الزاوية فهو مجهز بحاسب آلى وهاتف أرضي وخدمات الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، في حين أكد رؤساء ومدراء تحرير باقي الدوريات العلمية بأن المقرات المُشار إليها بالجدول أدناه لا تمتلك أجهزة حاسب آلى بمقراتها، وعلى الرغم من أن الدوريات العلمية قيد الدراسة لديها بريد الكتروني، إلا أن مقرّاتها ليست مزودة بهذه الخدمة، ويتم الحصول علىها من خلال إحضار رئيس التحرير أو بعض أعضاء لجنة التحرير لأجهزة الاستقبال الخاصة بهم حتى يتمكنوا من استخدامها، والقيام بالأعمال المراد القيام بها والتي تستدعي توفر خدمات الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت). والجدول التالي يُلخص ذلك.

جدول 5: المعلومات العامة عن الدوريات ب

ر.ت	اسم الدورية	الذمة المالية	الموارد المالية	مقر الدورية	تجهيزات مقر الدورية	الاستمرارية
1	دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	ليس لها ذمة مالية مستقلة	من الجامعة	مكتب بالكلية	لا تكفي لقيام الدورية	مستمرة

					باعمالها	
2	المختار للعلوم الاقتصادية	ليس لها ذمة مالية مستقلة	من الجامعة	مكتب بالكلية	لا تكفي لقيام الدورية باعمالها	مستمرة
3	دراسات المال والأعمال	ليس لها ذمة مالية مستقلة	من الجامعة	مكتب بالكلية	لا تكفي لقيام الدورية باعمالها	مستمرة
4	أفاق اقتصادية	ليس لها ذمة مالية مستقلة	من الجامعة	مكتب بالكلية	لا تكفي لقيام الدورية باعمالها	مستمرة
5	العلوم الاقتصادية والسياسية	ليس لها ذمة مالية مستقلة	من الجامعة	مكتب بالكلية	لا تكفي لقيام الدورية باعمالها	مستمرة
6	العلوم الاقتصادية والسياسية	ليس لها ذمة مالية مستقلة	من الجامعة	مكتب بالكلية	لا توجد تجهيزات	مستمرة
7	الاقتصاد والتجارة	ليس لها ذمة مالية مستقلة	من الجامعة	مكتب بالكلية	لا تكفي لقيام الدورية باعمالها	مستمرة
8	المعرفة	ليس لها ذمة مالية مستقلة	من الباحثين	لا يوجد	لا توجد تجهيزات	مستمرة
9	دراسات الاقتصاد والاعمال	ليس لها ذمة مالية مستقلة	من الجامعة	مكتب بالكلية	لا تكفي لقيام الدورية باعمالها	مستمرة
10	دورية كلية الاقتصاد للبحوث العلمية	ليس لها ذمة مالية مستقلة	من الجامعة	مكتب بالكلية	لا تكفي لقيام الدورية باعمالها	مستمرة

ثانياً: المعلومات العامة عن الدوريات ج

أكد مدراء ورؤساء تحرير الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية قيد الدراسة بأن الدوريات العلمية التي يرأسونها تتأخر عن الإصدار في الموعد المحدد، وكانت أسباب التأخير والتي طالت السواد الأعظم من الدوريات العلمية قيد الدراسة أسباب مالية وتنظيمية، وتزيد مدة تأخير الدوريات العلمية عن الإصدار في بعض الأحيان عن شهرين، وقد تصل في أحيان أُخرى إلى ثلاث أشهر، وأكد أربع رؤساء تحرير بأن الدوريات التي يرأسونها قد توقفت عن الإصدار في السابق وذلك لنفس الأسباب التي اضطرتها هي وغيرها من الدوريات العلمية للتأخير عن الإصدار، مما سبق يمكن القول بأن الدوريات العلمية قيد الدراسة تُعاني من ضعف الموارد المالية، أو أن هذه الموارد تأتي متأخرة، مما يجعل الإيفاء بالالتزامات المالية أمر في غاية الصعوبة للجهات التي تتعامل معها الدوريات مثل المُقيمين، الطباعة... وغيرها، والجدول رقم (6) يلخص ذلك.

جدول 6: المعلومات العامة عن الدوريات ج

ر.ت	اسم الدورية	توقفت الدورة عن الاصدار في السابق	أسباب التوقف	تتأخر الدورية في الاصدار عن موعدها المحدد	أسباب التأخر	مدة التأخر
1	دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	توقفت	تنظيمية	أحياناً	تنظيمية	أكثر من 3 أشهر
2	دورية المختار للعلوم الاقتصادية	توقفت	مالية وتنظيمية	دائما	مالية وتنظيمية	شهرين
3	دورية دراسات المال والأعمال	توقفت	تنظيمية	أحياناً	تنظيمية	أكثر من 3 أشهر
4	دورية أفاق اقتصادية	لم تتوقف	لا توجد	دائما	تنظيمية	شهرين
5	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	لم تتوقف	لا توجد	أحياناً	تنظيمية	أكثر من 3 أشهر
6	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	توقفت	مالية	في أغلب الاحيان	مالية	أكثر من 3 أشهر
7	دورية الاقتصاد والتجارة	توقفت	مالية	لا تتأخر	لا توجد	لا توجد

8	دورية المعرفة	لم تتوقف	لا توجد	دائماً	مالية وتنظيمية	أكثر من 3 أشهر
9	دورية دراسات الاقتصاد والاعمال	لم تتوقف	لا توجد	أحياناً	إدارية	أقل من شهرين
10	دورية كلية الاقتصاد للبحوث العلمية	لم تتوقف	لا توجد	لا تتأخر	لا توجد	لا توجد

ثانياً: المعلومات العامة عن الدوريات د

إن إجابة رؤساء ومدراء تحرير الدوريات العلمية بخصوص تواصل الدوريات قيد الدراسة فيما بينها، ووجود هيئة تتبعها هذه الدوريات أكدت على إن التواصل بينها يكاد يكون معدوماً، ولا توجد هيئة يمكن من خلالها وضع آلية عمل للدوريات وتطويرها ومساعدتها في الحصول على مواردها والإيفاء بإلتزاماتها، وأكد القائمين على هذه الدوريات بأن الدوريات قيد الدراسة غير متحصلة على الرقم الدولي (ISSN)، وغير موجودة في موقع المعهد العالمي للمعلومات المعروف باللغة الانجليزية ب (ISI)، وجميع الدوريات قيد الدراسة غير مسجلة في أي قاعدة من قواعد البيانات الموجودة على الشبكة الدولية للمعلومات، مثل (Science direct, Google Scholar, Science Citation Index, ProQuest & Scopus)

وهذا يُوكد بأن الدوريات قيد الدراسة مهما نشرت من بحوث ذات قيمة علمية عالية فإنه من الصعب أن لم يكن من المستحيل أن تساهم هذه الدوريات في الرفع من مستوى البحث العلمي، أو أن ترقى بمستوى الجامعات الليبية في هذا المجال، والسبب هو أن الدوريات العلمية قيد الدراسة لازالت تعمل في نطاق حدود جامعاتها أو كلياتها، ومن الصعب أن تخرج هذه الدوريات إلى العالم الخارجي إلا بحصولها على الارقام السالفة الذكر، أو التسجيل في قواعد البيانات العالمية المعروفة على شبكة المعلومات الدولية، والتي تجعل من الدوريات العلمية متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ويمكن الاستفادة منها والرجوع إليها والاستدلال بها في البحوث والدراسات، وتكون متاحة لكل البُحاث في جميع دول العالم كلٌ في مجال تخصصه، وهذا من شأنه أن يُساهم في الرفع من مستوى البحث العلمي وكذلك الرفع من مستوى الجامعات الليبية في التصنيف العالمي. إن التصنيفات العالمية للجامعات تمنح 40% من درجات التصنيف للبحوث التي تم نشرها في دوريات علمية متحصلة على الارقام السالفة الذكر، ويكون معدل الاستدلال بهذه البحوث عالياً، وتم الاقتباس منها بصورة كبيرة، ويعرف معدل الاستدلال ب (Impact Factor)، والجدول التالي يُلخص إجابات عينة الدراسة بالخصوص.

جدول 7: المعلومات العامة عن الدوريات د

ر.ت	اسم الدورية	التواصل مع الدوريات المناظرة	وجود هئية أو نقابة للدوريات العلمية	ISSN	ISI	ProQ	SCI	GS	SD
1	دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	أحياناً	غير موجودة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

2	دورية المختار للعلوم الاقتصادية	أحياناً	غير موجودة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
3	دورية دراسات المال والأعمال	أحياناً	غير موجودة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
4	دورية أفاق اقتصادية	أحياناً	غير موجودة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
5	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	لا يوجد تواصل	غير موجودة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
6	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	أحياناً	غير موجودة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
7	دورية الاقتصاد والتجارة	دائماً	غير موجودة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
8	دورية المعرفة	لا يوجد تواصل	غير موجودة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
9	دورية دراسات الاقتصاد والاعمال	أحياناً	غير موجودة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
10	دورية كلية الاقتصاد للبحوث العلمية	لا يوجد تواصل	غير موجودة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

المقصود بالاختصارات الموجودة بالجدول رقم (7)

Science Direct (SD), Google Scholar (GS), Science Citation Index (SCI), ProQuest (PQ), Scopus, International Standard Serial & Number (ISSN), Institute Scientific for Information (ISI) .

ثالثاً: سياسات العمل والنشر بالدوريات أ

إن سياسات العمل والنشر بالدورية اشتملت على تسع أسئلة في البند أ، تمحورت حول لجنة التحرير، واللجنة الاستشارية للدوريات العلمية، وكذلك جنسية البُحاث الذين ينشرون بحوثهم بالدوريات العلمية قيد الدراسة، ونسبة البُحاث العرب والأجانب إلى البُحاث الليبين الذين ينشرون مقالاتهم وأبحاثهم بهذه الدوريات، بالإضافة إلى مجانية الدوريات من عدمها، وأكد رئيس تحرير دورية العلوم الاقتصادية والسياسية كلية الاقتصاد بني وليد والتابعة لجامعة بني وليد بأن لجنة تحرير الدورية التي يرأسها بها ليبين وأجانب يعملون بليبيا، في حين ضمت لجنة تحرير كل من دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طربلس، ودورية المختار للعلوم الاقتصادية والصادرة عن كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار، ودورية كلية الاقتصاد جامعة الزاوية أساتذة ليبين وعرب يعملون بليبيا، أما باقي الدوريات العلمية فقد أعتمدت بشكل كامل على العناصر الوطنية كأعضاء في لجنة التحرير للدورية.

أعضاء اللجنة الأستشارية لدورية المختار للعلوم الاقتصادية كانوا ليبين وعرب يعملون خارج ليبيا، في حين خمس دوريات كان أعضاء اللجان الاستشارية التي بها ليبين فقط، دوريتين فقط كانا أعضاء اللجنة الاستشارية بهما ليبين وعرب يعملون بليبيا، وأخرى بها ليبين وأجانب يعملون بليبيا، في حين أكد رئيس تحرير دورية كلية الاقتصاد الزاوية بأنه لا توجد لجنة استشارية للدورية التي يرأسها.

البحوث المنشُورة بالدوريات قيد الدراسة جميعها كانت لباحثين يعملون بليبيا. الدوريات قيد الدراسة لم تنشر بحوث لباحثين أجانب، وكانت نسبة البُحاث العرب الذين نشروا أبحاثهم بالدوريات قيد الدراسة ضعيفة لا تتعدى 30% من أجمالي البحوث المنشُورة، في حين بعض الدوريات كانت لنسبة البحوث المنشُورة

للباحثين العرب لا تتجاوز 1%. الدوريات العلمية قيد الدراسة ووفق لائحتها الداخلية نشر البحوث والمقالات بها مجاني، ولكن نظراً للظروف التي تمر بها هذه الدرويات والتي كانت سبباً في تأخُرها وإيقافها في بعض الأحيان ثلاث دوريات علمية غيرت هذه السياسة وأصبحت تُلزم الباحثين الذين يرغبون بنشر أبحاثهم بها بدفع مبلغ رمزي للإيفاء بالالتزامات المادية التي عليها، حتى تتمكن من القيام بأعمالها وفق المخطط له.

يلاحظ من التحليل السابق غياب النظرة المستقبلية للدوريات قيد الدراسة من قبل المدراء ورؤوساء التحرير، فهى لم تستعين بالخبرات الموجودة بالخارج سواء كانوا ليبين أو أجانب، كي يكونوا أعضاءً باللجان الاستشارية ولجان التحرير بالدوريات قيد الدراسة، ويمكن القول بأن الدوريات قيد الدراسة أكتفت بالعنصر المحلي، والذي لا يشُك أحد في كفاءته وقدرته على إدارة هذه الدوريات، ولكن الاستعانة بالبُحاث الليبين الذين يعملون بالخارج وكذلك الأجانب من شأنه أن يمنح هذه الدوريات سمعة دولية تعُود عليها بالنفع في المستقبل، وأتضح هذا جلياً حيث لم تنشر الدوريات قيد الدراسة بحوث للبُحاث العرب الأجانب الذين يعملون خارج ليبيا. يُعتبر النشر المجاني غير مجدي ولا يُستفاد منه في البحث العلمي، فالدوريات العلمية المناظرة سواءً بالدول العربية أو الاجنبية تفرض رسوماً مالية على الباحثين الراغبين بنشر بحوثهم بها، والجدول التالي يوضح إجابات رؤساء ومدراء تحرير الدوريات العلمية قيد الدراسة.

جدول رقم 8: سياسات العمل والنشر بالدوريات أ

ر.ت	اسم الدورية	أعضاء لجنة التحرير بالدورية	أعضاء اللجنة الاستشارية بالدورية	البحوث المنشورة بالدورية لباحثين	نسبة البحوث المنشورة للباحثين الليبين والعرب والأجانب	النشر بالدورية
1	دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	ليبين وعرب يعملون بليبيا	ليبين وعرب يعملون بليبيا	ليبين وعرب يعملون بليبيا	90% ليبين 10% عرب	مجاني
2	دورية المختار للعلوم الاقتصادية	ليبين وعرب يعملون بليبيا	ليبين وعرب يعملون داخل وخارج ليبيا	ليبين وعرب يعملون بليبا	70% ليبين 30% عرب	مبلغ رمزي
3	دورية دراسات المال والأعمال	ليبين يعملون بليبيا	ليبين وعرب يعملون بليبا	ليبين وعرب يعملون بليبا	90% ليبين 10% عرب	مجاني
4	دورية أفاق اقتصادية	ليبين يعملون بليبيا	ليبين يعملون بليبيا	ليبين فقط	100% ليبين	مجاني
5	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	ليبين يعملون بليبيا	ليبين يعملون بليبيا	ليبين وعرب يعملون بليبا	98%ليبين 2% عرب	مجاني
6	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	ليبين وأجانب يعملون بليبيا	ليبين وأجانب يعملون بليبيا	ليبين وعرب يعملون بليبيا	85 % ليبين 15% عرب	غير مجانية
7	دورية الاقتصاد والتجارة	ليبين يعملون بليبيا	ليبين يعملون بليبيا	ليبين وعرب يعملون بليبيا	99% ليبين 1% عرب	مجاني
8	دورية المعرفة	ليبين يعملون بليبيا	ليبين يعملون بليبيا	ليبين فقط	100% ليبين	غير مجانية
9	دورية دراسات الاقتصاد والاعمال	ليبين يعملون بليبيا	ليبين يعملون بليبيا	ليبين وعرب	90% ليبين 10% عرب	مجانية
10	دورية كلية الاقتصاد للبحوث العلمية	ليبين وعرب يعملون بليبا	لا توجد لجنة استشارية	ليبين فقط	100% ليبين	مجانية

ثالثاً: سياسات العمل والنشر بالدوريات ب

مما لا شك فيه أن الصعوبات موجودة أمام كل من يريد أن يعمل، وبالتالي ينبغي أن تكون هناك اجتماعات دورية لكي يتم تذليل تلك الصعوبات، والسير إلى الأمام، وتلافي المشاكل المتوقعة وغير المتوقعة، وعادة ما تكون الاجتماعات مع صُناع القرار الذين بأيديهم مقاليد الأمور ويستطيعون حلحلة المشاكل والصعوبات أن وجدت، وهذا للأسف غير موجود بالدوريات العلمية قيد الدراسة وفق إجابات القائمين عليها، حيث أكد معظم رؤساء ومدراء تحرير هذه الدوريات بأنه لا توجد اجتماعات أصلاً، في حين أكد عدد قليل منهم بأن الاجتماعات وأن وجدت فهى تُعقد بين أعضاء لجنة التحرير، وهذه اللجنة لا يمكنها حل المشاكل التي تواجهها، بل ينبغي أن تكون هذه الاجتماعات مع رئاسة الجامعة التي يُمكنها وضع الحلول الجذرية للعديد من المشاكل.

من جانب آخر أكد رؤساء ومدراء التحرير بأن الدوريات لديها لائحة ضوابط، وشروط نشر، يتم التقيد بها دائما، ويتم إعطاء الأولوية في النشر للبحوث التي تهتم بالقضايا والمواضيع المهمة، والتي تطرح قضايا محلية تحتاج إلى حلول، أما فيما يتعلق باستقبال البحوث فإن الدوريات العلمية تستقبل الأبحاث عن طريق الحضور الشخصي للدورية، أو عن طريق البريد الالكتروني للدورية، ولا تملك الدورية حساب على الشبكة العنكبوتية يُمكنها من استقبال البحوث من الباحثين، والرد عليهم آلياً وفق منظومة الكترونية تفيد الباحثين باستلام بحوثهم والتواصل معهم وفق هذه المنظومة، لإجراء التعديلات المطلوبة وإتمام إجراءات النشر بها، والجدول رقم (9) يوضح ذلك.

جدول 9: سياسات العمل والنشر بالدوريات ب

ر.ت	اسم الدورية	تُعقد إجتماعات لتذليل الصعوبات التي تواجه الدورية مع	يتم استقبال البحوث المراد نشرها بالدورية عن طريق	للدورية لائحة بشروط وضوابط نشر تشمل الجوانب الفنية والعلمية	لا يتم نشرالبحوث التي لم يتقيد أصحابها بشروط بلائحة النشر بالدورية	تُعطي الأولوية للنشر للبحوث التي تطرح موضوعات تهتم بالقضايا المحلية المهمة
1	دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	عميد الكلية	البريد الالكتروني لأحد أعضاء الدورية أو الحضور الشخصي للدورية	نعم توجد	دائماً	دائماً
2	دورية المختار للعلوم الاقتصادية	عميد الكلية ورئيس الجامعة	البريد الالكتروني للدورية أو الحضور الشحصي للدورية	نعم توجد	دائماً	دائماً
3	دورية دراسات المال والأعمال	أعضاء لجنة التحرير بالدورية	الحضور الشحصي للدورية	نعم توجد	دائماً	أحياناً
4	دورية أفاق اقتصادية	لا تُعقد اجتماعات	البريد الالكتروني للدورية أو الحضور الشحصي للدورية	نعم توجد	دائماً	دائماً
5	دورية العلوم الاقتصادية	لا تُعقد اجتماعات	البريد الالكتروني	نعم توجد	دائماً	أبداً

	والسياسية		للدورية أو الحضور الشخصي للدورية			
6	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	عميد الكلية	البريد الالكتروني للدورية	نعم توجد	دائماً	دائماً
7	دورية الاقتصاد والتجارة	أعضاء لجنة التحرير بالدورية	البريد الالكتروني للدورية أو الحضور الشخصي للدورية	نعم توجد	دائماً	دائماً
8	دورية المعرفة	لا تُعقد اجتماعات	البريد الالكتروني لأحد أعضاء الدورية	نعم توجد	دائماً	أحياناً
9	دورية دراسات الاقتصاد والاعمال	عميد الكلية واللجنة العلمية بالجامعة	البريد الالكتروني للدورية أو الحضور الشخصي للدورية	نعم توجد	دائماً	دائماً
10	دورية كلية الاقتصاد للبحوث العلمية	لا تُعقد اجتماعات	الحضور الشخصي للدورية	نعم توجد	دائماً	دائماً

رابعاً: تقييم البحوث المقدمة للنشر بالدوريات أ

وفق الجدول رقم (10) تباينت إجابات رؤساء ومدراء تحرير الدوريات العلمية قيد الدراسة بخصوص سياسة التعامل مع المُقيمين الذين يقومون بتقييم البحوث المقدمة للنشر في الدوريات التي يرأسونها، فبعض الدوريات تطلب السيرة الذاتية للمُقيم، وهولاء يحرصون على أن يكون المُقيم معروفا لديهم وفق السيرة الذاتية التي يطلبونها من المُقيم، وكذلك مجال التخصص له، وبناء على ذلك يتم أختيار المُقيمين للبحوث المقدمة للنشر بهذه الدوريات، في حين البعض الأخر يكتفي بمجال التخصص للمُقيم أو بالمعرفة الشخصية فقط، وقد تباينت الإجابات حول إطلاع اللجنة الاستشارية ولجنة التحرير على البحوث المقدمة للنشر بالدوريات قيد الدراسة فالبعض أكد على ضرورة الاطلاع في حين البعض الأخر نفى إطلاع اللجنتين أو إحدهما على البحوث قبل إرسالها للمُقيمين للتقييم، والمُقيمين الذين تتعامل معهم الدوريات قيد الدراسة هم ليبين أو عرب يعملون بليبيا.

بناءً على ما تقدم، يتضح بأن الدوريات العلمية قيد الدراسة لا تتّبع آلية واحدة في أختيارها وتعاملها مع المُقيمين للبحوث المراد نشُرها بالدوريات العلمية قيد الدراسة، كما أن النظرة المستقبلية، وكذلك العمل على جعل الدوريات العلمية قيد الدراسة تعمل خارج حدود الدولة الليبية بعيدة كل البعد عن الاذهان، والدليل على ذلك عدم الاستعانة بمُقيمين ليبين أو عرب أو أجانب يعملون خارج ليبيا للاستفادة من خبراتهم في سبيل تطوير الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، بالإضافة إلى محاولة التعريف بهذه الدوريات للعالم الخارجي، والرفع من مستوى البحث العلمي، والاستفادة من تجارب الاساتذة الليبين الموجودين بالدول المتقدمة في مجال النشر ومجال البحث العلمي، والجدول التالي يُلخص ذلك.

جدول 10: تقييم البحوث المقدمة للنشر بالدوريات أ

ر.ت	اسم الدورية	يُطلب من المقيمين السيرة الذاتية قبل تقييم البحوث المراد نشرها بالدورية	يتم اختيار المقيمين للبحوث المراد نشرها بالدورية عن طريق	مُقيمو البحوث المقدمة للنشر بالدورية هم	تطلع اللجنة الاستشارية ولجنة التحرير على البحوث لتقييمها قبل تحويلها إلى

					المُقيمين
1	دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	دائماً	مجال التخصص	ليبيون وعرب يعملون بليبيا	أحياناً
2	دورية المختار للعلوم الاقتصادية	دائماً	مجال التخصص والسيرة الذاتية	ليبيون وعرب يعملون بليبيا	دائماً
3	دورية دراسات المال والأعمال	أحياناً	مجال التخصص	ليبيون وعرب يعملون بليبيا	أحياناً
4	دورية أفاق اقتصادية	لا تُطلب السيرة الذاتية أبداً	مجال التخصص	ليبيون وعرب يعملون بليبيا	لا يتم ذلك
5	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	لا تُطلب السيرة الذاتية أبداً	مجال التخصص	ليبيون وعرب يعملون بليبيا	أحياناً
6	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	دائماً يتم طلب السيرة الذاتية	مجال التخصص	ليبيون وعرب يعملون بليبيا	دائماً
7	دورية الاقتصاد والتجارة	أحياناً	مجال التخصص	ليبيون فقط	أحياناً
8	دورية المعرفة	لا تُطلب السيرة الذاتية أبداً	المعرفة الشخصية	ليبيون فقط	لا يتم ذلك
9	دورية دراسات الاقتصاد والاعمال	دائماً تُطلب السيرة الذاتية	مجال التخصص والسيرة الذاتية	ليبيون وعرب يعملون بليبيا	دائماً
10	دورية كلية الاقتصاد والبحوث العلمية	دائماً تُطلب السيرة الذاتية	المعرفة الشخصية ومجال التخصص والسيرة الذاتية	ليبيون وعرب يعملون بليبيا	أحياناً

رابعاً: تقييم البحوث المقدمة للنشر بالدوريات ب

إن عملية تقييم البحوث المقدمة للنشر بالدوريات العلمية تتم وفق ضوابط وإجراءات علمية محددة، يتم من خلالها الوصول إلى قبول البحوث أو رفضها، من خلال التزام الباحثين بمنهجية البحث العلمي، وكان لهذه البحوث دوراً في إثراء البحث العلمي، وعلى هذا الأساس، فإن الدوريات العلمية قيد الدراسة، ووفق إجابات رؤساء ومدراء التحرير أكدوا بأن مراجعة البحوث المقدمة بالدوريات التي يرأسونها للتأكد من عدم وجود سرقة علمية تتم دائما عن طريق مراجعة عناوين البحوث المقدمة للنشر بمحرك البحث (ogleGo)، وغالباً ما يقوم به المُقيم.

دورية واحدة فقط يتم فيها مراجعة البحوث المقدمة للنشر عن طريق برنامج خاص، للتأكد من وجود سرقة علمية من عدمها، وهو برنامج السرقة العلمية المعروف عالمياً باللغة الإنجليزية بأسم (Plagiarism)، في حين تقوم بعض الدوريات بإسناد عملية تقييم البحوث والدراسات والمقالات المقدمة للنشر بالدوريات العلمية إلى عدد مُقيمين أثنين أو ثلاث، في حين تكتفي دوريات أخرى بمقيم واحد فقط.

من ناحية أخرى يلتزم المقيمين بتقييم البحوث وفق نموذج معد سلفاً من قبل إدارة الدورية العلمية، محدد به الضوابط التي ينبغي على الباحث الالتزام بها عند كتابة البحث العلمي من منهجية علمية وشروط الكتابة وغيرها من الامور الفنية والعلمية المتعارف عليها عند كتابة البحوث العلمية. أن اللجان الاستشارية ولجان التحرير بالدوريات قيد الدراسة لا تقوم بتقييم البحوث المقدمة للنشر لديها التقييم المبدئي، ثلاث دوريات فقط تقوم لجانها الاستشارية ولجان التحرير بها بالإطلاع على البحوث للتأكد من التزام الباحثين بالنواحي الفنية المطلوبة للنشر بالدورية، في حين البقية الباقية من الدوريات تقوم بتحويل البحوث والمقالات المُراد نشرها للمُقيمين مباشرة للقيام بعملية التقييم.

إن آلية تقييم البحوث في الدوريات العلمية قيد الدراسة وإن كانت تتم دائما من قبل المُقيمين، إلا أنها يشُوبها بعض القصور، فالتقييم من خلال عنوان البحث عن طريق محرك البحث (Google) لا يعني شيئاً، فمجال العلوم الإدارية على سبيل المثال به الكثير من الدراسات التي تحمل نفس العنوان، ولكن تختلف من حيث المنهجية، وحجم العينة، ونوع العينة المختارة، وكذلك القطاع التي أجريت عليه الدراسة وغيرها من الأمور الفنية والعلمية، وينطبق هذا أيضاً على العلوم الاخري مثل العلوم الاقتصادية، والمحاسبية وغيرها من مجالات البحث العلمي الأنسانية والتطبيقية على حداً سواء، وبالتالي فأن عملية مراجعة البحوث من خلال العناوين فقط تعتبر عملية غير مجدية ولا تفي بالمطلوب منها.

دوريتين علميتن فقط يتم فيها تقييم البحوث العلمية المقدمة للنشر من خلال ثلاث مُقيمين، في حين باقي الدوريات تكتفي بمقيمين اثنين، وأحياناً مُقيم واحد فقط، وهذا غير كافي من الناحية العلمية حيث ينبغي أن يكون عدد المقيمين ثلاث مُقيمين كحد أدني حتى يتم اختيار نتيجة تقييم اثنين منهم في حالة كان هناك اختلاف في التقييم. ينبغي على لجان التحرير واللجان الاستشارية بالدوريات قيد الدراسة أن تقوم بالتقييم المبدئي للبحوث المقدمة للنشر بها، ولا تترك ذلك للمُقيمين. إن الالتزام بضوابط للنشر من قبل المُقيمين عند تقييم البحوث المقدمة للنشر بالدوريات العلمية قيد الدراسة يدل على حرص القائمين على هذه الدوريات لإظهارها بالشكل العلمي المرموق. والجدول رقم (11) يُلخص ذلك.

جدول 11: تقييم البحوث المقدمة للنشر بالدوريات ب

ر.ت	اسم الدورية	تتم مراجعة البحوث المقدمة للنشر بالدورية الكترونياً للتأكد من عدم وجود سرقة علمية	تُراجع البحوث المقدمة للنشر بالدورية للتأكد من عدم وجود سرقة علمية وفق الأتي	عدد المُقيمين للبحوث المقدمة للنشر بالدورية	يتم تقييم البحوث المقدمة للنشر وفق نموذج معد لذلك سلفا ويتقيد المُقيم بهذا النموذج
1	دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	أحياناً	يقوم المُقيم بمراجعة العنوان عن طريق Google محرك البحث	مقيم واحد فقط	دأئماً
2	دورية المختار للعلوم الاقتصادية	أحياناً	يقوم المُقيم ولجنة التحرير باستخدام برنامج Plagiarism Google ومحرك البحث	3 مقيمين	دأئماً
3	دورية دراسات المال والأعمال	أبداً	لا يتم ذلك أبدا	2 مُقيمين	دأئماً
4	دورية أفاق اقتصادية	أحياناً	يقوم المُقيم بمراجعة العنوان عن طريق Google محرك البحث	مقيم واحد فقط	دأئماً
5	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	دأئماً	يقوم المُقيم بمراجعة العنوان عن طريق Google محرك البحث	2 مُقيمين	دأئماً
6	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	دأئماً	يقوم المُقيم ولجنة التحرير بمراجعة العنوان عن طريق محرك البحث Google	2 مُقيمين	دأئماً
7	دورية الاقتصاد والتجارة	دأئماً	يقوم المُقيم ولجنة التحرير واللجنة الاستشارية بمراجعة العنوان عن طريق محرك البحث Google	مقيم واحد فقط، وأحياناً 2 مقيمين	دأئماً

8	دورية المعرفة	أحياناً	يقوم المُقيم بمراجعة العنوان عن طريق Google محرك البحث	مقيم واحد فقط	أبداً
9	دورية دراسات الاقتصاد والاعمال	دائماً	يقوم المُقيم بمراجعة العنوان عن طريق Google محرك البحث	3 مُقيمين	دائماً
10	دورية كلية الاقتصاد للبحوث العلمية	أحياناً	تقوم لجنة التحرير بمراجعة العنوان عن طريقGoogle محرك البحث	2 مُقيمين	دائماً

رابعاً: تقييم البحوث المقدمة للنشر بالدوريات ج

أكدت عينة الدراسة والمتمثلة في رؤساء ومدراء تحرير الدوريات العلمية قيد الدرسة بأنه على المُقيم تقديم تقرير مفصل يبين فيه أسباب رفض البحث المقدم للنشر بالدورية العلمية، ويتم إحالة هذا التقرير إلى الباحث حتى تكون نتيجة التقييم واضحة لديه، وهذه خطوة إيجابية تقوم بها الدوريات العلمية قيد الدراسة حتى يتمكن الباحث من معرفة أوجه القصور لديه لكي يتسنى له تلافيها في المستقبل، أما فيما يخص إعادة نتيجة التقييم إلى الباحث أكثر من مرة حتى يتمكن من تطوير قدراته وامكانياته العلمية، فدوريتين فقط تقوم بهذا الإجراء بشكل دائم، في حين البقية الباقية من الدوريات العلمية قيد الدراسة منها من يفعل ذلك أحياناً ومنها من لا يفعل ذلك أبداً.

إن من مهام الدوريات العلمية الرفع من مستوى البحث العلمي، ولا يتم ذلك إلا من خلال وجود باحثين لديهم القدرات والامكانيات العلمية العالية في مجال البحث العلمي، وبالتالي يقع على عاتق هذه الدوريات مد يد المساعدة للبُحاث، وذلك من خلال إعطاءهم أكثر من فرصة عند تقييم البحوث العلمية المقدمة للنشر، وعدم الاكتفاء برفض البحوث فقط، والجدول أدناءه يُلخص هذه الإجابات.

جدول 12: تقييم البحوث المقدمة للنشر بالدوريات ج

ر.ت	اسم الدورية	يقوم المُقيم باعداد تقرير مفصل يبين أسباب رفض البحث أو قبوله للنشر بالدورية	يتم إعادة البحث أكثر من مرة للباحث لإجراء التعديلات المطلوبة لمساعدته في تطوير قدراته وعدم الإكتفاء برفض البحث فقط
1	دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	دائماً	أحياناً
2	دورية المختار للعلوم الاقتصادية	دائماً	أحياناً
3	دورية دراسات المال والأعمال	دائماً	أحياناً
4	دورية أفاق اقتصادية	دائماً	دائماً
5	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	دائماً	أحياناً
6	دورية العلوم الاقتصادية والسياسية	دائماً	أبداً
7	دورية الاقتصاد والتجارة	دائماً	أحياناً
8	دورية المعرفة	دائماً	أحياناً
9	دورية دراسات الاقتصاد والاعمال	دائماً	دائماً
10	دورية كلية الاقتصاد للبحوث العلمية	دائماً	دائماً

نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة واقع الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعات الليبية وسُبل تطويرها، وللوصول إلى النتائج فقد تم تحليل المقابلة الإلكترونية التي تم إجرءوها مع عينة الدراسة، والمتمثلة في رؤساء ومدراء التحرير بالدوريات العلمية الصادرة ببعض كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. رؤساء ومدراء تحرير الدوريات العلمية قيد الدراسة يتمتعون بدرجات ومؤهلات علمية مرموقة ووفق تخصص الدوريات التي يرأسونها.

2. معظم الدوريات العلمية قيد الدراسة تُنشر الابحاث بها باللغتين العربية والانجليزية، ودوريتين فقط تُنشرها باللغة الفرنسية بجانب اللغتين العربية والانجليزية، مع وجود بعض الدوريات التي تُنشر الأبحاث والمقالات باللغة العربية فقط.

3. دوريتان تصدران عن كليتي الاقتصاد التابعة لجامعة الزيتونة وهي دورية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سوق الأحد ودورية كلية الاقتصاد والتجارة ترهونة وهاتين الدوريتين تصدران باللغتين العربية والانجليزية.

4. تهتم الدوريات العلمية قيد الدراسة بنشر البحوث والمقالات والدراسات في مجال العلوم الاقتصادية، والإدارية، والمحاسبية، والسياسية، والتمويل والمصارف، وجميعها دوريات ورقية نصف سنوية.

5. وجود بعض الدوريات العلمية قيد الدراسة تحمل نفس الاسم، وهذا غير مقبول من الناحية العلمية ويدل على غياب التنسيق بين هذه الدوريات.

6. معظم الدوريات العلمية قيد الدراسة لها مقر خاص بها، وهذه المقرات تفتقر للتجهيزات المطلوبة، والتي من أهمها غياب التقينة الحديثة عن هذه المقرات ألا وهي الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، وغيرها من التجهيزات المطلوبة، مما يُعيق الدوريات العلمية في القيام بأعمالها وفق المخطط له.

7. تأخر إصدار جميع الدوريات العلمية قيد الدراسة في الموعد المحدد، وفي بعض الأحيان توقف بعضها نظراً لوجود بعض المشاكل المالية والتنظيمية.

8. عدم وجود هيئة أو نقابة تتبعها الدوريات العلمية قيد الدراسة أدى إلى غياب التواصل والتنسيق فيما بينها، وجميع الدوريات قيد الدراسة غير متحصلة على الرقم الدولي (ISSN).

9. جميع الدوريات قيد الدراسة غير موجودة على أي قاعدة من قواعد البيانات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مثل (SD, GS, SCI, PQ, Scopus)، مما ترتب عليه عدم حصولها على (ISI)، وهذا جعل مساهمتها في البحث العلمي ضعيفة إن لم تكن معدومة، وبذلك أصبحت الدوريات قيد الدراسة دوريات محلية فقط.

10. تعتبر الدوريات قيد الدراسة دوريات مجانية، والبحوث المنشُورة بها يغلب عليها الطابع المحلي، فالسواد الأعظم من البحوث المنشُورة لبُحّاث ليبين، والبحوث المنشُورة للباحثين العرب يعملون داخل ليبيا، ولجان التحرير واللجان الاستشارية بها أيضا ليبين يعملون بليبيا.

11. غياب الاجتماعات الدورية بكل الدوريات قيد الدراسة لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها مع متخذي القرار لتذليل تلك الصعوبات ومحاولة معالجتها.

12. وجود لائحة خاصة بالنشر بالدوريات العلمية قيد الدراسة يتم التقيد بها وإعطاء الأولوية للمواضيع والبحوث التي تعالج القضايا المحلية المهمة.

13. لازالت الدوريات قيد الدراسة تتبع أسلوب الحضور الشخصي لاستلام البحوث المراد نشرها بها، أو عن طريق البريد الالكتروني، وغياب استخدام التقينات الحديثة في استقبال البحوث العلمية المراد نشرها بالدوريات قيد الدراسة، كأن يكون هناك موقع خاص بالدوريات يتم من خلاله استقبال والرد على البُحاث والمُقيمين والمتعاملين مع الدوريات قيد الدراسة آلياً.

14. غياب الآلية الموحدة بين الدوريات قيد الدراسة في طريقة اختيار المُقيمين، فالبعض يطلب السيرة الذاتية لهم في حين يُحجم البعض الاخر عن ذلك والاكتفاء بالمعرفة الشخصية للمُقيم، ومعظم المُقيمين ليبين وعرب يعملون بليبيا.

15. ثلاث دوريات فقط تقوم لجانها الاستشارية ولجان التحرير بها بالإطلاع على البحوث المقدمة للنشر للتأكد من التزام الباحثين بالنواحي الفنية وضوابط النشر المطلوبة، بينما لا يتم التقييم المبدئي للبحوث المقدمة للنشر من قبل لجان التحرير واللجان الاستشارية بالدوريات قيد الدراسة بل ترسل إلى المُقيمين مباشرة.

16. تكتفي معظم الدوريات العلمية قيد الدراسة بمُقيمين اثنين أو مُقيم واحد فقط في الغالب عند تقييم البحوث المقدمة للنشر بالدوريات قيد الدراسة، ويتقيد هؤلاء بالنموذج المعد سلفاً من قبل الدورية العلمية عند تقييم البحوث العلمية.

17. تتم مراجعة العناوين فقط للبحوث المقدمة للنشر بالدوريات قيد الدراسة من قبل المُقيمين عن طريق محرك البحث (Google) للتأكد من عدم وجود سرقة علمية للبحث المقدم، ولا يتم استخدام برنامج السرقة العلمية المعروف عالمياً باللغة الإنجليزية بأسم (Plagiarism).

18. يقوم المُقيمين بتقديم تقرير مفصل يبينون فيه أسباب رفضهم للبحث المُقدم للنشر بالدورية العلمية، ويتم إحالة هذا التقرير إلى الباحث حتى تكون نتيجة التقييم واضحة لديه. دوريتين فقط تقوم بإحالة تقرير المُقيمين

إلى الباحث أكثر من مرة حتى يتمكن من تطوير قدراته وامكانياته العلمية بشكل دائم، في حين البقية الباقية من الدوريات العلمية قيد الدراسة منها من يفعل ذلك أحياناً ومنها من لا يفعل ذلك أبداً.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي بيّنت واقع الدوريات العلمية الصادرة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، فإن الدراسة تُوصي بمجموعة من التوصيات والتي من الممكن أن تكون حجر الأساس لوضع سياسات وبرامج تطوير الدوريات العلمية قيد الدراسة بشكل خاص، بالإضافة إلى الدوريات العلمية الصادرة بالجامعات والمراكز البحثية بليبيا بشكل عام، وذلك من أجل الرفع من مستوى أدائها، والذي بدوره يساهم في الرفع من مستوى البحث العلمي بشكل عام، وأهم هذه التوصيات ما يلي:

1. العمل على تجنب تسمية الدوريات العلمية بنفس الاسم منعاً للتكرار في المستقبل عند إصدار دوريات جديدة، ومحاولة إعادة تسمية الدوريات العلمية قيد الدراسة التي تحمل نفس الاسم (إن أمكن ذلك)، بحيث يكون لكل منها اسم خاص بها.
2. العمل على أن تكون الدوريتين الصادرتين عن جامعة الزيتونة والتابعتين لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية سوق الأحد، وكلية الاقتصاد والتجارة ترهونة إحدها باللغة العربية والآخرى باللغة الانجليزية.
3. توفير التجهيزات اللازمة بمقار الدوريات قيد الدراسة لمساعدتها في القيام بأعمالها وفق المخطط له وهذه التجهيزات على سبيل المثال لا الحصر خدمات الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، أجهزة حاسب آلى، الآت تصوير، هاتف، فاكس ... وغيرها من المعدات التي تحتاجها الدوريات العلمية.
4. العمل على أن تكون للدوريات العلمية ذمة مالية مستقلة تُمكنها من تسيير أعمالها وفق المطلوب، والبُعد عن البيروقراطية التي كانت سبباً في تأخرها أحياناً، وتوقفها في أحياناً أخرى.
5. استحداث هيئة تتبعها الدوريات العلمية قيد الدراسة على غرار الهيئة القومية للبحث العلمي، أو تحويل تبعيتها للهيئة المذكورة، أو أن تكون تبيعيتها لإدارة البحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
6. ينبغي على الدوريات العلمية أن تسعى للحصول على الرقم الدولي (ISSN)، والذي يعتبر البوابة الرئيسية للدوريات للدخول إلى البيئة الدولية، وهذا من شأنه الدفع بمسيرة البحث العلمي، والرفع من مكانة الجامعات الليبية في التصنيف العالمي للجامعات.
7. العمل على تسجيل الدوريات قيد الدراسة في قواعد البيانات المعروفة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) المُشأر إليها في متن البحث مثل (SD, GS, SCI, PQ, Scopus) حتى تتخطى هذه

الدوريات البيئة الداخلية وتصل إلى العالم الخارجي ويُمكن أن تحقق المرجؤ منها وترفع من مستوى البحث العلمي في ليبيا وكذلك تساهم في الرفع من مكانة الجامعات الليبية في التصنيف العالمي للجامعات.

8. العمل على أن يكون النشر بالدوريات قيد الدراسة بمقابل مادي، وأن تتم الإجراءات المالية وفق حساب الكتروني يتم من خلاله استلام المبالغ المالية من داخل وخارج الدولة الليبية أسوة بالدوريات العلمية بالدول العربية والأجنبية، وهذا من شأنه أن يساعد الدوريات العلمية في الحصول على مواردها الخاصة التي تُمكنها من القيام بأعمالها، وعدم انتظار هذه الموارد من الجامعات التي تتبعها.

9. عقد اجتماعات دورية لمدراء ورؤساء تحرير الدوريات العلمية مع لجان التحرير واللجان الاستشارية، ومن ثم إحالتها إلى رئاسة الجامعة بشكل دوري، وتكون هذه الاجتماعات بصفة دورية للبث في المشاكل الموجودة، ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة لها.

10. استمرار العمل باللوائح الخاصة بالنشر بالدوريات العلمية قيد الدراسة ودراستها وتطويرها من حين لاخر، لكي تتماشى والتطورات في هذا المجال.

11. العمل على إنشاء مواقع الكترونية للدوريات العلمية قيد الدراسة، وعدم الاكتفاء بالبريد الالكتروني للدورية، على أن تعمل هذه المواقع وفق منظومة الكترونية تُمكنها من التعامل مع المستفدين منها من باحثين ومُقيمين وغيرهم، والابتعاد عن استخدام الأساليب التقليدية في استلام البحوث، وخاصة أسلوب الحضور الشخصي للدورية.

12. وضع آلية عمل واحدة للدوريات العلمية قيد الدراسة في التعامل مع المُقيمين مثل الحصول على السيرة الذاتية للمُقيمين، والاستفادة من الخبرات الليبية من أساتذة وبُحاث بالجامعات العالمية في تقييم البحوث المقدمة للنشر بالدوريات قيد الدراسة، وهذا من شأنه أن يُمكن الدوريات قيد الدراسة من أن يكون لديها قاعدة بيانات يُعتمد عليها في المستقبل للتعامل مع المُقيمين.

13. ضرورة أن يكون عدد المُقيمين للبحوث المقدمة للنشر ثلاث مُقيمين، فهذا من شأنه أن يجعل تقييم البحوث أكثر موضوعية ودقة، مع الاستمرار في العمل بنموذج التقييم المُعد من قبل الدورية العلمية عند تقييم البحوث العلمية، ومحاولة تطويره من حين لاخر.

14. ضرورة تقييم البحوث المقدمة للنشر من قبل لجان التحرير واللجان الاستشارية بالدوريات قيد الدراسة قبل تحويلها للمُقيمين للتقييم النهائي.

15. مراجعة البحوث المراد نشرها بالدوريات قيد الدراسة وفق برنامج علمي دقيق، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق برنامج السرقة العلمية المعروف باللغة الانجليزية بأسم **(Plagiarism)**، على أن يتم ذلك من قبل لجنة التحرير قبل إحالته للمُقيمين.

16. حث المُقيمين على الاستمرار بكتابة تقرير مفصل يُبين فيه أسباب رفض البحث المُقدم للنشر بالدورية العلمية وإحالته إلى الباحث، فهذا من شأنه أن يساعدة البُحاث في تطوير امكانياتهم وقدراتهم العلمية.

الخاتمة:

إن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية تبين بأن الدوريات العلمية الصادرة عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية ورغم المشاكل التنظيمية، والإدارية، والمالية التي تُعانيها إلا أنها تحاول أن تقوم بالدور المناط بها وفق الامكانيات المتوفرة لديها، ولكن في ظل الظروف الحالية يعتبر هذا شبه مستحيل، فالنشر في الدوريات العلمية يحتاج إلى الكثير من الجهد والامكانيات المادية، والتنظيمية والبشرية حتى تتمكن هذه الدوريات من القيام بعملها وفق الطرق العلمية السليمة.

إن الدوريات العلمية قيد الدراسة ليست مجرد مجلات أو جرائد يومية أو أسبوعية؛ بل هي دوريات علمية مُحَكَّمة، فهذه الدوريات إن لم ترق إلى المستوى المطلوب، وتُحاكي الدوريات العلمية المناظرة بالدول العربية، والأجنبية فسيكون وجودها من عدمه سواء، وبالتالي فإن هذه الدوريات سوف تختفي مع مرور الوقت، ولن يُعد لها مكان على خارطة البحث العلمي، وبالتالي فإنه ينبغي على الجهات ذات العلاقة من رئاسة الجامعات التي تتبعها الدوريات قيد الدراسة، وكذلك الهيئة القومية للبحث العلمي، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي مد يد العون، ومساعدة هذه الدوريات في سبيل الإرتقاء بها، ووضع رؤية مستقبلية تُمكن هذه الدوريات من القيام بأعمالها وفق نظام علمي متكامل مبني على سياسات واستراتيجيات علمية سليمة.

إن الاستفادة من التجارب السابقة سواءً على المستوى العربي أو الاقليمي أو الدولي يُعتبر من أهم السياسات والبرامج والاستراتيجيات التي تساهم في تطوير الدوريات العلمية قيد الدراسة. إن التطور التقني والمعلوماتي في مجال البحث العلمي يفرض على الجميع أن يغير من نظرته الحالية، والنظر إلى الأمور بالواقع المُعاش، فلا ينبغي القول بأن وجود دوريات بهذا الشكل أفضل من عدم وجودها، بل ينبغي القول بأنه ينبغي على الجهات المسؤلة على البحث العلمي بليبيا أن تأخذ هذا الموضوع على محمل الجد، ألا وهو موضوع الدوريات العلمية، وبناءً على ذلك فإنه ينبغي وضع آليات واسترتيجيات عمل للدوريات بحيث تلتزم الدوريات العلمية بالمعايير الدولية المعروفة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الرقم الدولي الموحد

(ISSN)، والتسجيل في قواعد البيانات الموجودة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مثل (SD, GS, SCI, PQ, Scopus)، وغيرها من المواقع العلمية، ومحاولة التسجيل في المعهد العالمي للمعلومات (ISI)، وكذلك الالتزام بتطبيق المعايير العلمية عند تقييم البحوث المقدمة للنشر وفق برامج علمية معترف بها (Plagiarism)، والدوريات التي لا تتمكن من ذلك فالأفضل أن تقفل أبوابها ولا داعي لأن تكون عبارة عن ملزمة ورقية لا يستفاد منها في البحث العلمي. إن معظم إن لم يكن كل الدوريات العلمية العربية منها والدولية تشترط على الباحثين أو أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمراكز البحثية أن تُنشر بحوثهم بدوريات علمية متحصلة على الرقم الدولي الموحد للحصول على الترقية العلمية، كما إنها تمنح مكافأت لاؤلئك الباحثين والأساتذة الذين ينشرون أبحاثهم بالدوريات العلمية المسجلة على موقع معهد العالمي للمعلومات، ومن هنا فإنه ينبغي على جهات الاختصاص النظر إلى هذا الأمر بعناية حتى تتمكن الجامعات والمراكز البحثية بليبيا بالرُقي والتقدم والحصول على تصنيفات متقدمة لهذه الجامعات على مستوى العالم.

المراجع:

1. الشريجي عادل محمد، (2015)، **المعوقات والصعوبات التي تواجه المجلات العلمية المُحَكّمة الصادرة بالجامعات الليبية؛ للتحول من المكتبة التقليدية إلى المكتبة الإلكترونية**: (المؤتمر العلمي الأول لجامعة المرقب حول المكتبات الجامعية في ليبيا الواقع وآليات التطوير، 116-154، الخمس، ليبيا).
2. محمد عبدالحميد (2010) **تحليل المحتوي في بحوث الاعلام**، (ط1، القاهرة، عالم الكتب).
3. هلول احسان على (2011)، **واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية**: (مجلة مركز بابل، العدد 2).
4. Bo-Christer Bjork & David Solomon, (2014), **The publishing delay in scholarly**، peer reviewed journals.
5. Boden (2004), **Publishing Articles in Academic**، Journals 3, 4.
6. Charles Harvey, Aidan Kelly, Huw Morris and Michael Rowlinson, (2010), **Academic Journal Quality Guide**, Association of Business Schools, London.
7. Janette K. Klingner, David Scanlon, and Michael Pressley, (2015), **How to Publish in Scholarly Journals**, Educational Researcher, August.
8. الجهني عيد حجيج، (2015)، **معايير تصنيف الجامعات**: 12 March 2015 **http://uqu.edu.sa/page/ar/37698**
9. 10 April 2016 **http://www.issn.org/understanding-the-issn/what-is-an-issn/**
10. 10 April 2016 **http://www.issn.org/the-centre-and-the-network/members-countries/the-issn-network-today/?lang=en**
11. 10 April 2016 **http://www.issn.org/services/requesting-an-issn/0/**
12. **http://www.isi-database.org/** 10 April 2016

Azzaytuna University

Faculty of Arts and Science

Sociology Department

Economic Growth and Human Development in Libya

Abdala Mohamed Abdala. Ashhima

Abstract

This paper has focused on the economic growth and human development through the implementation some of strategies and programs that related to providing services to citizens in light of economic growth. In this study, I refer to some theories relating to some aspects of this study, especially the human capital theory in order to promote knowledge about the topic. Thus, the aim of study is focusing of, to what extent has succeeded the state in harnessing its potential in order to achieve its objectives which would be represented in achieving progress and welfare of individuals.

Key words- economic growth, human development, education, health.

1. INTRUDECTION

This study examines the impact of the economic growth on the economic and social dimensions in Libya and its role in human development issues, structure and practice in Libya during a about 50-years period from 1960-2010. Plans-strategies development is the principal focus of this research as it is critical to know to what extent the people have benefited and participated in Libya's socio-economic development process and thus position the people for participation in the human development. Accordingly, a literature review was conducted to provide a context for the exploration of the impacts of economic growth on the social lives of people in Libya. The review drew upon theoretical traditions, essays by informed experts and other research to build a logical framework for the proposed study and situate the study within a tradition of inquiry and a context of related studies. Thus, this study aimed to serve as a platform in identifying some aspects regarding with strategies and plans of socioeconomic development. These were considered, also, in terms of the development plans of the economy, which the government followed for several decades after the discovery of oil, their impact on economic and social aspects and their effects on social life. for example, it was possible that the increase in the enrolment of students and the expansion in establishment of schools during the last five decades might be attributed to not only the increased economic growth but, also, to the existence of the people's strong desire for education. Despite the fact that over the last fifty years and, especially after the discovery of oil, most interest was focused on health and education, these sectors, through the

socioeconomic development plans and in accordance with the numbers and the quantitative statistics, achieved huge developments due to the economic growth.

2. RESEARCH PROBLEM

The study problem is to investigate the effect of economic growth on human development, and to what extent economic growth has contributed in achieving human development in Libya, particularly in education and health. The study focuses on the importance of Libya's plans and programs development and the government's role in the development of these policies. Therefore, economic growth not only directly promotes growth but also indirectly does so via complementary reforms to achieving human development. This is done through discussion of the many issues related to human development and economic growth.

3. REVIEW THE LITERATURE.

There are some theoretical issues which would help in examining the topic and through which these ideas promote more understanding of the theoretical dimensions for this study. Clearly, in this part of study, I refer to some theories relating to some aspects of this paper, especially the human capital theory and social capital theory in order to promote knowledge about the topic. This paper focused on economic growth and human development through the implementation of policies and providing services to citizens in light of economic growth. Thus this would be a better investment if the state succeeded in harnessing its potential in order to achieve its objectives which would be represented in improving the social and economic conditions and the welfare of people.

3.1 Theoretical dimensions for human development and economic growth.

The policy of governments on such areas as health and welfare services and education and housing policies have a direct impact on the lives and the welfare of the citizens (Marshall (1965) in R. Titmuss (1974). In this respect, efforts to tackle inequalities in these aspects, for example, the health needs to focus on material and social determinants that lie beyond the scope of health care systems (Baum et al. (2009), Dorling (2010), Benach et al. (2011) in Mackenzie et al. 2012: 513). It can be stated that this situation applies to the health system in Libya in terms that it is not suffering only from low expenditure but, also, from other factors. For example, as shown by some literature such as a lack of planning which is evident in the health system and a sense that the citizens lack confidence in the health system and government policies in the improvement and development of this system. Also, promoting equality of opportunity for all the people in accessing education senses that people should not face barriers and everyone should have the same opportunities (Lister, 2010). However, in Libya as a whole and especially in urban centres and which was affected firstly due to increased urban population and the government's lack in carrying out many of its policies and difficulty in obtaining services with the same quality. According to social control theory of social policy, the government failed to provide enough resources and programmes to meet increasing demand to people in urban areas; therefore, social policies failed to perform their functions adequately Higgins (1981). The cities suffered from crises in services such as

housing, transportation, health, education. Thus, the urban crisis is due to several factors such as the impact of the structural and economic difficulties on the organization of the cities and on the evolution of social services.

According to Olaniyan and Okemakinde (2008), education is an important factor in developing the human resources necessary to achieve economic and social transformation through focusing on development of skills. Also, based upon the work of Schultz (1971), Sakamota and Powers (1995), Psacharopoulos and Woodhall (1997) and Olaniyan and Okemakinde (2008), Human Capital Theory rests on the assumption that formal education is highly instrumental in developing societies and, also, necessary in improving and increasing the production capacity for a population. Arguably, the government policy toward expansion of housing, transportation, education and health, whether in increasing the number of institutions and the pupils enrolled in schools or accessing health care, was aimed at achieving equality amongst individuals. The basic needs should be taken into account by all governments in achieving social development goals (Streeten et al. 1981). Also, important to such ideas was its role in making some International Organizations, like the International Labour Office, urge some governments to give top priority to meeting people's basic needs such as water, food, shelter, health, education (Midgley, 2006:22).

In order to gain a better understanding of several aspects related to the development of individuals, this paper should consider the ideas of some researchers in Social Capital Theory. For example, according to Szreter and Woolcock (2004) in their ideas regarding of Social Capital and Social Theory being a matter of enhancing a population's health, it cannot be achieved through material inputs alone or only through the 'technological fixes'. It needs, also, additional aspects such as Human Expertise and attention which, too often, are neglected; thus, taking social capital seriously in the context of health promotion in all countries. In this context, in recent years, the government in Libya selected subsequently to emphasise the expansion of education to meet its manpower needs. So it is state investment which meets the needs of the state. Human capital theory according to some researchers has emphasized how education can increases the productivity and efficiency of workforce by increasing the level of cognitive stock of economically productive human capability which is a product of innate abilities and investment in human beings. Thus, the provision of formal education is seen as a productive investment in human capital, as that the proponents of the theory have considered as equally or even more equally worthwhile than that of physical capital (Olaniyan and Okemakinde, 2008:158).

3.2 Education and skills development.

Among the difficulties which faced the government in carrying out its policies a matter of quality of education outcomes, especially for those working in education and health sectors. The relationship between outcomes of education and the labour market in Libya based on Human Capital Theory, there was no support and encouragement by government for skills from graduated the vocational institutes in Libya, thus this situation led to low quality of education in these stages (Musmari, 2002). Consequently, it is state investment which meets the needs of both the people and the country. According to Human Capital Theory, Schultz (1981) formulated his ideas in a basic assumption represented in investment in education,

health, on-the-job training and obtaining information related to the job market as well as matter of migration. This was in addition to specialized vocational education at secondary and higher levels (Corazzini, 1967 in Sweetland, 1996). Therefore, Schultz indicated that main factor about these issues was the level of wages.

In this respect, 'human capital theory' and its applications related to some issues of this study. For example, the education structure in primary and secondary schools in Libya was based on the educational goals which represented giving people the opportunities to obtain education through compulsory education law and to cover the shortfall caused by a lack of skills in supporting development efforts and investment in different areas during the 1970s. However, the government stressed subsequently that the lack of appropriate skills in most of sectors, particularly education and health needs, led to the development of its policies. For instance, through the third development plan (1981 - 1985), the government initiated an educational new structure (the new educational structure) which focused on specialization and skill development to participate in capacity-building and achieve development. However, due to weak investment in education and training as referred to previously by Human Capital Theory, the government failed to implement most of the objectives of this educational policy. It failed, also, to complete the third development plan (1981-1985) on grounds of low oil prices and poor funding. This consisted of some assumptions which can be found in the Human Capital Theory. Based on Fagerlind and Saha (1997), Human Capital Theory provides a basic justification for large public expenditure on education both in developing and developed nations. Consequently, the question of the development society depends on skill development, particularly in education and the success of government policies in attaining them, depends on the ability to invest and develop the skills of employees. Furthermore, types of human capital investment generally include health; in particular, education contributes to improvement in health (Schultz, 1963, in Sweetland, 1996).

Based on the Human Capital Theory, the extent of staff's contribution in the success of policies and service delivery to citizens depends on role of the state in developing the skills of staff and providing them with incentives. The basic premise of the Human Capital Theory was that investments made in educating the workforce and developing their skills led to progress in economic development and, thus, achievement in the development of different aspects of life (Nafukho, Hairston and Brooks, 2004). Therefore, application of the Human Capital Theory was useful and essential in supporting the social policy and, also, policymakers (Sweetland, 1996). In addition, Human Capital Theory, in light of the progress in use of technologies and different forms of knowledge development in all areas, has become the most important theory of socio-economic development. In this context, the Human Capital Theory suggests some issues related to a matter of reform in state institutions, which were conducted mostly in developing countries as is case in the reform process carried out by the government in many of societies in recent years due to the low level of services, particularly in education and health. Fitzsimons (1999:2) stated that: *In terms of structural reform, under Human Capital Theory the basis for nation state structural policy frameworks is the enhancement of labour flexibility through regulatory reform in the labour market, as well as raising skill levels by additional investment in education, training and employment schemes, and immigration focused on attracting high- quality human capital.* Consequently, this research examined and analysed these issues, which linked to different aspects such as

the quality and availability of services and the availability of incentives and encouragements to staff to work and the other issues involved in this study.

4. ECONOMIC GROWTH AND ITS IMPACT ON THE SOCIAL LIVES.

After a few years of independence, the Libyan economy was dependent mainly on foreign aid and loans received from various western nations, especially from the British and American governments (Blackwell, 2003). Thus, Libya was dependent on America in carrying out a number of projects in some important fields such as health and education, electricity and water works (Higgins, 1953) in Omar, A and Ruddock, (2001)). Soon after the discovery of oil, there was an enormous expansion of most public services and, also, of infrastructure projects, and a corresponding rise in the economic standards. As a result of the discovery of oil in the early 1960s, Libya was transformed from one of the poorest countries in the world to one of the world's top oil producers. (Bamburg, 2000 (in Blackwell, S., 2003:15) pointed out that "By 1970 Libya had become the fourth largest oil producing". So, oil revenues enabled the economy to grow during the 1960s. This period saw an increased demand for imports of agricultural and industrial products due to the growing demand since the importance of the agricultural sector in the local economy had diminished (Ghanem, 1987). According to Vandewalle (1986: 32) some sectors received particular attention such as health, housing, and education. Thus, the development strategy, during that period, was aimed at developing the economic and social aspects of society. The first studied plan in Libya was after the discovery of oil and began in 1963. The government announced the first five–year economic and social development plan (1963-68), with a total fund allocation of LD 169 million to be spent on the various sectors of the economy (Ghanem, 1987:59).This total was spent on the various sectors in order to achieve an acceptable standard of living and increase the level of per capita income to improve people's social lives.

Table (1): Development Expenditure, 1963 – 69 (million Libyan dinars)

Years Sectors	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	Total
Agriculture and animals	1.3	1.9	7.2	10.1	17.3	4.4	13.2	75.2
Industry and minerals	0.1	0.6	2.0	4.7	7.4	7.4	6.3	28.5
Electricity	1.7	2.9	3.7	8.5	14.1	16.8	11.8	56.8
Transport and communication	4.4	6.4	13.1	10.2	18.7	24.3	14.5	9.16
Housing and utilities	4.1	7.5	12.1	23.0	42.1	34.1	39.3	126.20
Local administration	-	-	2.9	9.9	6.8	14.6	12.1	46.30
Education	0.6	1.0	5.6	10.7	8.1	13.6	8.0	47.60
Public health	0.7	0.2	0.8	2.1	5.5	4.9	2.9	16.5
Labor and social offices	0.7	1.6	3.5	3.4	5.3	5.3	1.0	20.20
Information and culture	--	0.1	0.4	0.4	0.7	3.0	2.0	6.60
Economic and tourism	0.1	0.6	0.5	0.6	1.0	1.1	0.4	4.30
Planning	0.1	0.2	0.6	1.4	1.1	1.0	0.6	5.00
Total	1.26	23.0	52.4	82.3	128.1	140.5	112.1	551.00
Total allocation of funds in the plan	21. 7	32.5	87.0	90.8	105.0	143.3	145.0	625.30
Total income from oil	38.5	75.2	125.4	186.7	223.3	357.8	419.7	-

Source: Ministry of Planning, National 1962- 1971 Tripoli. Kezeiri & Lawless (1987)

The investments, which were distributed in this period, escalated gradually in different sectors and especially so in the first years of the plan. The agricultural sector gained the highest rate of investment in 1967 and recorded the highest percentage increase in expenditure that year which reached £17.3 million. In the following year, the investment was £4.4 million pounds, and became dynamic again, as shown by its expenditure reaching £13.2 million in 1969. In this regard we saw, also, the housing and utilities sector grow at a rate of 42.1 million Libyan dinars in 1967. Nearly six years after starting the plan, 1968 witnessed a substantial growth in expenditure to different sectors, except agriculture. In particular, the housing and utilities sector gained the highest rate of expenditure totaling £162.20 million amongst the sectors. There was no doubt that the investments, which took place, had a significant impact on the country's development and policies to improve the living conditions of residents and reduced the level of poverty. However, by looking closely at the table, it is

clear to us that the distribution of investments did not achieve an equitable distribution in spending.

It is clear that the economic growth due to oil revenue was reflected in the social lives of the different age groups in Libya following the implementation of the development plans in the middle 1960s. Policies were developed which aimed to achieve benefits and wellbeing for all the citizens such as education and health care becoming free for all people and an increase of social mobility due to the oil boom and economic activity especially in the cities increased and strengthened the urban flow (Harrison, 1967). Consequently, due to oil revenues, the economic growth contributed to the evolution of social conditions for people in the country, and led to some authors called for the government to achieve the changes to improve services. For example, Penrose (1961:460) pointed out that: *that health education should reach every home, schools should emphasise understanding and not the mere learning of words, teachers should be carefully selected and well prepared, primary schools should educate the whole child, children should learn by doing.*

Accordingly, a large number of people at the beginning of the economic growth period started to move to the urban centers. According to Vandewalle (2005), the traditional agricultural nature of Libya was eroded slowly due to increasing numbers of people leaving the rural areas in search of employment in the cities. In particular rural migrants flocked to Tripoli. It has assisted in the abundance of the financial resources of foreign exchange due to the oil boom of the 1960s and 1970s and helped to carry out the development plans to expand the services. In this context, Youssef (2005) stated that the main objective of the economic development plans was to diversify the local economy by seeking other sources of income rather than oil so that imports of capital goods and raw materials might play a crucial role in the economic development process and support the country's economic development plans. Although the government has aimed through development plans to increase growth rates in different fields in order for diversity in sources of income and production, most of the development programmes have not achieved their aims due to the government never possessed a carefully integrated economic strategy (Vandewalle 2005). Many of its economic undertakings were not linked with one another. In this context, the government issued some laws to address the economic situation, in this regard, Law 8 for year 1988 which stipulated it as possible for individuals themselves or by participation with others to practice economic activities. (Sheibani & Harvard , 2005:703)

Thus, the government issued this law due to the failure of the public sector to carry out most of the developmental projects and plans and trying to integrate into the international community after the lifting of United Nations sanctions on Libya in the late 1980s. Generally, attempts to promote the private sector began at the end of the 1980s in the form of small companies (Charkiyat) to work alongside the public sector. However, this remained on a small-scale which did not lead to the creation of employment opportunities which remained within the public sector as result of the importance of oil revenues as the country's primary source of income. During the last 14 years laws have been more flexible, allowing enterprises to operate alongside public companies, which have ignited some degree of competition in a market dominated by high demand and low supply (Thomas et al, 2003: 15)

In this context, the Libyan economy suffered from some negative effects especially during the period of the sanctions which were imposed by the United Nations. According to United Nations (2006), this situation was reflected in other aspects such as a sharp drop in per capita income and an increase in unemployment as well as an inability of most sectors to compete in an open economy and a deterioration of infrastructure in light of the public sector's domination of the country's economic institutions. Also, another important issue was that, despite the development of health and education and health systems which were built in the 1960s and 1970s, these sectors continued to suffer from several difficulties. Clark (2004) attributed that to: *Lack of qualified teachers and enrolments in vocational and technical training lagged. Both of these shortcomings have resulted in a reliance on fore ign-born professionals to fill teaching posts, technical positions in many state industries and service sector jobs in fields such as health care.*

In this context, Pargeter (2006) stated that the sanctions, which were imposed in 1992, did not include oil exports and, thus, did not hit the mainstay of the country's economy. Therefore, these were to impact on governmental policies of other aspects such as health and education especially with the increasing need for these services to play a larger role, particularly in respect of the quality of services provided to citizens. So, the sanctions have had a significant impact on plans developing social welfare provision, including health and education during the period of 1980s, and particularly 1990s. For example, according to Zoubir (2002), the air travel ban led to preventing those suffering from severe medical conditions of travel to get treatment abroad, in particular, those whose treatment was unavailable in Libyan hospitals; hence, they were not able to reach foreign health-care facilities in a timely manner. The next section reviews developments which occurred in aspects of Libya's health and education and their repercussions on the social reality of the citizens.

4.1Economic growth and its impact on human development in health sector

The health situation in Libya was worse than the rest of the Arab countries because of the lack of health centers and doctors. In addition to that, the nature of the desert and the small number of people spread over different regions of the country's vast area led to the spread of many diseases Amer (1998). Thus, according to Atter (1992), Libyan society had known hospitals and doctors over the last period of the Ottoman rule and under Italian control. This period saw the construction of a number of hospitals; the most important were the Central Hospital in Tripoli and Benghazi's Central Hospital. In the late 1950s, there were a number of hospitals including the small ones and about twenty clinics scattered in major centers of population. According to Atter, in the 1950s, this resulted, also, in the prevalence of diseases. In 1959, the infant mortality rate was about 50% at a time when there were not more than two hundred doctors. At that time, people were exposed to diseases rapidly, not only in the country villages and small towns but, also, in the main cities such as Tripoli. For example, the health situation in Libya before the discovery of oil there is no lighting and Sanitation is inadequate, and there is no good water supply; health standards are low, and occasionally disease sweeps through the shantytowns (Harrison, 1967:420).

These indicators changed gradually as a result of the development of resources and attention to the development of health services. Consequently, the crude mortality rate decreased from 7.4 in 1975 to about 3.4 in 2007 (The Centre Documentation and Information, 2009). Obviously, one of the government's main objectives, after the discovery of oil, was to improve the citizens' health conditions. This was due to of the economic developments and political and social changes which arose from the development plans and programmes the country had witnessed especially in the 1960s and which increased in the 1970s. This sector obtained priority in a series of developments across the country within the framework of development plans and, in addition, subsequent programmes which continued until the beginning of the 1980s. As I have already stated the fact that Libya was a poor country up to the 1960s, the next five decades witnessed great changes within Libyan society. For the first time in Libya's history, soon after the discovery of oil, the State implemented their policies to eradicate the worst aspects of poverty in the country.

Therefore, the government tried to play down the effects brought on by the lack of resources throughout the country by implementing social and economic development plans which played a main role in achieving the changes to different sectors. These plans lasted for more than 20 years from 1963 to 1985. As a result, these strategies led to several changes in society such as longer life expectancy and lower infant mortality and gave a larger number of people the chance to have an education. The nature of the policies and strategies, which governed the interaction and integration of all the sectors, required effective strategies to achieve results at different levels. For example, in accordance with the plan of economic and social transformation (1970 –1981), in addition to what was achieved in improving health services and education, these strategies achieved a significant improvement in the individual's standard of living through a higher per capita income. The aim was to improve cultural, social, transport and communication services and create and multiply some kind of convergence in living standards amongst the members of the community and between different regions.

According to Haines (2000), it could be argued that the basic needs approach to development policy began in the end of 1970s and also increased focusing of basic services such as education, health. The research for mechanisms of achieving social development led to many of the changes which contributed significantly to creating social progress. Therefore, most efforts sought to understand those aspects since it was not useful to understand any of these dimensions individually. In particular, there were several dimensions and interrelated directions and, therefore, the examination of any of these basic aspects should be looked at in their social context.

As is the case in most developing countries, Libya witnessed socioeconomic transformations as a result of oil revenues. Libya enjoyed steadily rising oil revenues after 1960 and also became a significant member of the world's trading community (Allan 1983, 377).

Allan further stated that oil revenues had seen a sharp rise in 1974. Thus, development plans between 1970 and 1980 included an expansion in the areas of health and education in order to respond to the growing social demands and the needs for these services. For most people, there was a basic need for personal health and intellectual autonomy and health care services, which first and foremost required public infrastructure and, secondly, education.

The development plan (1973 - 1975) indicated that, amongst its aims, was improving health conditions and increased expenditure on health services. Also, according to this plan, the policy makers at that time pledged to carry out the health policies development goals by following strategies and actions aimed towards achieving accessible preventative and curative health services for all the population through improved citizens' quality of life and controlling communicable diseases and raising health awareness amongst citizens. In addition, they aimed to develop the local workforce by carrying out health education and training programmes in order to meet the needs of local people for health facilities and to provide foreign employment to carry out these policies.

The following table indicates the financial expenditure from both the administrative and development budgets between 1973 and 1975, and the expenditure per individual in the same period.

Table (2): the financial expenditure from both the administrative and development budgets (1973 – 1975).

Year	Expenditure		Total expenditure	Estimation of population	Expenditure of the rate individual
	Budget administrative Libyan Dinar	Budget of development			
1973	18.593.944	9,033,366	27,627,310	2,257,000	12.24
1974	35,500,000	15,842,868	51,342,868	2,351,885	12.83
1975	45,666,000	22,757,928	68,423,928	2,449,733	27.93

Source: The development plan (1973 – 1975)

As we see from this table, expenditure from 1973 to 1975 rose in all the administrative and development aspects, along with the rate of expenditure for individuals. Although the population increased over this period, there was an even greater increase in the rate of expenditure on development. In this context, the first article of 1973 Health Act 106 suggested that the right to health and medical care is guaranteed by the State and that progress will be made to ensure such services 'keep pace with scientific progress in these areas'.

The following table summarizes what had been achieved in increasing the number of beds, health centers, primary health care units, dental clinics, tuberculosis centers and maternal and child health centers throughout Libya.

Table (3): The development of health institutions (1972-1975)

		1972	**1975**
1	Number of beds	8830	12240
2	Number of health centers	65	116
3	Primary health care units	439	576
4	The dental clinics	58	70
5	Number of tuberculosis centers	16	18
6	Number of maternal and child health centers	71	93

Source: Statistics of the Ministry of health (1975)

In this context, one of the key goals of the first Five-Year Plan (1976-1980) was improving and expanding existing health services and establishing new facilities. The plan began by supporting and developing the health services and expanding preventative health services with a view to achieving justice and equity in distributing these services to all the country's regions. In addition, there had been research in different health fields which led to the development of services and the improvement of their performance. According to The First Five-Year Plan (1976-1980), 171,405,000 million Libyan dinars were distributed between 1976 and 1980 in order to achieve these aims.

Table (4): Indicates the financial expenditure on the health policies over the period (1976 - 1980).

Years	Estimation of population	Development of budget	
		Approved allocation	Expenses
1976	2589 100	62 000 000	30 809 374
1977	2697 842	73 000 000	39 732 523
1978	2771 596	83 000 000	52 022 511
1979	2888 000	93 000 000	60 000 000
1980	3245 800	127000000	80 000 000
Total	-------	438 800 000	262564408

Source: The First Five-Year Plan (1976-1980)

Metz (2004) argued that Libya, during the 1970s, succeeded in making major improvements to the health services provided to its citizens. Metz also affirmed how, from the 1980s, Libyans began to enjoy many benefits such as housing and education, comprehensive social welfare services and general standards of health which were among the highest in Africa (Ibid:2004). The so-called second plan of economic and social transformation 1981-1985 represented another relevant turning point in Libyan society. This contributed to numerous health improvements as was the case in other socioeconomic aspects. As a result of the structural changes in the local economy through the socioeconomic development plans, the individual's share of health services increased.

At the same time, most of the expenditure in this plan shows increased development in health activities. According to the plan of economic and social transformation 1981- 1985, the number of primary health care units increased to around 726 by 1985. The number of hospital beds increased to around 19,682 and by a rate of 5.3 beds per 1000 population. The number of basic health care centers increased to 89 across the country; the number of combined clinics, including 7 in Tripoli, increased to 19 by the end of 1985. The development in health facilities was accompanied by an increase in the number of medical personnel and medical assistance.

Table (5): The Increases in Health Personnel

Years	Number				
	Doctors	**Dentists**	**Pharmacists**	**Nurses & midwives**	**Technicians**
1970	731	52	61	3073	385
1979	3951	320	85	13029	2074
1989	5687	471	575	19529	5841
1999	6676	420	722	22951	6815
2009	10253	1322	947	38105	15994

Source: Ministry of Health. Achievements of the health sector (1970 – 2009).

According to the report State of the World's Children (SWC) (2011), the death rate in Libya declined 16.0 - 4.0 - 4.0, respectively, for the periods 1970 - 1990 - 2008; the rate of mortality in children under 5 (U5MR) declined from 160 in 1970 to 41 in 1990 and 18 in 2009 per 1,000 live births; and the maternal mortality rate declined by 100 per 1,000 lives in 1990 to 64 in 2008 (30% decline). Also, the infant mortality rate declined from 33 in 1990 to 15 per thousand live births in 2008 (State of the World's Children: 2010). It can be concluded from the above that the decline in the mortality rate indicated generally the progress of the health status in all segments of society. The decline in the infant mortality rate had special significance since this showed that, in addition to an improvement in the quality of nutrition, many diseases had been eradicated.

4.2 Economic Growth and its impact on Human Development in education sector

In the first years, after Libya's independence in 1951, education statistics demonstrated how limited basic educational opportunities were for Libyans. According to Wright (1969, in Otman & Karlberg 2007:63) the official census figures for 1954 showed that the rate of illiteracy was very high and reached 81.1%. Therefore, most of the Libyan population was illiterate. Also, Wright indicated that the 1953 estimates showed that, in the province of Tripolitania, only around 40% of children were attending schools. It was also indicated that, based on the first annual report after Libyan independence in 1951 for Adrian Pelt, the UN commissioner for Libya, there were more than 100,000 students countrywide for whom education was considered . In this respect, the number of elementary school students had risen to 131,000 by 1969. As mentioned above, this was very close to the target proposed by Pelt ten years previously (Ibid: 2007).

After Libya's independence in 1951, numerous laws and regulations were passed; these emphasized the importance of education. The most prominent of these laws was the Compulsory Education Act of 1951 which stipulated the need for dissemination of education amongst all members of society, both male and female. In this regard, Latif and Atter (1999) indicated that this law was the beginning of a rational, modern educational policy. The monarchy's efforts did not stop at this point in the development of the country's education policy. According to Atter (2007), Libya had taken the education system known in most Arab countries, where, the study beginning at the age of six at the elementary level for six years,

followed by middle school for three years, then secondary level for another three years, then undergraduate and whatever followed after. Although, before the discovery of oil, the country's economic possibilities were modest, the state tried various means to respond to the Libyans' desire for education and, not long ago, schools at different levels and types were found in the centre of large conurbations. When the education system was introduced, Libya adopted secondary education, including the curriculum and teachers' books derived from Egyptian education system (Atter, 2007). In developing its policy, the Libyan Government followed the so-called Comprehensive Planning with particular emphasis and attention on education.

The education sector experienced several changes, from increasing numbers of students at different times. Atter, also, it was further indicated that, in 1970, the number of students represented 18.2% of the population and had increased to 31.6% by 1987. Over the same period, the number of female students increased from 5.8% to about 15%. During this period, the government allocated 2016.5 million Libyan dinars to transform education, with an average spending of 84.7 million Libyan dinars each year and approximately 7.0 million each month on the different levels of education (Ibid: 2007). The government tried, in real terms, to support basic education, to defeat poverty and to expand expenditure in social services. So, the major expenditure goal on education services, whether at an individual or society level, should be that to strengthen primary care and improve education levels across the country by focusing on important aspects such as efficient and effective investment in this process of social development. However, it is clear that investment in the education system in Libya has not followed a clear policy regarding the quality of education. Therefore, expenditure on education, at the different stages generally and, especially, in primary education should be based on identifiable plans to ensure access to achieve quality.

As mentioned previously, Libya focused on the development of educational policies and strategies as a part of social development for both urban and rural areas. As indicated, from the theoretical aspect, the government's policies aimed to achieve the goals of social development. In Libya, the tools for achieving them were linked closely to broader strategies of economic development in different areas. According to The plan of economic and social transformation (1981-1985), the education strategy was designed to prepare the individual to be more effective in the development of different sectors and, through the development of a new education structure appropriate to the needs of the community, to link education with the requirements of the plans for economic transformation and social development. This was to be done through the establishment of specialized schools rather than general secondary education. In addition to focusing on the core curriculum required by the nature of each discipline, it included shortcuts to reduce the time required for each stage of education.

Accordingly, the attention was given to achieving comprehensive economic development and the delivery of services to all citizens. The economic and social plan 1981-1985 was able to achieve high growth rates significantly in the service sectors such as the education sector which grew by about 14% annually and the health sector about 19.8% per annum (The assessment of the economic and social plan, 1981-1985:7).

In the period from 1973 to 1985, expenditure on education and health reached about 11% of the total development budget and increased to about 51.7% from 1986 to 1996. This evidence confirmed that education conditions had undergone major changes in both periods (El-

Hawat, 2002:45). It could be argued that this increased expenditure was not only due to improvements in the educational structures over these years but, also, as a result of an increased number of the population receiving education as was the case across many Arabic countries. A study by United Nations system & the League of Arab States (2007:28) about the Arab region's millennium development goals indicated that: Youth currently comprise over 20% of the overall Arab population. as well as ,the 15 to 24 age group numbered around 66 million in 2005 (or 20.6% of the population), up from 33 million (19.5%) in 1980. also, this age group is projected to reach 78 million in 2020 (18.2%).

Additionally, the same study showed, also, that there was a clear increase in school enrolment rates in Third World countries. Accordingly to this study, Libya, over the last few decades, had experienced a considerable change in the proportion of its school enrolment, with marked increases in the numbers of male and female students in all regions. Despite increasing school numbers, Libyan society was still suffering from a shortage of efficient and effective services at all levels. Also, there are low levels of efficiency in the precipitant enterprises and production units and public service in various sectors. Of course, there were calls for the State to reform such as (Act 10. 2007) by establishing programmes and the provision of all its services including health and education. More so than ever before, the government's aim was to achieve social equity for its citizens by means of social care, better health and education and by ensuring positive results to economic reform. Generally, such matters in Libya were regarded as being within the framework of the social and economic process. Libya's economic reform programs was as a consequence of oil revenues amassed over the last few decades. This had social repercussions because the people had grown accustomed to these services but there had been no emphasis on providing them efficiently. Despite the difficulties, the fact that an emphasis on social equity has meant better education, better social care and better health for people. In light of that, the economic and social reforms have to ensure that all individuals in the society have equal in access to services.

5. CONCLUSION AND RECOMENDATIONS.

This section seeks to draw general conclusion and to make some recommendations. Furthermore, it suggests further work which might arise from this research and makes recommendations for the development of human capital in Libya more generally.

The literature as well as the analysed data that was gathered for this project suggests that there are processes of change resulting from the government's effort and requirement by education and health institutions, and that the state focused on these aspects as witnessed in light of rapid economic growth during the period under study. Therefore, this study focused on economic growth and human development in Libya, especially the development of health and education programs. Consequently, the delivery and provision of services to citizens was through policies and programs undertaken by the state to promote the social and economic conditions still need to focus on improving quality of health and educational systems in order to achieving an improvement in the welfare and wellbeing of citizens.

Recommendations: This study recognizes there are several challenges facing the state in achieving human development, especially in education, health and other of sectors, which

needs to efforts government of tackling the problems of growth and development in Libya. From the findings of this research, the following are recommended:

1. Efforts should be geared towards improving the standard of education, especially basic and middle education in Libya.
2. Substantial amount of government budgetary allocation should be directed towards the education and health sectors in different aspects of the educational process and health.
3. There should be establishments of special agencies beside the governmental institutions with the responsibility of improving the skills and capabilities of human capital.
4. The government should focus on enabling student in use new technology in education and focus sharply on the quality and equity of education.
5. The government should focus on improving quality of health services, development skills and encouraging health workers.

REFRENCES

1. Atter, M.(2007). The contribution to the Human Development Report. Libya, Tripoli.
2. Allan, J. Libya Accommodates to Lower Oil Revenues: Economic and Political Adjustments. International Journal of Middle East Studies, Vol. 15, No. 3 (Aug., 1983), pp. 377-385 Published by: Cambridge University Press.
3. Bamburg, J.(2000) In Blackwell, S,. Saving the King: Anglo-American Strategy and British Counter-Subversion Operations in Libya. *Middle Eastern Studies*, Vol. 39, No. 1 (Jan., 2003), pp. 1-18.
4. Baum et al. (2009), Dorling (2010), Benach et al. (2011) in Mackenzie et al. (2012). *Reaching the Hard-to-Reach: Conceptual Puzzles and Challenges for Policy and Practice* . Jnl Soc. Pol. (2012), 41, 3, 511–532.
5. Blackwell, S. (2003). Saving the King: Anglo-American Strategy and British Counter-Subversion Operations in Libya. *Middle Eastern Studies*, Vol. 39, No. 1 (Jan., 2003), pp. 1-18
6. Clark, N., (2004). Education in Libya*: World Education News Reviews (WENR)*Volume 17, Issue 4. from http://www.wes.org/ewenr/04july/Practical.htm
7. Corazzini, 1967, In Sweetland, S. (1996). Human Capital Theory: Foundations of a Field of Inquiry. *Review of Educational Research Fall 1996*, Vol. 66, No. 3, pp. 341-359. State University of New York at Buffalo.
8. Fagerlind and Saha (1997) in Olaniyan. D.A and Okemakinde. T (2008) Human Capital Theory: Implications for Educational Development. *European Journal of Scientific Research* ISSN 1450-216X Vol.24 No.2 (2008), pp.157-162
9. Fitzsimons, P. (1999) Human capital theory and education.*Encyclopedia of Philosophy of Education.* University of Auckland.
10. Ghanem, S. In Khader, B & EL-Wifati, B, (1987) the Economic Development of Libya: London, Uk.
11. Harrison, R., Migrants in the City of Tripoli. Libya, *Geographical Review* Vol. 57, No. 3 (Jul., 1967), pp. 397-423.
12. Higgins, (1953) In Omar, A and Ruddock, L. (2001). Housing policies and strategies: the experience of Libya's. School of Construction & Property Management, University of Salford.
13. Higgins. J (1981) Social Control Theories of Social Policy. Jnl Soc. Pol., 9,1,1-23.
14. Latif, A and Atter, .M. Human Development Report 1999, *the National Commission for Information and Documentation.* Tripoli. Libya.
15. Lister, R (2010). Understanding Theories and Concepts in Social Policy. University of Bristol. UK.
16. Marshall (1965) in R, Titmuss (1974) What is Social Policy? Welfare States: Construction, Deconstruction, Reconstruction. http://rszarf.ips.uw.edu.pl/welfare-state/titmuss.pdf.

17. Metz, H.,(2004).Libya. Retrieved 18 /6/2015 From http://scholar.google.co.uk/scholar?q=Metz,+H.,+2004.+Libya&hl=en&as_sdt=0&as_vis=1&oi=scholart

18. Midgley, J (2006). Developmental Social Policy: Theory and Practice. Casa Verde Publishing · ISSN 1681-5874 *Asian Journal of Social Policy*, Vol. 2/1: 1-22
19. Musmari, A. O. (2002). Technical and vocational skills and d the impact upon firms in the Libyan labour market. Unpublished PhD thesis, Cardiff University, Cardiff
20. Nafukho, F, Hairston, N. and Brooks, K. (2004) "Human Capital Theory": Implications for Human Resource Development, *Human Resource Development International*, 7(4): 545- 551
21. Olaniyan. D.A and Okemakinde. T (2008) Human Capital Theory: Implications for Educational Development. *European Journal of Scientific Research* ISSN 1450-216X Vol.24 No.2 (2008), pp.157-162
22. Pargeter, A. (Jun., 2006). *Review of African Political Economy*, Vol. 33, No. 108, North Africa: Power, Politics &Promise. pp. 219-235
23. Penrose, E. The Economic Development of Libya by International Bank for Reconstruction and Development at the Request of the Government of Libya. by: *Economic, New Series*, Vol. 28, No. 112 (Nov., 1961), pp. 459-462
24. Schultz (1971), Sakamota and Powers (1995), Psacharopoulos and Woodhall (1997), Olaniyan and Okemakinde (2008). Human Capital Theory: Implications for Educational Development. *European Journal of Scientific Research* ISSN 1450-216X Vol.24 No.2 (2008), pp.157-162
25. Schultz, 1963, in Sweetland, 1996. Sweetland, S. Human Capital Theory: Foundations of a Field of Inquiry. *Review of Educational Research Fall 1996*, Vol. 66, No. 3, pp. 341-359. State University of New York at Buffalo
26. Schultz, T. (1981). *Investing in people: The economics of population quality*. *Berkeley*,CA: University of California Press.
27. Sheibani, G and Harvard, T. (2005). *The government role in housing in Libya during the period 1970 - 2000*. Research Institute for Building and Human Environment, University of Salford, UK
28. Streeten, P., with S.J. Burki, M. Ul Haq, N. Hicks, and F. Stewart (1981), First Things First: Meeting Basic Needs in Developing Countries, *Oxford University Press*: New York.
29. Szreter, S and Woolcock, M. (2004). *Health by association? Social capital, social theory, and the political economy of public health*. IJE vol.33 no.4 International Epidemiological Association.
30. Thomas, B., Jwaili, M and Al-Hasan, S. (2003) *"The Role of Small Firms in Libyan Tourism Development" WEI Working Paper Series, Paper 30*, Welsh Enterprise Institute University of Glamorgan, Business School. from http://wei.research.glam.ac.uk/media/files/documents/2006-11 30/wei_working_paper_30.pdf
31. United Nations. *Medium Term Investment Programme*(NMTIP), June, 2006) - Government of the Libyan Arab Jamahiriya Support To NEPAD–CAADP Implementation TCP/LIB/2902 (I), Volume I of V.
32. Vandewalle, D., (2005) *A History of Modern Libya*, University of Cambridge.
33. Youssef, A. (2005). *Imported Intermediate Inputs and Economic Growth in Libya*, Working paper. *University of El Fateh*, Libya. Tripoli.
34. Wright (1969, in Otman & Karlberg 2007. *The Libyan Economy, Economic Diversification and International Repositioning*. University of Aberdeen, UK,

35. Zoubir,Y.H . Libya in US Foreign Policy: From Rogue State to Good Fellow? *Third World Quarterly*, Vol. 23, No. 1 (Feb., 2002), pp. 31-5

Total Quality Management in Libyan Private Universities: An Empirical Study

Ghada Y. Alelemee and AbdulazizTahar

Abstract:

This paper aims to examine the current practices of Total Quality Management (TQM) system within the Libyan Universityfor Human Sciences and Applied in Tajura (LUHSAT). This paper Evaluate and analyse the factors that might have an impact on the implementing(TQM) system in Libyan higher education comparing with the requirements of ISO in Education IWA 2:2007 and ISO 9001:2015 standards.The findings appear that the LUHSAT need more focus to apply TQM.Several quality indicators had led to improve the system of work in this university.

1.1 Background to the paper

The competitions in the world have pushed the institutions to use the concepts of (TQM) in education.TQM allows institutions to obtain, a high degree of differentiation, satisfying customers' needs and strengthening brand image, and on the other, to reduce costs by preventing mistakes and waste of time and by making improvements in the corporation's processes (Milosa I., 2014).

(Das S., 2013) represents in his paper that higher education plays a vital role in driving economic growth and social cohesion. Higher education is reported to have grown dramatically with more than 17,000 higher education institutions in the world.

The quality education is defined by E. Deming as "totality of features and characteristics of the service which concern their ability to satisfy requirements and

needs" (Roszak M.T., 2009). Quality of education is a key factor for improving the business quality, and therefore strengthening competitive advantage. Access to education and quality education are to be regarded as mutually dependent and indivisible needs and rights.

The increased quality focus in organizations has acknowledged the educational requirements foreseen by the quality gurus and has placed an increased demand on Colleges and Universities. Educational institutions have not only made substantial commitments to improving quality in their processes, but have also begun including quality management education into the curriculum for both graduate and undergraduate programs (Delmonte A. J., 2012).

1.2 The problemsand justification:

The existing quality system of the Libyan education falls short of achieving excellence and implementing TQM, where the Global Competitiveness Report2014-2015issued by the WorldEconomic Forum,referring thatLibyaoccupiesthe lastplace in the world(144 countries) for the quality ofthe education systemwith a totalvalue of1.9per7 (Schwab K., 2014).

Libyan privet universities environment is now a complex and multi-faced aspect, the management and measurement of quality has become a challenging task.

There is a great literature about the TQM in the manufacturing sector; health sector etc. but still there is a lack of useful literature regarding application of TQM in the education sector. TQM will help institutes in creating new knowledge, acquiring new capabilities and producing an intelligent human resource pool, through challenging teaching, research and extension activities so as to balance both the need and the demand of higher education.

1.3 The Aims And Objectives:

The primary aims of thispaper are to:

- Explore the current practices of TQM system within Libyan Private Universities: case study LUHSAT.
- Evaluate and analyse the factors that might have an impact on the application of TQM system in Libyan privet universities comparing with the requirements of ISO in Education IWA 2:2007 and ISO 9001:2015 standards.

1.4 The Research Questions:

To achieve these aims some research questions were derived from suggestions made by a focus group of 5 Libyan academic staff, which have sufficient knowledge of TQM in Libyan privet universities. Some ideas are derived from previous related studies in different countries such as the Kingdom of Bahrain, India, Pakistan,Philippines, Croatia, Poland and China.

Consequently, the study attempts to answer the following study questions:

- To what extent are TQM system used in the Libyan Private Universities: Case study LUHSAT?
- What factors affect the application of TQM system in Libyan higher education?
- To what extent are LUHSAT applying requirements of ISO in Education IWA 2:2007 and ISO 9001:2015 standards?

1.5 Study Methodology

1- The study methodology is by Collection of data using several methods such as semi-instructed interviews, direct observations and self-assessment checklist.The self-assessment quality indicatorsbased on requirements of ISO in Education

IWA 2:2007, ISO 9001:2015 and the self-assessment checklist by (Sallis E., 2012) in his book, Total Quality Management in Education, Third edition and incorporates to some of the ideas in the European Quality Management Foundation.There are11 quality indicators, which have been weighted to show their relative importance in the quality process. The highest weighted areas are effective teaching and learning and leadership. Leadership is of crucial importance because numerous studies have shown that strong leadership is a key feature of high performing educational institutions. Excellent leaders inspire their staff and ensure that there is a drive for quality improvement.

2- Analysis the existing quality system and comparing it to the requirements of ISO 9001:2015 and the standards to achieve total quality management incorporating ISO9000.

2. Definitions of Quality and Total Quality Management in Education

The concept of TQM is developed byW. Edwards Deming to improve the quality of goods and services. It provides the overall concept that encourages the continuous improvement and also focuses on systematic, integrated, consistent, organization-wide perspective including everything and everyone. TQM is not a one-time process but a journey that never ends. It is a way to survive and succeed (Bhalla R., 2012).

- ***Quality***: The definition of **quality** is summarized in ISO9001:2015 as "the degree to which a set of inherent characteristics of an object fulfils requirements" (ISO9001:2015).
- ***Education*** is a provider of services. Its services include advice, tuition, assessment and guidance to pupils and students, their parents and sponsors

- ***The quality of education*** understood by E. Deming as “totality of features and characteristics of the service which concern their ability to satisfy requirements and needs” should play an essential role in forming competitiveness in the field of the academic education (Roszak M.T., 2009). Quality education was one of Crosby’s basic elements of improvement and one of Joseph Juran’s quality principles was training the entire management hierarchy in quality principles. The increased quality focus in organizations has acknowledged the educational requirements foreseen by the quality gurus and has placed an increased demand on colleges and universitiesMany definitions of quality in education exist, testifying to the complexity and multifaceted nature of the concept. The terms efficiency, effectiveness, equity and quality have often been used synonymously. Considerable consensus exists around the basic dimensions of quality education today. However, Quality education includes:
- **Learners** who are healthy, well-nourished and ready to participate and learn, and supported in learning by their families and communities;
- ***Educational organization***:organization providing educational services. It should define and manage the processes for the quality management system. Also it should identify and ensure compliance with statutory, regulatory and accreditation requirements or any other norms that apply to them(IWA 2:2007).
- ***Education provider***: person who delivers education to learners(IWA 2:2007).
- ***Quality Management System (QMS)***: There are many different types of systems depend on type of product and on workplace;ISO9000 family of quality standards represents an international consensus on good quality

management practices.ISO standards are general and therefore applicable to any company that makes a product or service.

ISO9001:2015 defined **QMS** as a management system with regard to quality.The **quality Management** generally includes establishment of the quality policy, quality control, quality assurance and quality improvement(ISO9001:2015).

- ***ISO in Education*IWA 2:2007**

IWA meaning International Workshop Agreement which provides guidance to educational organizations for implementing an effective quality management system in conjunction with and based on ISO 9001:2000. The objective of this International Workshop Agreement is to assure the overall effectiveness of the education organization's quality management system and the delivery and continual improvement of its educational service to the learner(IWA 2:2007).

- **Quality Management in Education**

Quality Management is "an integral part of management, whose role is to reach quality objectives, which are reflected not just in providing but also in improving quality. This is achieved by managing the activities derived from the established quality policies and plans, and is carried out within the quality system, using, among other things, the appropriate quality monitoring plan" (Vlasic S., 2012).

- ***Total Quality Management in Education (TQM):***

The concept of total quality, introduced by E. Deming in the 1950s, can beapplied to almost every organization up to a certain level. The term stands for the process of shifting the focus of the organization towards a superior quality of products and services. TQM approach in education involves not only achieving

high quality but also influencing all segments of the educational process: organization, management, interpersonal relations, material and human resources, etc. Applying the approach described above quality becomes total (integral). (Vlasic S., 2012).

- **Key elements for implementing TQM**

To successfully implemented TQM organization should focus on 7 key elements: Customer focus, Leadership, Engagement of People, Process Approach, Improvement, Evidence- based on decision making and Relationship management (ISO9001:2015).

2.1 Related Studies

2.1.1 Das S. (2013) represented in her research paper titled “the possibilities of TQM (Total Quality Management) in the Higher Education in India”, it was well recognised that higher education plays a crucial role in motivating economic growth and social solidity. With changes in higher education scenario, newer demands pose fresh challenges to the established education systems and practices in the country. Thus the need of the hour is over howling the existing system of higher education withtotal quality management (TQM). The concept, borrowed from industrial sector, is gaining grounds and is perhaps the most suitable externally imposed internal quality improvement model in managing the system and raising its excellence. (Das S., 2013).

2.1.2 A studyissued by theOrganization for Economic Co-operation andDevelopmentrepresentsa black pictureof the quality ofeducation sectorin several Arab countries. The studynoted that theeducation sector is

suffering a serious crisis inall ArabCountries, especiallypoor ones, attributed thereasonto thelimited budgetsthatgovernmentsallocatedto the education sector, the lack ofeducationalphilosophy,clear strategy,

weak organizational structureand infrastructure, failure ofthe university curriculumlevel, and adoptionheavily onkeepinginformation and the absence ofsubstancesthat develop thecritical senseto students,being able tothinkand analyse thelogicalmethod. (BBC, May 2015).

2.1.3 The Global Competitiveness Report2014-2015issued by the WorldEconomic Forum,referring thatLibyaoccupiesthe lastplace in the world(144 countries) for the quality ofthe education systemwith a totalvalue of1.9per7 (Schwab K., 2014).

3. Practical Study and Discussions

The self-assessment educational checklist had been distributed on 11 staffs from LUHSAT as a case study. The indicators for the self-assessment of institutional quality are summarized as following:

1. Access,
2. Services to customers,
3. Leadership,
4. Physical environment and resources,
5. Effective learning and teaching,
6. Students,
7. Staff,
8. Quality Management System,
9. Measurement, analysis, and improvement,
10. Organization, and
11. Standards.

Level scales are according to Likert Five point Scale which is used in the self-assessment to obtain participant's preferences or degree of agreement with a statement or set of statements.

Table (1): Likert Five point Scale

Description	Grade Level
Strongly Disagree.	1
Disagree	2
Neither	3
Agree	4
Strongly agree	5

The obtained results had been analysed statistically, using the measurement of central location (Median), and then organized the data using bar charts.

The following Figures are indicating the obtained results.

1- **Access**: the grade of quality indicators shown in Figure 1. Are systematic except for availability of signs around the campus and the telephone response times which need improvement.

2- **Services to customers**: generally need improvement, by availability of student consultants, pre-entry guidance, effective information's and working guidance.

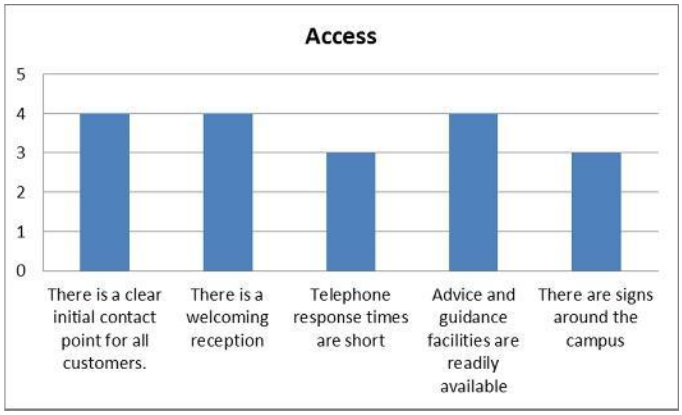

Figure (1): Access

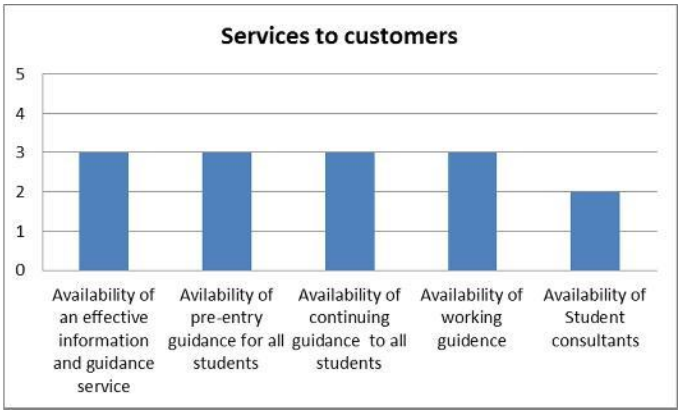

Figure (2): Services to customers

Learning resources, social and refreshment are represented in Figures (3) and (4), where availability of adequate and appropriate facilities needs improvements.

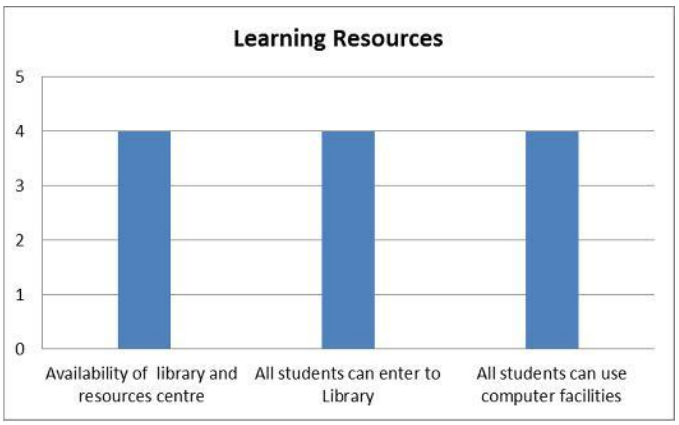

Figure (3): Learning Resources

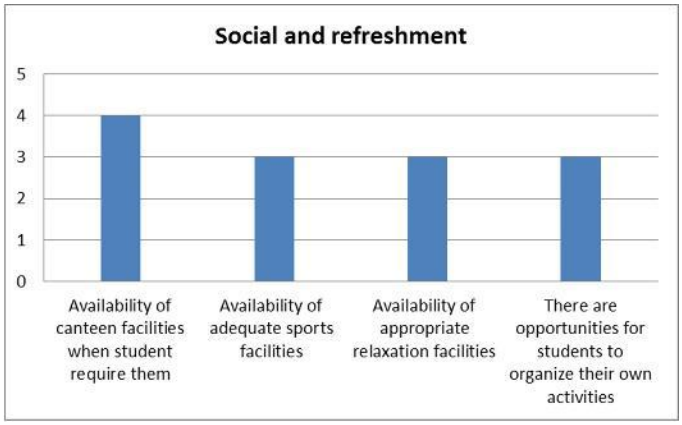

Figure (4): Social and refreshment

4- **Leadership**: The grades of quality indicators shown in Figure (5), (6), (7) aresystematic except the leading of innovation and creativity which needs improvement.

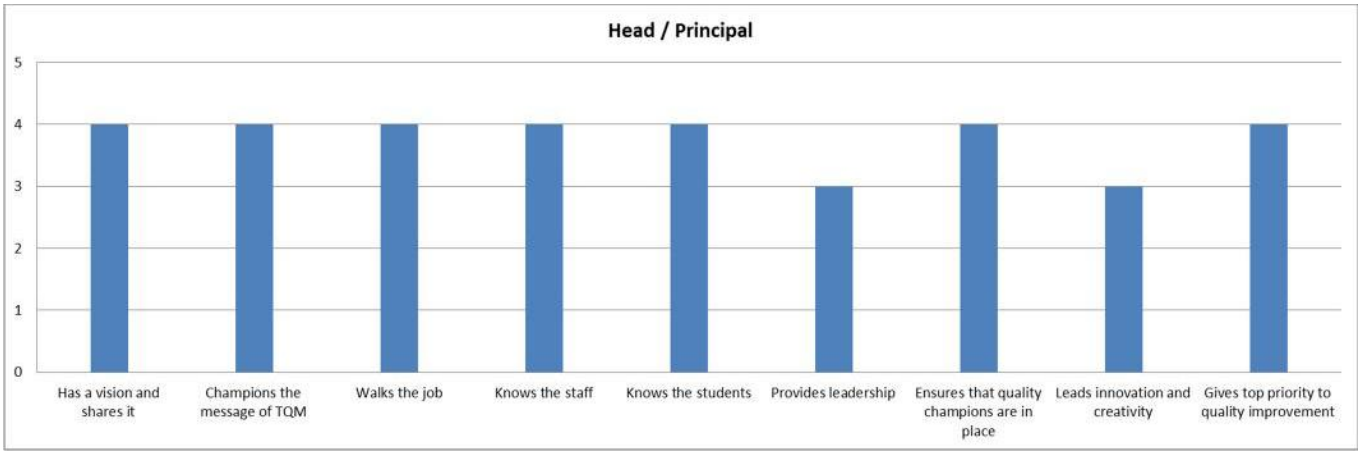

Figure (5): Leadership – Head /Principal

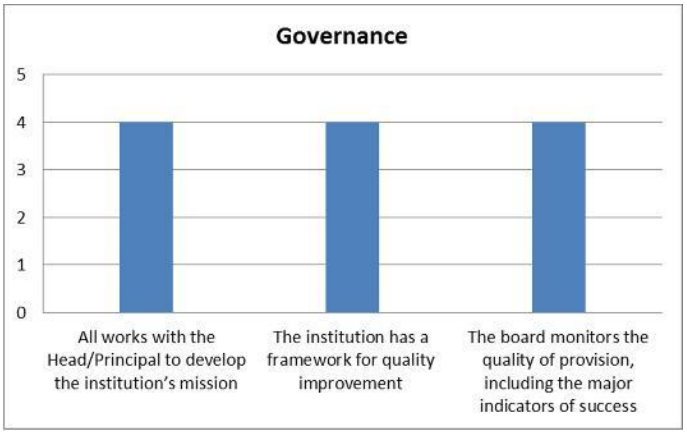

Figure (6): Governance

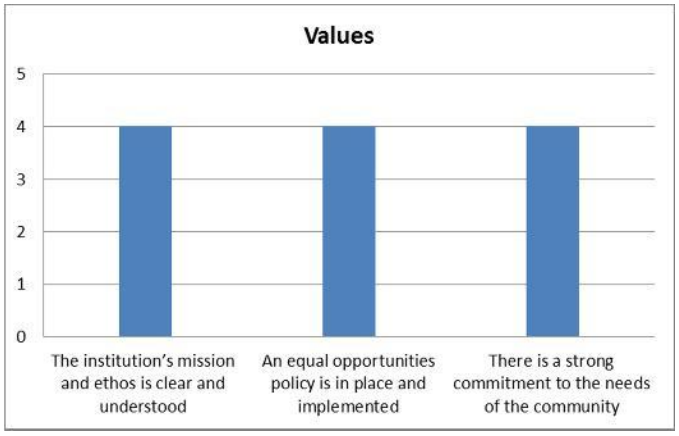

Figure (7): Values

4- **Physical environment and resources**:the grade of quality indicators for buildings, classrooms and workshops are shown in Figure (8) and Figure (9) which representing that they are in good state, but are not exciting to students.

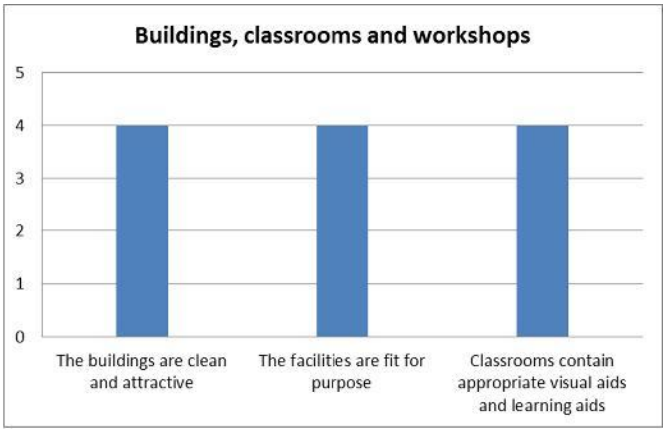

Figure (8): Buildings, classrooms and workshops

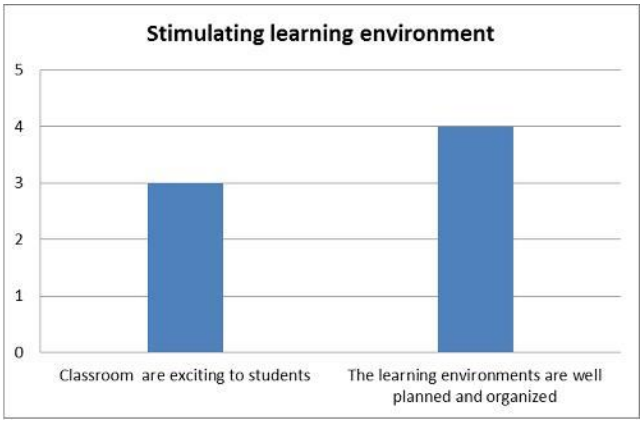

Figure (9): Stimulating learning environment

Figure (10) represents the quality indicators for health and safety which are systematic, only student perception/incident logs should be keeping.

Resource control and allocation quality indicators are shown in Figure (11), where improvement is needed on resources controlled by those who use them.

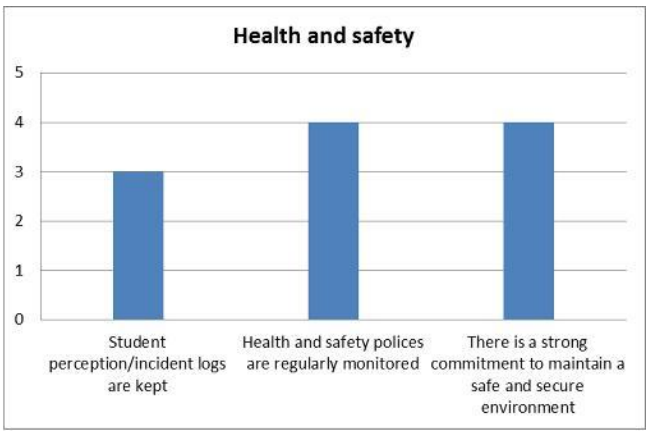

Figure (10): Health and safety

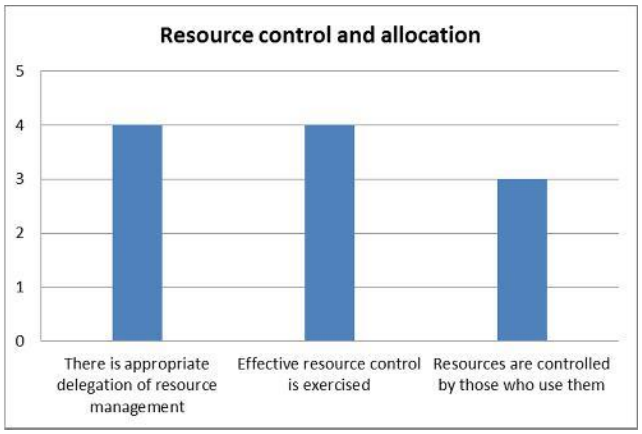

Figure (11): Resource control and allocation

5- **Quality costs**indicators represent that it should be regularly monitored and reported, where the quality indicators for this section is shown in Figure (12).

The appropriateness of the curriculum is systematic and need concentration on the development of new courses and programme contents.

Figure (12): Quality costs

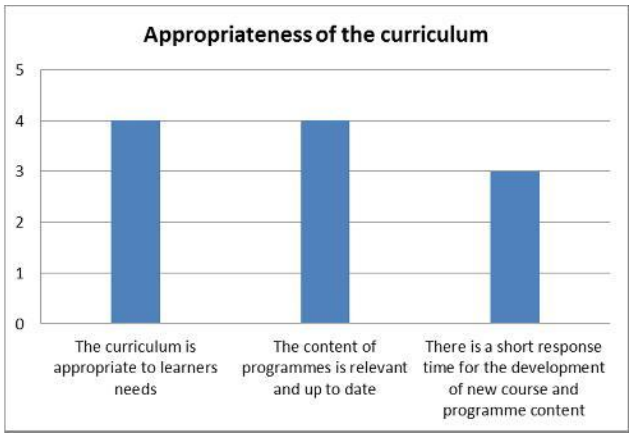

Figure (13): Appropriateness of the curriculum

The appropriateness of the learning methods needs improvements, teaching and learning strategy should be known by all staffs, reviewed and measured by a range of specified criteria and the recognition of prior learning should be available, quality indicators grade are shown in Figure (14).

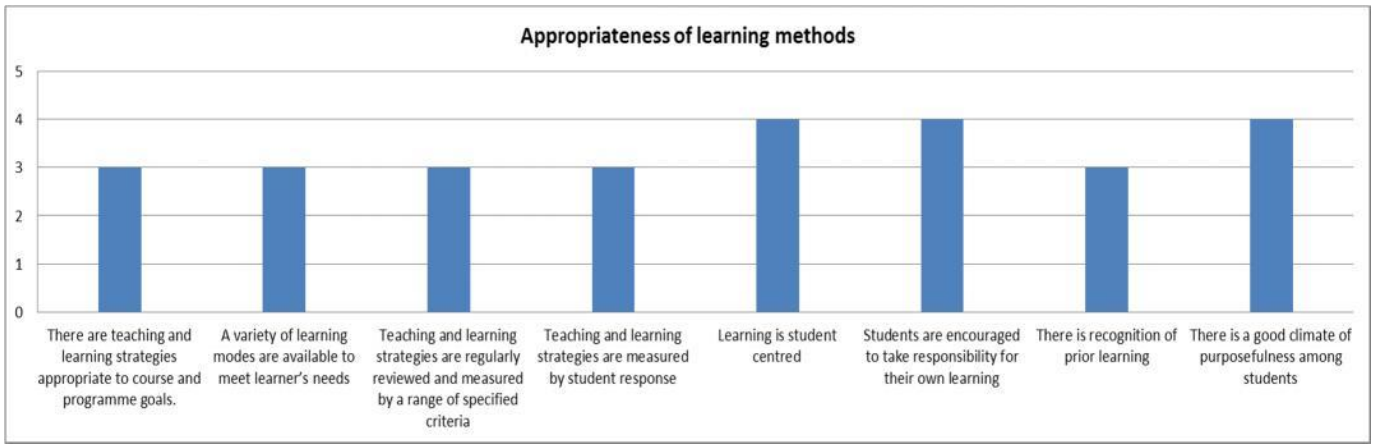

Figure (14): appropriateness of the learning methods

Figure (15) represents the monitoring and evaluation for students, where the quality indicators are systematic for student feedback, appropriate questionnaires and using student feedback in policy making, and the institution formal system for review and evaluation need improvement.

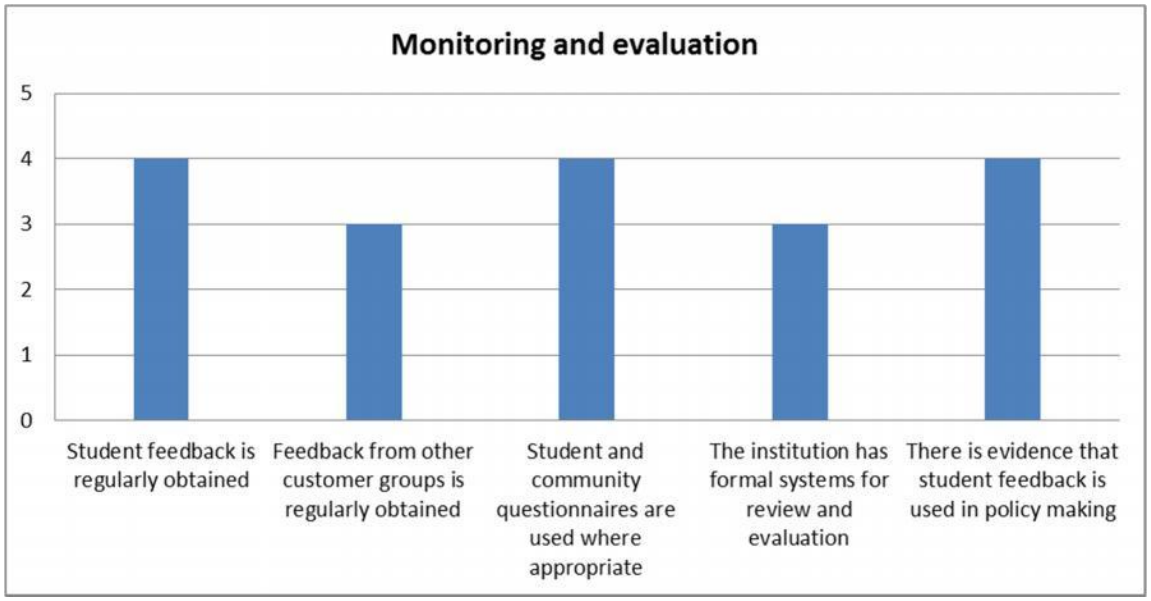

Figure (15): Monitoring and evaluation

Figure (16) represents the quality indicators for students' matter which need improvements.

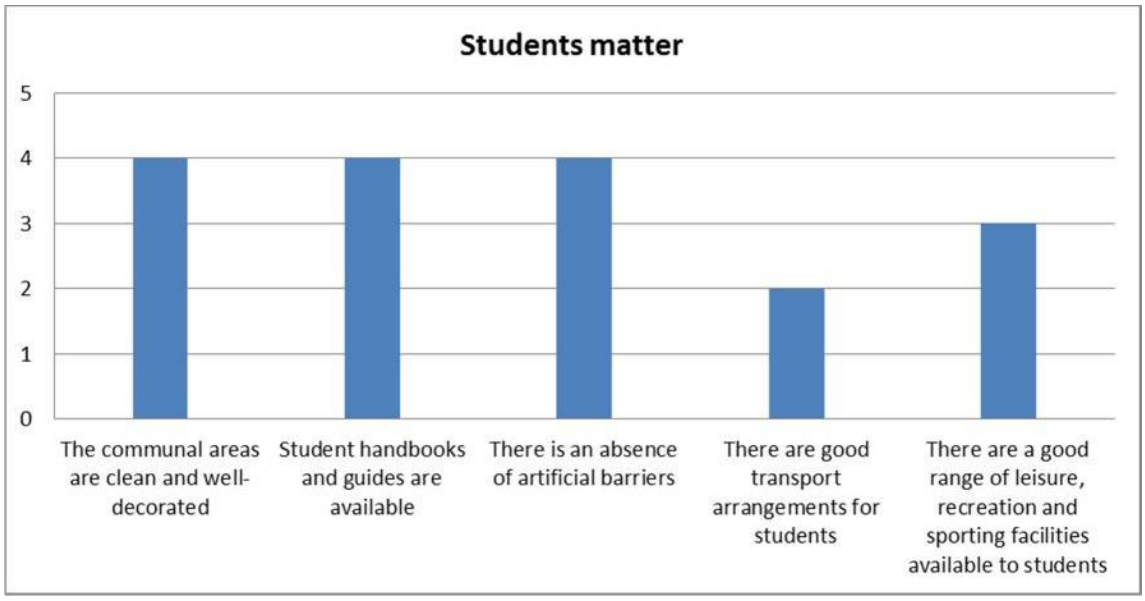

Figure (16): Students matter

The monitoring of student's progress and attendance is regularly held as well as tutorial provision is used effectively as shown in Figure (17).

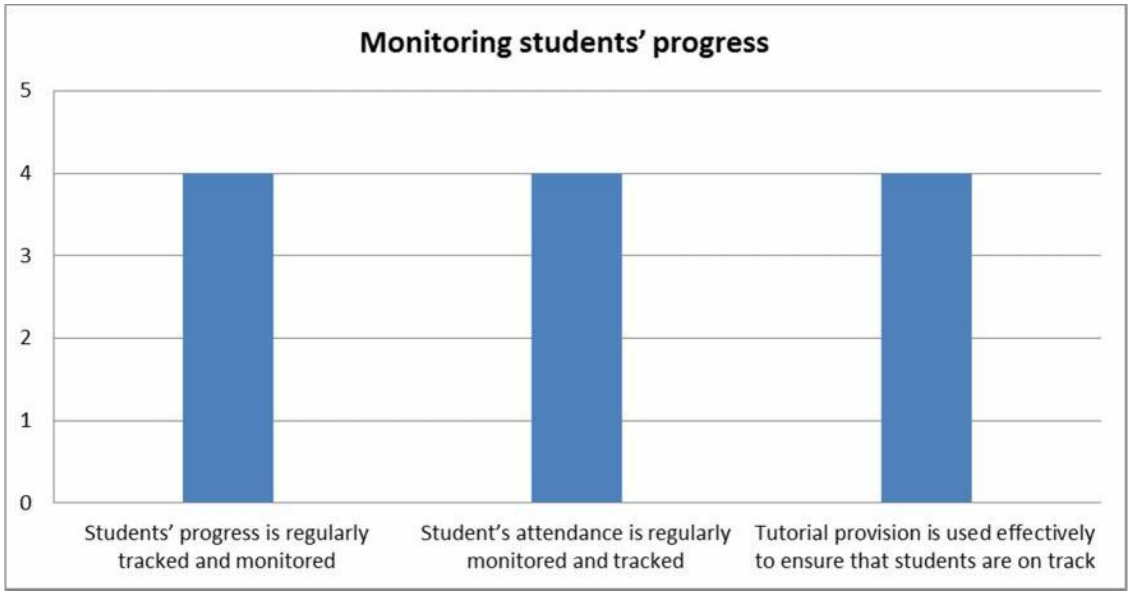

Figure (17): Monitoring student's progress

The students' satisfaction quality indicators are systematic as shown in Figure (18).

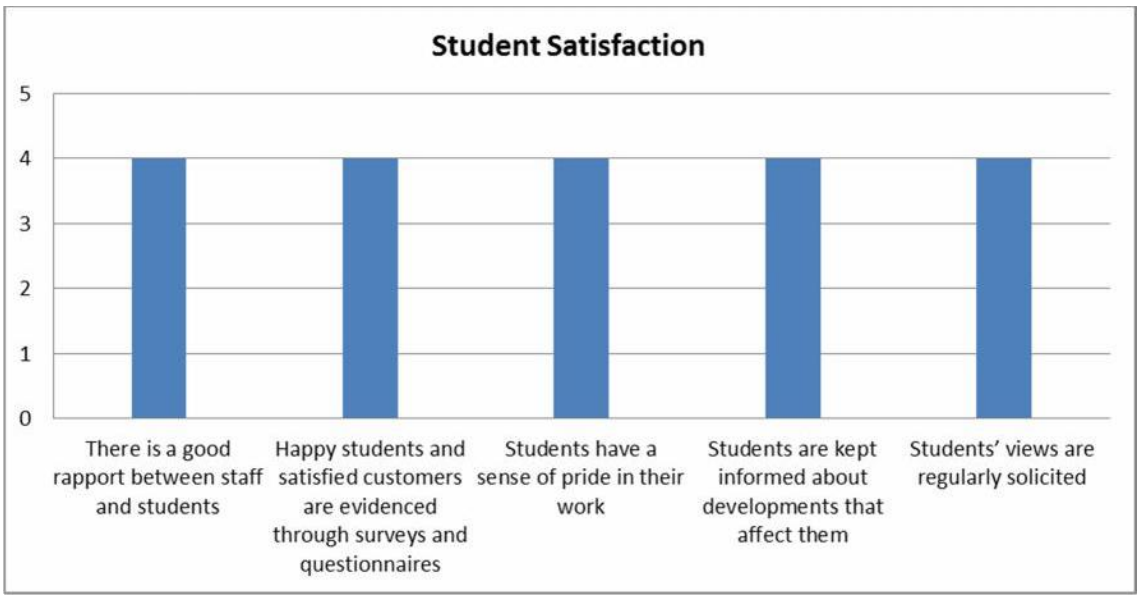

Figure (18): Student satisfaction

6- Staffs

Staffs attitude and motivation are systematic as shown in Figure (19).

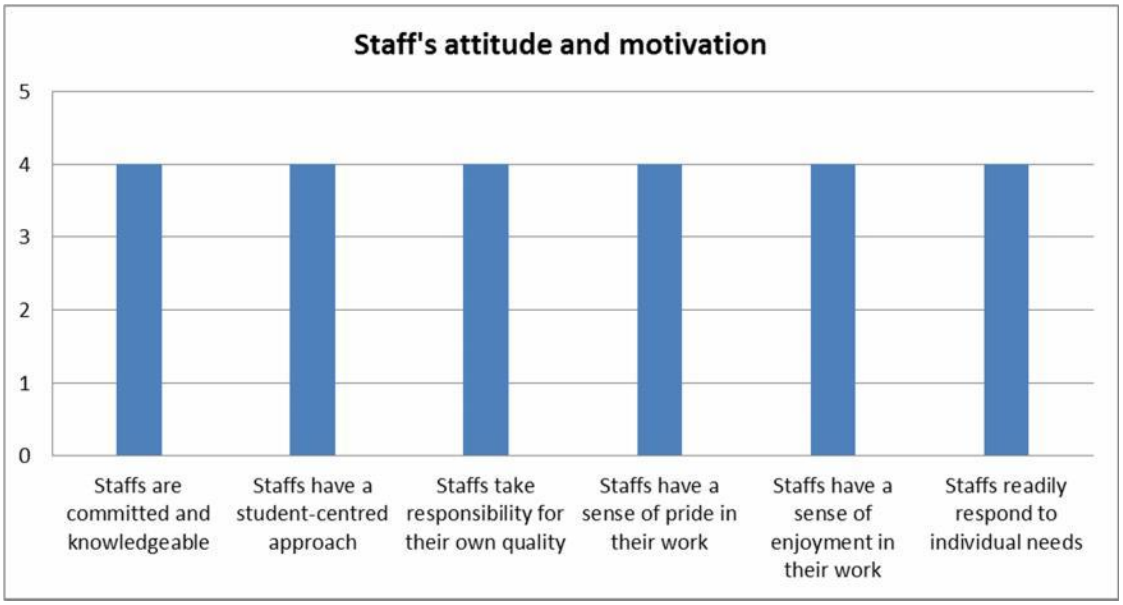

Figure (19): Staff's attitude and motivation

Staffs need training in the skills of teamwork as well as improving their idea of the limits of their authority as shown in Figure (20).

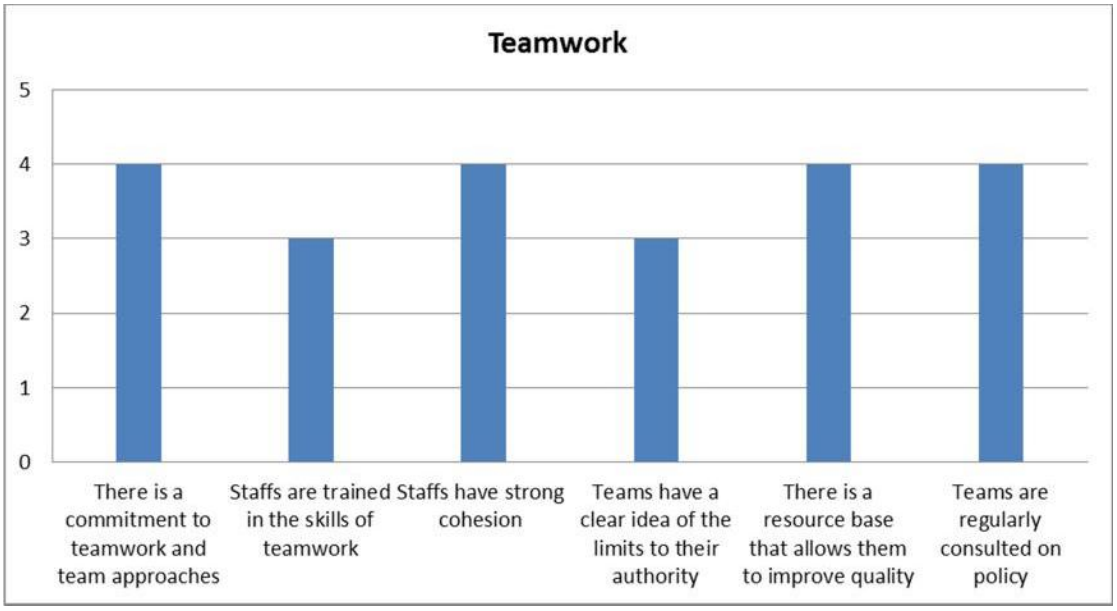

Figure (20): Team work

Staffs development and training need improvement according their needs as shown in Figure (21).

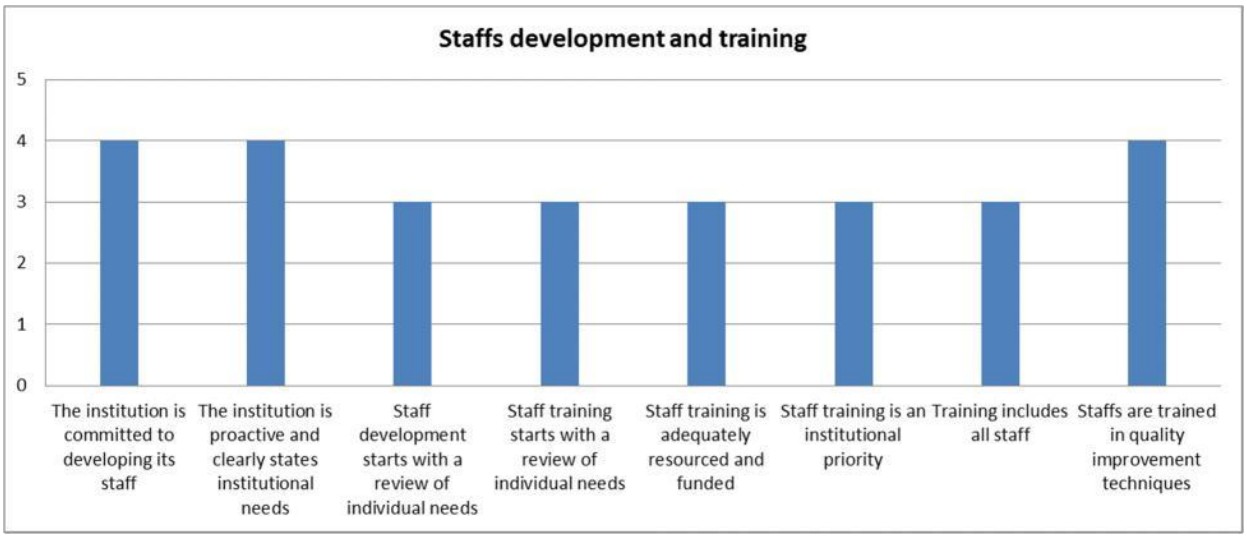

Figure (21): Staffs development and training

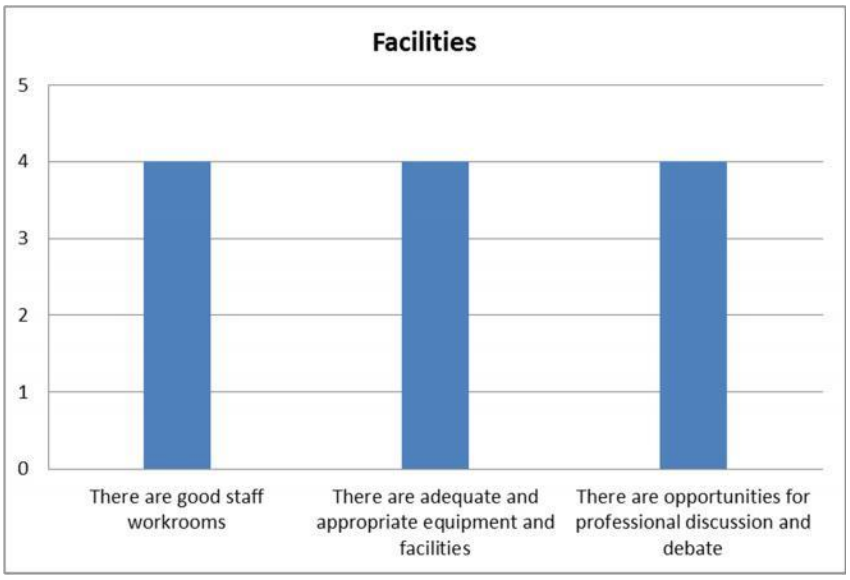

Figure (22): Facilities

7- Quality management system

Quality management system indicators represents that it should be improve the following:

- Assessments of each learner's knowledge and skill,
- Measures of each learner's motivation for meeting requirements,
- Validation of curriculum to meet both career and education requirements, and
- Systematic monitoring of all processes related to each learner's proficiency.

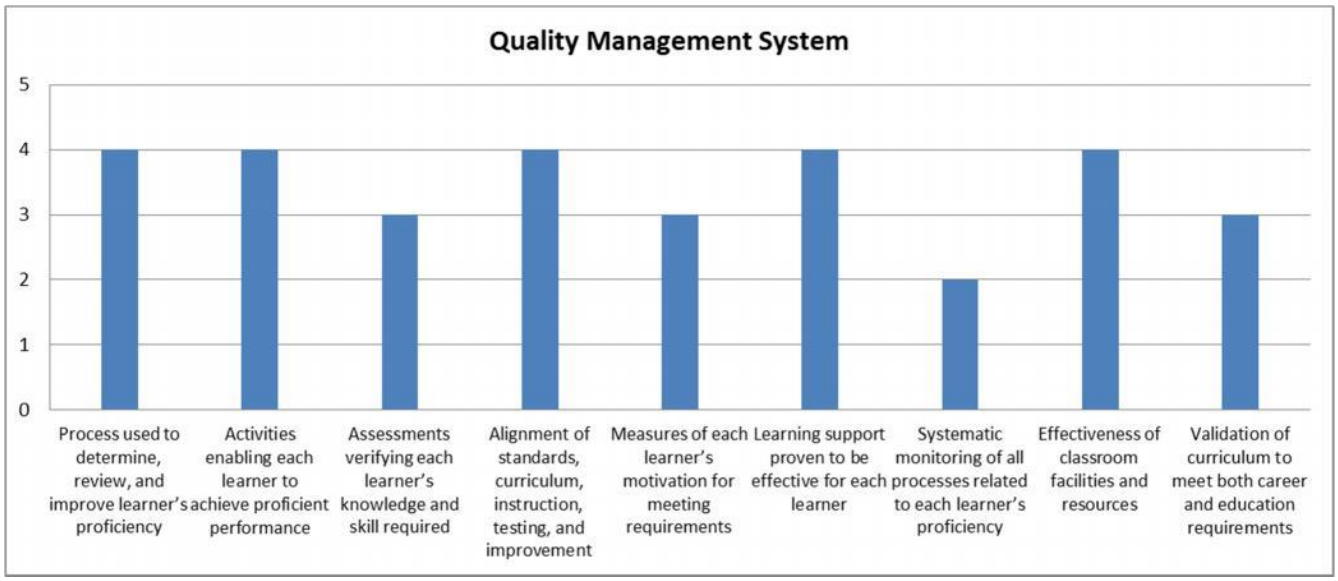

Figure (23): Quality management system indicators

8- **Measurement, Analysis and Improvement**: as shown in Figure (24) the related indicators need improvement as following:

- Follow-up processes to provide information to community members,
- Verified responses to community needs,
- System goals related to the needs of your community priorities.

As well as the other quality indicators need improvement, in summary the university should concern on measurement, analysis and improvement.

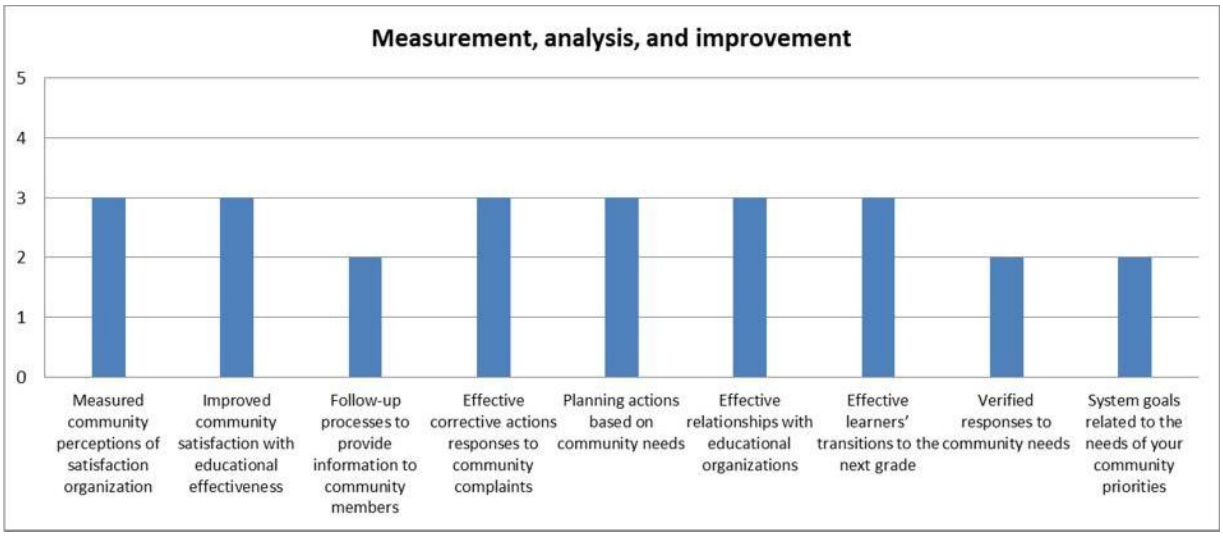

Figure (24): Measurement, analysis and improvement indicators

9. Organization

The Strategic Planningof the university Should be written and known by all staff As shown in Figure (25).

Figure (25): Organization – Strategic planning

Knowledge management quality indicators are shown in Figure (26), where improvement is needed to managing knowledge through techniques such as learning stories.

A range of quality tools and techniques should be used to improve Quality techniques as well as teams should be formed to tackle quality issues as shown in Figure (27).

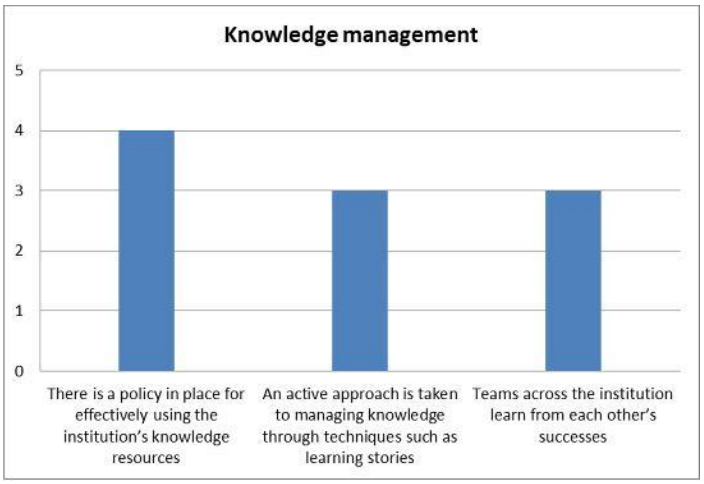

Figure (26): Knowledge Management

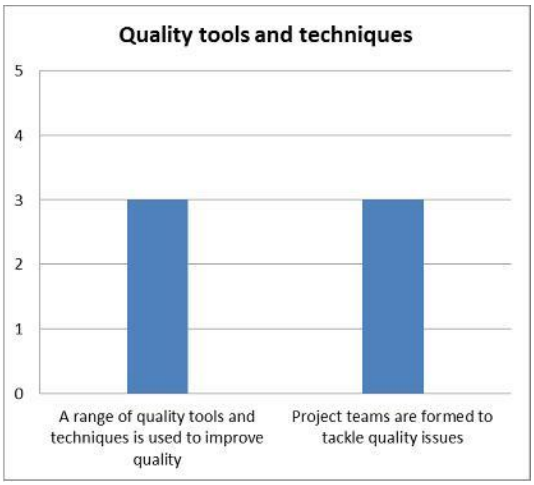

Figure (27): Quality Tools and techniques

Figure (28) represents the quality indicators for the organizational culture, where the organization should improve its commitment to peer evaluation and review and teamwork.

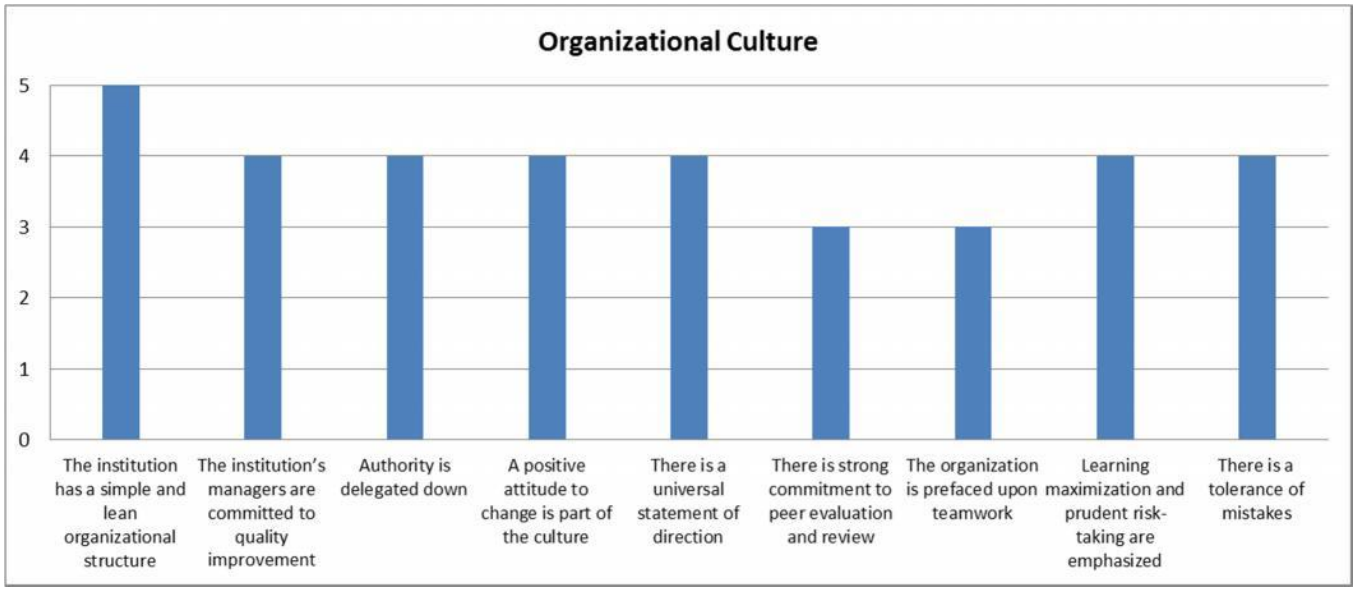

Figure (28): Organizational Culture

Communications indicators represents that it needs improvement for the mutuality in communications and the communications should be from bottom-up not just top-down.

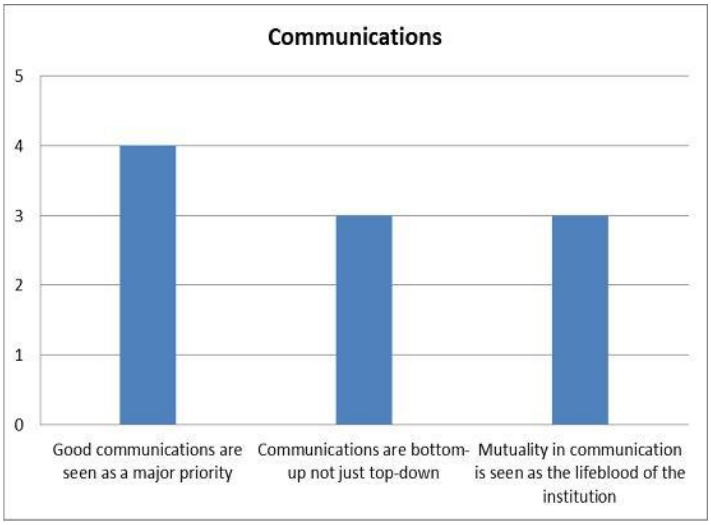

Figure (30): Communications indicators

10-Standards

Hard standards: The quality indicators represents that the university should improve its hard standards for the following:

- The excellence exam for the successes students.
- The retention rates for the students.
- Effective use of resources and measures of value-added capabilities.
- The effective using of the budgetary control.

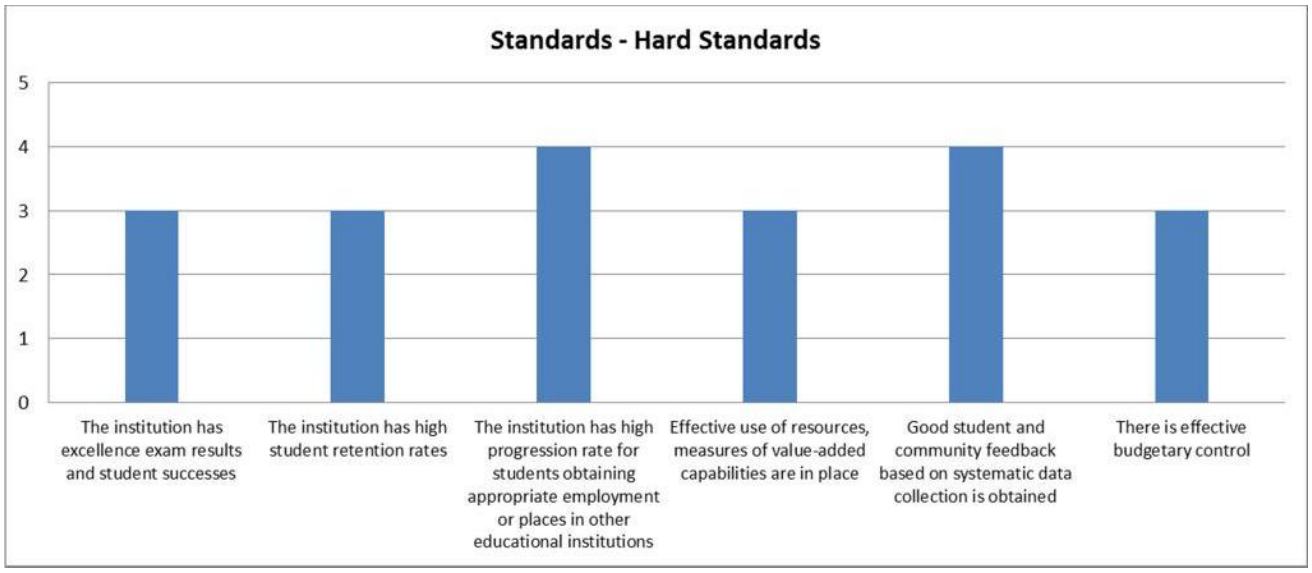

Figure (31): Hard Standards

Figure (32) represents the soft Standards which need improvements as well as benchmarking.

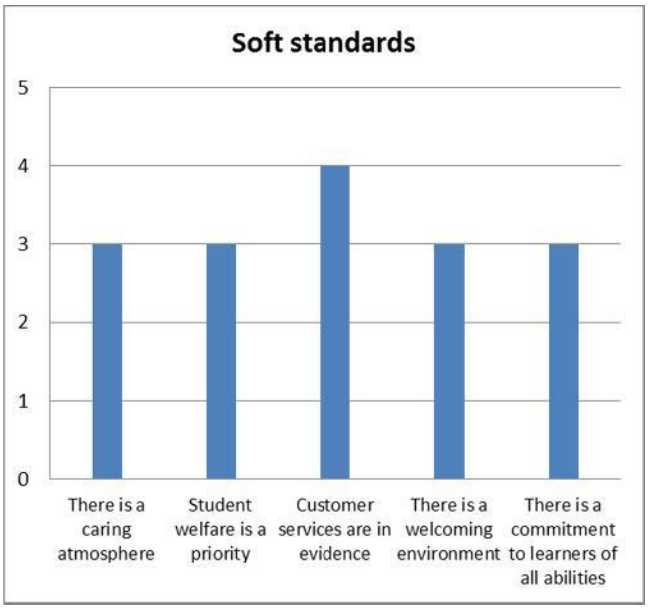

Figure (32): Soft Standards

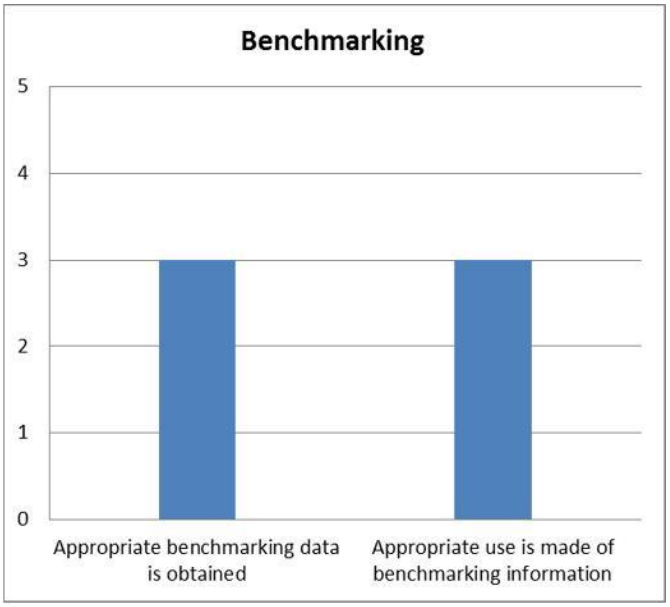

Figure (33): Benchmarking

Figure (34) represents the value added quality indicators, the university should use the value-added data as part of benchmarking, measure the value added to set students targets.

The self-assessment quality indicators represent that the university must cycle back data into improvement initiatives. The university has to put the self-assessment settings in place as shown in Figure (35)

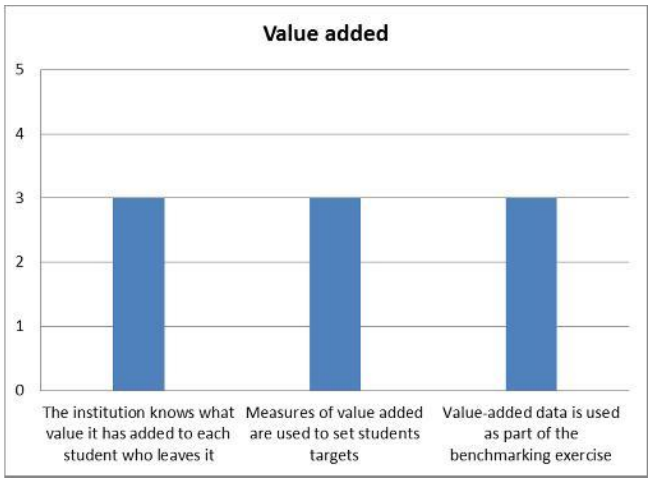

Figure (34): value added

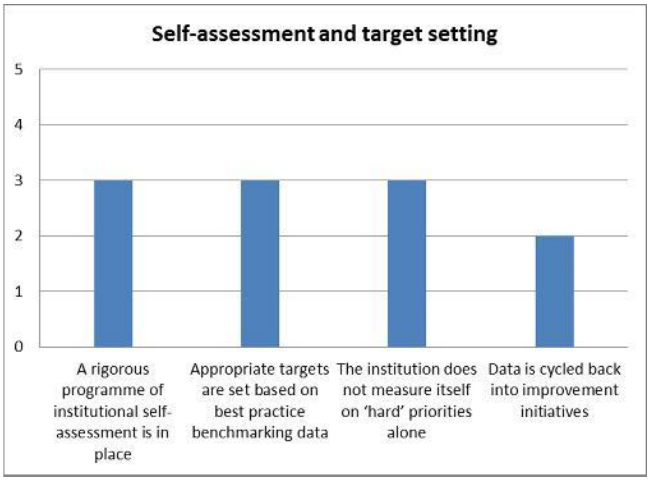

Figure (35): Self-assessment and target setting

4. General recommendations

- The LUHSAT university should improve its facilities to be adequate and Appropriate.

1- Services to customers generally need improvement, by availability of student consultants, pre-entry guidance, effective information's and working guidance.

2- The leading of innovation and creativity for leadership needs improvement.

3- Health and safety logs should be documented.

4- Quality costs indicators should be regularly monitored and reported.

5- The appropriateness of the curriculum is systematic and need concentration on the development of new courses and programme contents.

6- The appropriateness of the learning methods need improvements, teaching and learning strategy should be known by all staffs, reviewed and measured by a range of specified criteria and the recognition of prior learning should be available.

7- The institution formal system for review and evaluation need improvement.

8- Staffs need training in the skills of teamwork as well as improving their idea of the limits of their authority.

9- The following quality indicators need improvement:

   - Assessments of each learner's knowledge and skill.
   - Measures of each learner's motivation for meeting requirements.
   - Validation of curriculum to meet both career and education requirements, and
   - Systematic monitoring of all processes related to each learner's proficiency.

5. Conclusions

From the self-assessment questionnaire which had been done on LUHSAT, the obtained results have reflected to what extent are Libyan Private Universities applying requirements of ISO in Education IWA 2:2007 and ISO 9001:2015 standards in order to implement TQM. The obtained results represent that the LUHSAT needs more attention to the application of TQM. Several quality indicators had led to improve the system of work. The most important quality indicators should be improved such as services to customers, by availability of student consultants, pre-entry guidance, effective information's and working guidance, availability of adequate facilities, quality costs indicators should be regularly monitored and reported, validation of curriculum to meet both career and education in addition to systematic monitoring of all processes related to each learner's proficiency.

6. References

1. Bhalla, R. "Study on Indian Higher Education: A TQM perspective" International Refereed Research Journal, Vol. – III, Issue–4(2), (October 2012).
2. Das, S. "Possibilities of TQM (Total Quality Management) in the Higher Education in India", GRA - Global Research Analysis, Volume: 2 | Issue : 8 | Aug 2013.
3. Guidelines for the application of ISO 9001:2000 in education, https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:iwa:2:ed-2:v1:en.
4. Hou, A. "Mutual recognition of quality assurance decisions on higher education institutions in three regions: a lesson for Asia", High Educ, Pup. Online (May 2012).
5. Lobr, S. "Red Beads and Profound Knowledge: Deming and Quality of Education" Education Policy Analysis Archives Vol. 23 No. 80, August 24th, 2015.
6. Ozturgut, O. "Quality Assurance in Private Higher Education in China". Current Issues in Education, volume 14 no. 3, (2011).
7. Patrut, B. "Education in Accounting using an Interactive System", March 2010 Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/21325/
8. Pineda, A. "Total Quality Management in Educational Institutions: Influences on Customer Satisfaction", Asian Journal of Management Sciences and Education, Vol. 2 No. 3, July 2013.
9. Sallis, E., "Total Quality Management in Education", UK, Kogan, 2012.
10. Schwab, K. "The Global Competitiveness Report 2014–2015", World Economic Forum, (2014).
11. Tsegaye, K. "The Place of Private Higher Education in Regional Institutions in Africa", The Journal of Pan African Studies, vol.8, no.7, (October 2015).
12. Why the level of education remains weak in many Arab countries? (BBC, May 2015). Author. Retrived from http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/05/150519_comments_arab_education.
13. Zubair, S. "Total Quality Management in Public Sector Higher Education Institutions" Journal of Business & Economics, Vol.5 No.1 (June 2013) pp. 24-55.

رعاية المعاقين عقليًا وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية

د. فاطمة جمعة محمد الناكوع
قسم الخدمة الاجتماعية / كـلية الآداب

المقدمة:

إن موضوع التنمية أصبح يمثل مكانة الصدارة والاهتمام في العلوم الاجتماعية ويزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث التي أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها نحو الآخذ بأساليب التقدم والتحديث.
ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم في تحديدهم لمفهوم التنمية وأبعادها ومعوقاتها حيث يرى المهتمون بالتربية أن الجهل هو العامل الرئيس في التخلف وأن الكثير من أسباب أمراض المجتمع وتخلفه مرجعه إلى الجهل.
ويهتم مفهوم التنمية الاجتماعية بتنمية العلاقات والروابط الاجتماعية القادمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده ورفع مستوياته الاجتماعية والثقافية والصحية وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وحثه على التعاون مع أعضاء المجتمع للوصول إلى حياة أفضل.
حيث إن الخدمة الاجتماعية من المهن المساعدة في إحداث التنمية الاجتماعية العامة والتي ترقى بخدمات وبرامج المجتمع حتى يتمكن جميع الأفراد بمن فيهم فئة ذوي الاحتياجات الخاصة بالاستفادة من هذا البرامج والخدمات.
وعليه يجب التأكيد على أهمية توظيف الخدمة الاجتماعية على العمل مع المؤسسات الاجتماعية من أجل تحقيق أفضل مستويات النمو الاجتماعي والنفسي للمتخلفين عقليًا وتفاعلاتهم مع المجتمع بشكل مناسب والمشاركة في الحياة على مختلف صورها.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في رعاية المعاقين عقليًا وعلاقته بالتنمية الاجتماعية حيث تعتبر الإعاقة العقلية "جانبًا اجتماعيًا تتمثل في الصعوبة التي تعانيها هذه الفئة في تأدية دورها في المجتمع، وقد تكون هذه ناتجة عن مقدرة ذوي الاحتياجات الخاصة في تأدية واجباتهم في مجالات الحياة بالسهولة ذاتها التي يؤديها الأفراد داخل الحياة الاجتماعية" الأسوياء" (1).
لذا تعتبر فئة المعاقين عقليًا هم من ضمن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة التي تجد صعوبة في تأدية واجباتها في مجالات الحياة مثل الواجبات التي يؤديها الأفراد العاديين.

---

[1]- حنان بلقاسم المقرحي، مستوى الأداء الاجتماعي للأطفال المختلين عقلياً في إطار الرعاية الإيوائية والرعاية النهارية، شعبة الدراسات العليا، رسالة ماجستير منشورة، 2005م، ص 6.

"ويذهب أصحاب النظرة الحديثة إلى أنه في الإمكان تنمية قدراتهم المختلفة إذا ما توفرت لهم الرعاية المناسبة، داخل المؤسسات الخاصة بهم ورغم أن مجال رعاية المختلفين ذهنياً مازال حديث العهد في ليبيا شأنه في ذلك شأن أغلب الدول النامية، إلا أنه ينبغي الإشارة بأن هناك جهوداً مبذولة لدعم هذا الاتجاه، واهتمامًا متزايدًا لمساعدة هذه الفئة باعتبارها شريحة من شرائح المجتمع، وموردًا من الموارد البشرية التي ينبغي تنمية قدراتها ورعايتها"(1).

وحيث أن الدول التي تسعى للتنمية الاجتماعية لابد وأن تهتم بالعنصر البشري لأنه يمثل الركيزة الأساسية لكافة عمليات التنمية لذلك لابد من الاهتمام بالمعوقين ذهنياً باعتبارهم عنصر بشري وجزء من المجتمع لديهم قدرات واستعدادات وإمكانيات يمكن تنميتها وتطويرها ليتم الاستفادة منهم وذلك من خلال مجموعة من البرامج والخدمات المقدمة لهم في المؤسسات الخاصة بهم.

ومن الأسباب التي جعلت الباحثة تبحث في هذا الموضوع هو قلة الدراسات والتي من بينها دراسة حسين محمد سويسي 2003 (برامج وخدمات التنمية الاجتماعية وأثرها في رعاية الأطفال المتخلفين ذهنياً) (2)، ودراسة خديجة مسعود محمد 2005م أثر ممارسة الخدمة الاجتماعية مع أسر المتخلفين عقلياً في اكتساب المتخلفين عقلياً مهارات الحياة اليومية) (3)، ودراسة حنان بلقاسم المقرحي 2006م (مستوى الأداء الاجتماعي للأطفال المتخلفين عقلياً في إطار الرعاية الإيوائية والرعاية النهارية) (4)

والتي أكدت على أهمية هذه الفئة وأهمية دورها في النهوض بالمجتمع وخاصة إذا ما تم الاهتمام بها ورعايتها أسرياً ومجتمعياً وخاصة وأن اختلاف درجات الذكاء (مستوى التخلف العقلي) قد لا يعني فقدانها بالكامل وبالتالي فإن لتنمية هذه الفئة اجتماعياً دور هام في مساعداتهم على تحقيق ذواتهم وتحقيق الذات المجتمعية في مجتمعاتهم التي ينتمون إليها.

أهمية البحث:

الخدمة الاجتماعية تسهم في أحداث التنمية الاجتماعية لذلك فهي تهتم بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بتطوير البرامج والخدمات التي تعمل على تنمية قدراتهم واستعداداتهم، والقائمين على تنفيذ هذه البرامج والخدمات ومن هنا تفتح أهمية هذا البحث المجال المزيد من الدراسات في هذا الجانب وإثارة المهتمين بهذه الفئة أيضاً إثراء المكتبة العلمية بالمعلومات.

أهداف البحث:

1. التعرّف على مدى الاهتمام بفئة المعاقين عقليًا.
2. التعرّف على مدى الفرق بين الإعاقة العقلية والمرض العقلي.
3. التعرّف على مدى اكتشاف الإعاقة العقلية في وقت مبكر.
4. التعرّف على دور الأخصائي الاجتماعي في التنمية الاجتماعية؟
5. التعرّف على أسباب الإعاقة العقلية.

تساؤلات البحث:

1- حسين محمد السويسي، برامج وخدمات التنمية الاجتماعية وآثرها في رعاية أطفال المختلين ذهنياً، شعبة الدراسات العليا ماجستير، 2003م، ص 3.

2 - حسين محمد سويسي، مرجع سابق.

3 - خديجة مسعود محمد، أثر ممارسة الخدمة الاجتماعية مع أسر المتخلفين عقلياً في اكتساب المتخلفين عقلياً مهارات الحياة اليومية، جامعة الفاتح، كلية الآداب، رسالة ماجستير، 2005.م.

4 - حنان بلقاسم المقرحي، مرجع سابق.

س. أهناك تطور من قبل المختصين في إطار الاهتمام بالمعاقين عقلياً؟
س. أهناك فروق واضحة بين الإعاقة العقلية والمرض العقلي؟
س. أيمكن التعرّف على الإعاقة العقلية في وقت مبكر؟
س. أ للأخصائي الاجتماعي دور في التنمية الاجتماعية؟
س. أهناك أسباب واضحة للإعاقة العقلية؟

منهج البحث:

استخدم في هذا البحث منهج تحليل المضمون باعتباره المنهج المناسب الذي يخدم طبيعة وأعراض ومتطلبات البحث، ويتكون مصطلح تحليل المضمون من جزأين: الأول هو التحليل والثاني هو المضمون، وكلمة التحليل تعني تفحص عن وعي وانتباه بما يميز بين الدقيق والأدق منه، والمضمون هو المكمن الدلالي الذي تتمركز عليه الفكرة أو القيمة أو النص أو الخطاب، وما يحمله من معنى للمفاهيم التي يتم عرضها أو أقولها أو كتابتها"(1).

مصطلحات البحث:

1.الرعاية:

"هي نسق متكامل من الخدمات والبرامج الحكومية أو الأهلية أو الدولية لمساعدة الذين عجزوا عن إشباع حاجاتهم الضرورية ليسود التفاعل الإيجابي مع مجتمعهم في نطاق النظم الاجتماعية القائمة لتحقيق أقصى تكيف ممكن مع البيئة الاجتماعية"(2).

تعريف هيئة الأمم المتحدة للرعاية الاجتماعية:

" بأنها النشاط النظم الذي يهدف إلى إحداث التكيّف الناضج بين الأفراد وبين بيئتهم الاجتماعية ويتحقق هذا الغرض عن طريق استخدام الأساليب والرسائل التي تصمم من أجل تكيّف الأفراد والجماعات والمجتمعات من مقابلة حاجاتهم وحل مشكلاتهم عن طريق التعاون لتطوير وتنمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية".

التعريف الإجرائي للرعاية الاجتماعية: بأنها نسق الخدمات الذي يقدم لكل من عجز عن أداء وظائفه الاجتماعية ومساعدتهم على تحقيق أعلى مستوى من مستويات التكيف بينهم وبين بيئاتهم الاجتماعية تحقيقاً للتفاعل الإيجابي بينهم وبين باقي أفراد المجتمع.

2. ذوي الاحتياجات الخاصة:

يقصد به "الفرد الذي يحتاج طوال حياته أو خلال فترة من حياته إلى خدمات خاصة كي ينمو أو يتعلّم أو يتدرّب أو يتوافق مع متطلبات حياته اليومية أو الأسرية أو الوظيفية أو المهنية، ويمكن بذلك أن يشارك في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما يستطيع بأقصى طاقة باعتباره مواطنًا"(3).

التعريف الإجرائي لذوي الاحتياجات الخاصة: وهم الأفراد الذين يعانون من نقص بعض أو أغلب أو كل قدراتهم بما يجعلهم في حاجة إلى خدمات خاصة ليتكمنوا من ممارسة حياتهم وبما يحقق لهم اشباع حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي مشاركتهم مع الأسوياء في بناء مجتمعاتهم.

---

[1]- عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة). بيروت: دار الكتاب المتحدة، 2006م، ص 161.

[2]- محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية لكبار السن. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص 20.

[3]- حنان بلقاسم المقرحي، مرجع سابق، ص 11.

3.الإعــاقة:

هي "المحدودية أو غياب القدرة " ناتج عن خلل" على القيام بالنشاط بالشكل الذي يعتبر في الحدود الطبيعية للإنسان.

هي كل ما من شأنه أن يقيد حرية الفرد في المجتمع في القيام بإحدى أو بعض الوظائف الأساسية في الحياة اليومية بطريقة طبيعية نتيجة لقصور جسماني أو حسي أو عقلي أو إصابة ذات طبيعة فسيولوجية أو تشريحية، أي أنها في مجموعة من شأنها أن تحد من قيام الفرد بأدواره على الوجه الأكمل".(1)

أيضًا الإعاقة هي عبارة عن عدم قدرة الفرد على الاستجابة للبيئة أو التكيّف معها نتيجة مشكلات سلوكية أو جسمية أو عقلية والعجز هو الذي يسبب هذه المشكلات عند تفاعل الفرد المصاب به مع البيئة.(2)

التعريف الإجرائي للإعاقة: وهي عدم قدرة بعض الأفراد على التفاعل مع بيئاتهم بشكل سليم وذلك بسبب بعض المشكلات الصحية والتي قد تشمل الجسم والعقل والنفس وبالتالي يعدون من ضمن فئة غير الأسوياء مما يحد قدراتهم عن القيام بواجباتهم تجاه أنفسهم ومجتمعاتهم على الوجه الأكمل.

4.المعــاق:

يرى المجتمع الليبي بأن المعاق "هو كل شخص يعاني من نقص دائم يعيقه عن العمل كليًا أو جزئيًا وعن ممارسة السلوك العادي في المجتمع أو عن أحدهما فقط، سواء كان النقص في القدرة العقلية أو النفسية أو الجسدية وسواء كان خلقياً أو مكتسب"(3).

5.التخلّف العقلي:

يقصد بالتخلّف "الجمود وتوقف النمو وقد يكون عامًا يشمل جميع النواحي أو خاصاً يظهر من ناحية معينة كما للتخلّف الثقافي ويتميز بسيادة التقاليد البالية أو التخلّف العقلي أي النقص في درجة الذكاء".(4)

أيضًا هو حالة من العجز الاجتماعي تحدث عند النضج وتنشأ من توقف نمو الذكاء بسبب الوراثة التكوينية أو ناشئة عن ظروف بيئية مكتسبة.(5)

التعريف الإجرائي للتخلف العقلي: وهو تأخر الفرد في القدرة على التفكير والاستنباط والاشتقاق (نقص في الذكاء) وقد يكون ذلك نتيجة لأسباب صحية أو وراثية مما يؤثر على الفرد سلباً وهم بهذا البحث علماً بأن للتخلف العقلي درجات مما يستوجب الاهتمام بهذه الفئة والعمل على الاستفادة مما لديها من مهارات وقدرات وحسب كل مستوى من مستوى تخلفهم الذهني.

6. التنمية الاجتماعية:

---

[1]- أحمد محمد اضبيعة، مجالات الرعاية الاجتماعية. طرابلس: المكتبة العربية للكتاب، 2005م، ص- ص، 196-197.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، الرعاية الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2000م، ص 342.

[3]- أحمد محمد اضبيعة، المرجع السابق، ص – ص، 196-197.

[4]- خديجة مسعود محمد، أثر ممارسة الخدمة الاجتماعية مع أسرة المتخلفين العقلين في اكتساب المتخلفين عقلياً مهارات الحياة اليومية، شعبة الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 2005م، ص 13.

[5]- عبدالرحمن عيسوي، التخلف العقلي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002م، ص 14.

بأنها "محاولة إحداث تغيرات جوهرية إيجابية مستمرة متراكمة لتطوير الإنتاج ورفع كفاءته على مختلف المستويات من ناحية، وتقود أنماط متطورة من السلوك الاقتصادي الاجتماعي من ناحية أخرى".(1)

وتعني "التنمية الاجتماعية عند المتعلمين الاجتماعيين توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، والدخل الذي يوفر له احتياجاته، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والترويح المجدي، وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية".(2)

التعرف الإجرائي للتنمية الاجتماعية: وهي كل الجهود والموجهة والمخططة والتي تبدل للعمل على تنمية ما لدى الأفراد من مهارات وقدرات واستعدادات سواءً باكتشافها أو تأهيلها بما يجعلهم قادرين على بناء مجتمعاتهم وتطويرها وتطوير إمكانياتها الصحية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبالتالي تحقيق المستوى الأفضل للحياة.

التطور التاريخي للاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة:

وجد الأشخاص غير العاديين في كل العصور، ومنذ أقدمها، ولكن نظرة المجتمعات إلى الأفراد غير العاديين قد تختلف من عصر إلى آخر، تبعًا لمجموعة من المتغيرات والعوامل والمعايير، فقد كان التخلص من الأطفال المعوقين هو الاتجاه السائد في أيام اليونان والرومان باعتبارهم أفرادًا غير صالحين لخدمة المجتمع، أما في الوقت التي ظهرت فيه الديانات السماوية فقد كانت الرعاية والمعاملة الحسنة في الاتجاه السائد، إذ دعت الديانات السماوية على معاملة المعوقين بشكل إنساني، ولكن في بدايات القرنين السادس والسابع عشر ساد الاتجاه السلبي في معاملة المعوقين وبقي الحال كذلك حتى القرنين الثامن والتاسع عشر، ولكن بعد قيام حركات الإصلاح كالثورة الفرنسية والأمريكية، ظهرت الأفكار التي تنادي بحماية وتعليم المعوقين.

لقد بدأ الاهتمام بتربية المعوقين في القرن التاسع عشر في فرنسا، ثم امتد ذلك إلى عدد من الدول الأوروبية ومن ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت فئات الإعاقة البصرية والسمعية هي أولى الفئات التي حظيت بالرعاية والاهتمام ثم تلتها فئات الإعاقة العقلية والحركية، وقد كان شكل خدمات التربية الخاصة في ذلك الوقت ممثلاً في الحماية والإيواء (Protection) في الملاجئ (Asylums)، وذلك لحمايتهم أو حماية المجتمع الخارجي منهم، حيث يصعب عليهم التكيف معه، ثم تطورت تلك الخدمات وأصبحت تأخذ شكل تعليم الأطفال المعوقين مهارات الحياة اليومية (Daily Living Skills) في مدارس أو مراكز خاصة بهم، وعلى ذلك تعود جذور التربية الخاصة إلى نهايات القرن التاسع عشر، وفي القرن العشرين نمى ميدان التربية الخاصة في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية، والعربية فيما بعد(3) ، ولم يكن ذلك إلا نتيجة للتيارات التربوية والنفسية والطبية والسياسية في أوروبا، فقد كان للأطباء والمربين الأوائل أمثال فرويد ومنتسوي وبياجيه وبينيه وستارس آثاراً واضحة ساهمت في تقدم ميدان التربية الخاصة إلى ما هو عليه في الوقت الحاضر، كما كان للتقدم الواضح في ميادين علم النفس والتربية والاجتماع والطب والقانون آثار واضحة في موضوع طرائق قياس وتشخيص مظاهر الإعاقة من الناحيتين الطبية والنفسية، وإعداد البرامج التربوية والمهنية، وهكذا أصبح ميدان التربية الخاصة ميدانًا متخصصًا له جذوره الممتدة والمتصلة

---

[1]- محمد عبدالفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005م، ص 48.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002م، ص 14.

[3]- فاروق الوسام، مقدمة في الإعاقة العقلية. الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر، 1999م، ص 14.

بعلوم النفس والطب والتربية والأعصاب والاجتماع والقانون، كما أصبح أخصائي التربية الخاصة معلماً بارزاً من معالم تربية الأطفال غير العاديين في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وما يدلل على نمو ميدان التربية الخاصة اهتمام الدول النامية والمتقدمة بالأفراد غير العاديين، وتبدو على سبيل المثال مظاهر ذلك الاهتمام في ظهور العديد من الجمعيات والمنظمات والهيئات والمؤسسات، التي تعنى بالأفراد غير العاديين من حيث وسائل تشخيصهم ووضع البرامج التعليمية والعلاجية المناسبة لهم، كما يبدو ذلك الاهتمام في عقد المؤتمرات والندوات التي تعنى بالأطفال غير العاديين، وعقد الدورات التدريبية للعاملين في ميدان التربية الخاصة، وزيادة عدد المراكز والمدارس التي تعني بالأطفال غير العاديين، وظهور برامج جديدة في المدارس العادية تهتم بالأطفال غير العاديين مثل برنامج دمج الأكاديمي (Mainstemaing) والصفوف الخاصة الملحقة بالمدارس العادية ووحدات التربية الخاصة في المدارس العادية...، كما يبدو ذلك الاهتمام في البرامج الأكاديمية على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مجال التربية(1) الخاصة في عدد غير قليل في الجامعات الأمريكية المشهورة، وفي الدول الأوروبية والعربية.

الإعاقة العقلية والمرض العقلي:

الإعاقة العقلية:

تحدث الإعاقة العقلية قبل وأثناء وبعد الولادة خلال فترة النمو وقبل سن 18، والإعاقة العقلية قد تحدث نتيجة عوامل وراثية أو عوامل بيئية مكتسبة بسبب مرض أو فيروس أو اضطرابات أثناء التكوين أو إصابات مباشرة للدماغ تؤثر على وظائف الدماغ.

والإعاقة العقلية ليست مرضًا، وإنما هي حالة نقص في القدرة العقلية، وانخفاض في درجة الذكاء عن المتوسط وانخفاض في الأداء العقلي، وهذا النقص والانخفاض يرجع إلى حالة عدم اكتمال أو توقف أو تأخر نمو العقل لأسباب تحدث في مراحل النمو الأولى منذ لحظة الإخصاب حتى سن المراهقة.

المرض العقلي:

"يحدث المرض العقلي في أي مرحلة من مراحل العمر بلا حدود، وعادة يحدث بعد سن المراهقة، وفي معظم الحالات يحدث المرض العقلي للفرد بعد مروره بخبرة فشل في تعامله مع بعض عناصر البيئة التي يعيش فيها، أو بعد فشل الفرد في التعامل مع أشخاص بعينهم، أو عجز الفرد عن حل بعض المشكلات"،(2) وقد يحدث نتيجة لمغالاة الفرد في طموحاته وتوقعاته بما لا يتلاءم مع قدراته وإمكاناته فيجد نفسه عاجزاً عن تحقيق تلك الطموحات ويفشل في الوصول إلى تلك التوقعات.

وقد يحدث المرض العقلي للشخص الذي يشعر دائمًا أن الآخرين يرونه غير كفء وغير قادر على عمل معين، وتكرار تلك المواقف في حياة الفرد تؤدي به إلى الإتيان بأنماط غير سوية من السلوك الانفعالي مثل: الاكتئاب والانسحاب والعدوانية والانطواء والعزلة....، وغير ذلك.

---

[1]- المرجع السابق، ص 15.

[2]- أحمد وادي، الإعاقة العقلية (أسباب- تشخيص- تأهيل).الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،2003م، ص 73.

ومن أهم ما يميز المرض العقلي "أنه يحدث بعد اكتمال نمو العقل، وإن العجز الظاهر في الأداء العقلي لدى الشخص المريض عقلياً يرتبط بفترة المرض فقط وبعد الشفاء يعود الفرد إلى حالته العقلية السوية قبل الإصابة بالمرض العقلي".(1)

التخلف العقلي من ناحية نسبة الذكاء:

يعد التخلف العقلي عند كلًا من (إبراهيم وجيه محمود، وإدجرتون) أن المتخلفون عقليًا يمثلون فئة من الناس وقف نموهم العقلي عند مستوى أقل بكثير من ذلك الذي يبلغه النمو العقلي لغالبية الناس في نفس العمر الزمني.

كما يرى (كمال مرسي) إنه يجب ألا نعتمد على نسبة الذكاء للتعرف على حالات التخلف العقلي وذلك لعدة اعتبارات تتمثل في:

- أنه إلى الآن لم نصل إلى اختبارات الذكاء التي لها درجة من الدقة ويمكن أن نعتمد عليها في تحديد المتخلفين عقلياً.
- إن الذكاء لا يكفي وحده لأن يعرف التخلف العقلي في ضوئه.(2)
- وذلك لأن التخلف العقلي لا يرتبط بنسبة الذكاء فقط، بل تنعكس آثاره على جميع مظاهر الشخصية.

ومن ناحية الصلاحية الاجتماعية:

من أوائل العلماء الذين اتجهوا هذا الاتجاه (دول) Doll حيث حدد المتخلف بأنه:

- غير كفء من الناحية الاجتماعية.
- دون الأسوياء في القدرة العقلية.
- يبدأ التخلف في الظهور منذ الولادة أو في سن مبكرة.
- يظل متخلفاً عند بلوغه سن الرشد.
- يرجع تخلفه العقلي لعوامل تكوينية في الأصل إما وراثية أو نتيجة للإصابة بمرض.
- لا يمكن شفاء التخلف العقلي.
- وقد يؤخذ على تحديد (دول) Doll أنه يؤكد أن حالات التخلف العقلي غير قابلة للشفاء، إلا أن لدى المتخلف عقلياً قدرات وإمكانيات محدودة يمكن الاستفادة منها إذا ما توفرت له البيئة السوية التي تسمح له بنمو قدراته وإمكانياته المحدودة.

ومن ناحية القدرة على التعلم:

يحدد كلًا من (فؤاد البهي السيد وكيرك) التخلف العقلي بأن "المتخلفين عقليًا هم الذين لا يستجيبون أبداً استجابات إيجابية للمنهج الدراسي".(3)

إلا أنه يجب ألا نعتمد على التحصيل الدراسي فقط كمحك وحيد للتعرف على المتخلفين عقلياً، وذلك لأنه إذا كان جميع المتخلفين عقليًا فاشلين في التحصيل الدراسي، فليس جميع الفاشلين في مدارسهم متخلفين عقليًا.

ومن ناحية الجانب الطبي:

---

[1]- المرجع السابق، ص 73.

[2]- سمية طه جميل، التخلف العقلي (إستراتيجيات- مواجهة الضغوط الأسرية)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2003م، ص14.

[3]- المرجع السابق، ص-ص، 15-16-17.

يرى (بينوا) أن التخلف العقلي هو "الضعف في الوظيفة العقلية ناتج عن عوامل أو محددات داخلية في الفرد أو عن عوامل خارجية بحيث تؤدي إلى نقص في القدرة العامة للنمو وفي التكامل الإدراكي والفهم".(1)

ويحدد من ناحية عدة مظاهر:

كما حدد (هيبر) أن التخلف العقلي هو حالة تتميز بمستوى وظيفي عقلي دون المتوسط يبدأ أثناء فترة النمو وتصاحب هذه الحالة بقصور في السلوك التكيفي للفرد.

ثم طور (جروسمان) هذا التعريف حين أشار إلى أن التخلف العقلي هو انحراف عن المتوسط للوظائف العقلية يصاحبه قصور في السلوك التكيفي، ويظهر ذلك أثناء فترة الارتقاء بحيث ينحرف مستوى هذا الأداء عن المتوسط في حدود انحرافين معياريين سالبين.

ومن أحدث التعريفات في مجال التخلف العقلي هو التعريف التي قدمته الجمعية الأمريكية للتخلف العقلي في ديسمبر 1990م حيث أشارت إلى أن "التخلف العقلي هو نقص في جوانب معينة من الكفاءة الشخصية تظهر من خلال أداء دون المتوسط للقدرات العقلية، مصحوبًا بنقص في المهارات التوافقية في واحد أو أكثر من المجالات الآتية: الاتصال، العناية بالذات، المهارات الاجتماعية، الأداء الأكاديمي، المهارات العلمية، قضاء وقت الفراغ، الإفادة من المجتمع، التوجه الذاتي، العمل، المعيشة الاستقلالية"(2)، ويتعين أن تكون نواحي المهارات التوافقية محددة في سياق بيئة اجتماعية مطابقة لتلك التي يعيش فيها أقران الفرد من حيث العمر بحيث تعد مؤشرًا لاحتياجات الفرد الضرورية.(3)

تصنيفات الإعاقة العقلية:

أولاً-التصنيف على أساس نسبة الذكاء:

لقد استخدمت عدة من المقاييس في قياس الذكاء ومن هذه المقاييس التي استخدمت:

1. اختبار سيتانفورد- بينيه.
2. اختبار وكسلر لذكاء الأطفال.
3. اختبار وكسلر لذكاء الراشدين.
4. اختبار وكسلر لذكاء أطفال ما قبل المدرسة.

ومن خلال هذه المقاييس قسمت حالات التخلف العقلي على الشكل التالي:

1. المورون من 50-70.
2. البلهاء من 25-50.
3. المعتوهون من 25 فما دون.

ثانياً- التصنيف على أساس السلوك التكيفي:

لقد اعتمدت الجمعية الأمريكية للمتخلفين عقليًا مقياس السلوك التكيفي وهو مقياس شائع الاستخدام.(4)

ومقياس السلوك التكيفي ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول ويضم المظاهر النهائية التالية:

---

[1]- المرجع السابق، ص 17.

[2]- المرجع السابق، ص –ص،18-19.

[3]- المرجع السابق، ص 20.

[4]- نادر فهمي الزيوت، تعليم الأطفال المتخلفين عقلياً. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط (3)، 1995م، ص–ص، 46-47.

الاعتماد على النفس وتشمل تناول الطعام، ارتداء الملابس وخلعها، عملية الإخراج، العادات الصحية.
النمو الجسمي ويشمل النمو في الجوانب الحسية والحركية.
النشاط الاقتصادي ويتمثل في كيفية استخدام مهارات الشراء واستخدام النقود وكذلك في كيفية الادخار.
النمو في الجانب اللغوي ويشمل قدرته على التعبير عن نفسه وعن الآخرين، الفهم ومدى قدرته على استخدام اللغة في المواقف الاجتماعية.
مفاهيم الأعداد والزمن.
المهارات المنزلية وأعمالها.
المهارات العامة في المهنة.
تحمل المسئولية.
التطبيع الاجتماعي.
أما **القسم الثاني** من هذا المقياس فيركز على الجوانب الشخصية وهي: (1)
السلوك العنيف والتدميري.
سلوك مضاد للمجتمع.
سلوك التمرد والعصيان.
سلوك الشك وعدم الثقة.
السلوك الانسحابي.
السلوك النمطي.
عادة الأصوات غير المناسبة.
العادات غير المقبولة.
الإساءة إلى الذات.
الميل إلى النشاط الزائد.
السلوك الجنسي الشاذ.
الاضطرابات النفسية.
استخدام العقاقير.
وقد تم تصنيف حالات التخلف العقلي على أساس السلوك التكيفي بما يتفق والجمعية الأمريكية للمتخلفين عقلياً والذي يكون على الشكل التالي:

	الفئة	نسبة الذكاء
1	تخلف عقلي بسيط Mild	69-55
2	تخلف عقلي متوسط Moderate	54-40
3	تخلف عقلي شديد Severe	39-25
4	تخلف عقلي حاد الاعتمادي Profound	25 فما دون

ثالثاً- التصنيف التربوي (التربية الخاصة) (2):

[1]- المرجع السابق، ص-ص، 47-48.
[2]- المرجع السابق، ص-ص، 48-49.

لقد اتجه رجال التربية إلى محاولة وضع تصنيف خاص بهم وقد اتخذوا مدى التخلف العقلي أساسًا لتقسيم حالات التخلف العقلي، وقد كانت تقسيماتهم على النمو التالي:

1. فئة بطيء التعلم:

وهو ذلك الطفل الذي تتراوح نسبة ذكائه من 75-90 وقد تجدها في بعض الحالات من 70-90، إذ أن هناك بعض الاختلاف بين علماء النفس والتربية في تحديدها، ويتصف هذا الطفل بعدم قدرته على موائمة نفسه مع ما يعطي له من مناهج في المدرسة العادية، ويعود ذلك بسبب ما لديه من قصور في نسبة الذكاء.

2. فئة القابلين للتعليم:

وقد أطلق على هذه الفئة القابلين للتعلم من قبل المتخصصين في التربية الخاصة، لما لهم من القدرة على إمكانية الاستفادة من البرامج التعليمية العادية ولكن عملية تقدمهم تكون بطيئة مقارنة مع العاديين، ويتصف هؤلاء المتخلفين من هذه الفئة بقدرتهم عند الكبر إمكانية الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك يحتاج هؤلاء الأشخاص إلى نوع من البرامج الموجهة نحو التوافق للسلوك الاجتماعي المقبول، وكذلك يحتاجون إلى نوع من التوجيه المهني وتتراوح نسبة ذكائهم ما بين 50-70.

3. فئة القابلين للتدريب:

تتميز هذه الفئة بإمكانية إكسابهم بعضًا من أساليب الرعاية الذاتية، وتحتاج هذه الفئة إلى الإشراف والمساعدة طوال حياتهم، ويمكن تدريب هؤلاء الأشخاص على القيام ببعض الأعمال المنزلية وكذلك تدريبهم على العمل في الأعمال البسيطة وهذه الفئة تحتاج إلى نوع من الرعاية الخاصة بوضعهم في مراكز للرعاية الداخلية، وتتراوح نسبة ذكائهم ما بين 30-50.(1)

4. فئة غير القابلين للتدريب (الاعتمادي):

وتتميز هذه الفئة بأنها تحتاج إلى العناية التامة والإشراف الكامل من قبل الآخرين، ويظهر لدى هذه الفئة القصور في التناسق الجسمي والحسي والحركي، ويحتاجون إلى العناية من قبل الأسرة أو المؤسسة من وقت لآخر، تكون لديهم بعض جوانب النمو اللغوي ولكن بشكل ضعيف جدًا، وتتراوح نسبة ذكائهم ما بين 30 فما دون.

رابعاً- التصنيف الإكلينيكي:

ويتميز هذا التصنيف في إمكانية التعرف على بعض الحالات في التخلف العقلي من خلال المظهر العام، حيث اعتمد هذا التصنيف على وجود خصائص جسمية تشريحية فسيولوجية إضافة إلى عامل الذكاء، ومن هذه الأنماط الإكلينيكية:

أ. الأطفال المنغوليين:

وقد أطلق هذا الاسم على هؤلاء الأطفال المختلين عقليًا لمدى التشابه في المظهر الجسمي مع الجنس المغولي حيث يظهر عليهم تشقق في اللسان، وحجمه كبير، صغر حجم الرأس، والعينان متجهان إلى الأعلى ويعلوهما جفنين سميكان ويكون الحاجبين كثيفين، أما الأنف فيكون صغيرًا وأفطس وتكون اليد عريضة والأصابع مفتوحة ولا توجد بها عقد ولا يستطيعون إطباق أصابعهم.

---

[1]- عبدالرحمن عنبري، التخلف العقلي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999م، ص-ص، 51-52.

في الآونة الأخيرة تم إرجاعها إلى عوامل وراثية وذلك من خلال عدم انتظام الكروموسومات في أثناء تكوين الحمل.(1)

ب. حالات القصاع:

يتصف هؤلاء الأطفال بالقصر المفرط، وقد لا يتجاوز طول الطفل 60-70 سم في مرحلة المراهقة 16-18 سنة، وقد يعود سبب ذلك لعدم وجود الغدة الدرقية، أو اضطراب في الغدة الدرقية، أو نقص في مادة التروكسين الذي له علاقة في الجوانب النمائية في الجسم، وعند هؤلاء الأطفال يصعب تشخيص حالاتهم لأنهم يشبهون الأطفال العاديين ولكن يظهر ذلك بعد ستة شهور من حياتهم.

وأما ما يتميز به هؤلاء الأطفال الكسل، الخمول التأخر في الحركة والجلوس لا يميل إلى التفاعل الاجتماعي مع من يحاول مداعبته فلا يظهر أي نمط من الاستجابة مثل الابتسامة أو الضحك، وقد يظهر على جسمه بعض التجاعيد ويتغير لون جلده إلى الاصفرار، التأخر في الكلام.

ج. الاستسقاء الدماغي:

يتميز الأطفال المختلون عقليًا والذين يتصفون بالاستسقاء الدماغي بكبر حجم الجمجمة، ويظهر ذلك عند الطفل في الأسابيع الأولى من ولادته، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود السائل المخي الشوكي في الجمجمة، وهذا السائل يؤدي بدوره إلى تلف خلايا الدماغ وتكون درجة تخلفه راجعة إلى مدى ما تأثرت به خلايا الدماغ.(2)

د. حالات صغر وكبر الدماغ:

يتصف هؤلاء الأطفال بصغر الرأس عن الحجم العادي ويكون شكل الرأس شكل مخروطي، وكذلك يتميزون بعدم قدرتهم على اكتساب اللغة ويكون لديهم نشاط حركي زائد أما في حالة كبر الدماغ يتميزون بكبر حجم الرأس والاضطراب في البصر.(3)

خصائص المعاقين عقليًا:

الخصائص الجسمية:

إن معدل النمو الجسمي والحركي للمعاقين عقليًا يميل إلى الانخفاض بشكل عام، وتزداد درجة الانخفاض بازدياد شدة الإعاقة، فيلاحظ أن المعاقين عقليًا أصغر في حجومهم وأطوالهم من أقرانهم غير المعاقين، وتصاحب درجات الإعاقة الشديدة في غالب الأحيان تشوهات جسمية خاصة في الرأس والوجه، وفي أحيان كثيرة في الأطراف العليا والسفلى، كما أن حالاتهم الصحية تتسم بالضعف العام مما يجعلهم يشعرون بسرعة الإجهاد والتعب، وحيث أن قدرتهم على الاعتناء بأنفسهم أقل وتعرضهم للمرض أكثر احتمالاً من العاديين.

لدى هؤلاء الأطفال فروق في مستوى نموهم الجسمي والحركي، فهم أقل وزنًا ومتأخرون في نموهم الحركي، وذلك مثل القدرة على المشي، واستخدام العضلات الصغيرة كعضلات اليد والأصابع ويواجهون مشاكل في السمع والبصر والجهاز العصبي.(4)

الخصائص العقلية:

الميل نحو تبسيط المعلومات، فالمعاق عقلياً يتصف بقصور قدرته على التفكير المجرد، فهو لا يستطيع استخدام المجردات في تفكيره، ودائمًا يلجأ إلى استخدام المحسوسات في تفكيره.

---

[1]- المرجع السابق، ص‌ص، 51-52.

[2]- المرجع السابق، ص‌ص، 52-53.

[3]- المرجع السابق، ص 53.

[4]- أحمد وادي، 2003م، المرجع السابق، ص70.

قصور القدرة على التعميم، حيث أن قدرة المعاق عقليًا على التعميم ضئيلة، لذا ينبغي على من يقوم بتربية هؤلاء الأطفال أن يهتم بتنمية قدراتهم على التعميم.
ضعف القدرة على التذكر والتركيز.
التأخر في النمو اللغوي والكلامي، حيث أن الطفل المعاق عقليًا يتأخر في الكلام عن الطفل العادي، وقدرته على الفهم منخفضة.

الخصائص الانفعالية والاجتماعية:

توجد اختلافات كثيرة بين فئة المعاقين عقليًا في خصائصهم الانفعالية والاجتماعية، ويرجع ذلك إلى:
ارتباط صفات انفعالية بمصدر السبب.
أن الخصائص الانفعالية والاجتماعية، تتوقف على نوع التفاعل الذي يحدث بين المتخلف عقليًا وبيئته.

ويتصف المعاقون عقلياً بهذه الصفات:

العدوان والانسحاب والسلوك التكراري والتردد والنشاط الزائد وعدم القدرة على ضبط الانفعالات وعلى إنشاء علاقات اجتماعية فعالة مع الغير، والميل نحو(1) مشاركة الأصغر سنًا في نشاطهم وعدم تقدير الذات، وعدم الشعور بالأمن والكفاءة.
والمعاق عقلياً يعيش في عالم لا يواجه فيه سوى الفشل المستمر ولا يشعر فيه إلا بالعجز وقلة الشأن، والشعور بالدونية، ويظهر هذا السلوك في تعامله مع الآخرين فهو لا يهتم بنظافته الشخصية ولا يهتم بتكوين علاقات اجتماعية مع غيره، أو مشاركتهم في أوجه نشاطهم، ويتصف المعاق عقليًا في معظم الأحيان بالبلادة وعدم الاكتراث وعدم التحكم في الانفعالات.

الخصائص السلوكية:

النقص الواضح في التعليم مقارنة مع أقرانه من الأطفال العاديين.
نقص في الانتباه والتركيز علة المهارات التعليمية.
نقص في التذكر، وتعتبر هذه المشكلة من أكثر المشكلات التعليمية حدة لدى المعاقين عقلياً.

الخصائص اللغوية:

المعاقون عقلياً أيضاً من العاديين في اكتسابهم اللغة[2].

أسباب الإعاقة العقلية

1. أسباب ما قبل الولادة:

منها العوامل الجينية وانتقال الأمراض الوراثية من الأبوين إلى الجنين والعوامل البيئية أو إصابة الأم بالعدوى أثناء الحمل بالتدرن أو العدوى الفيروسية مثل الحصبة الألمانية والأنفلونزا وشلل الأطفال والجدري كل ذلك يؤدي إلى التأخر الذهني.
وتنتج العوامل الجينية من خلل ما في الجينات التي يورثها الآباء، أو خلل ما في التكوين الجيني، أو أي اضطرابات في الجينات تنتج خلال فترة الحمل عند التعرض لعدوى أو من التعرض الزائد عن الحد للأشعة السينية (إكس) أو عوامل أخرى، وأكثر من 500 مريض يرتبط التخلف العقلي عندهم بالسبب الجيني، ومن الأمثلة الشائعة حيث يحدث خلل في جين واحد فقط يؤدي إلى التعطل في التمثيل الغذائي للطفل قبل ميلاده نتيجة لخلل في إحدى الأنزيمات، ويتسبب في

---

[1]- المرجع السابق، ص-ص، 70-71.
[2]- سمية طه جميل، مرجع سابق، ص 72.

متلازمة داون خلل في الكروموسومات، أما بالنسبة (Fragile X- syndrome) يأتي نتيجة في خلل كروموسومات (X) مما يؤدي إلى وراثته والإصابة بالتخلف العقلي.
ومن الممكن أن يسبب تناول الكحوليات أثناء الحمل هذه الإعاقة أو إساءة استخدام العقاقير، إلى جانب التدخين أيضًا، سوء التغذية، التلوث البيئي، إصابة الأم بمرض ما أثناء الحمل (توكسوبلازموزيز- الزهري- الحصبة الألمانية- سيتوميجالوفيرس)، كما أن الأم المصابة بفيروس (HIV) المسبب لمرض الإيدز ينتقل إلى جنينها أو يصاب بتلف في الجهاز العصبي بعد ولادته.(1)

2. أسباب أثناء الولادة:

وهي الأسباب التي تحدث أثناء الولادة مثل حدوث نقص في الأكسجين للطفل أثناء الولادة خاصة الولادة المتعسرة، الولادة المتعسرة وما يصاحبها من صدمات أو حدوث نزيف بالمخ أثناء الولادة أي ضغط على الطفل بشكل غير طبيعي أثناء ولادته يؤثر على مخ الطفل ويسبب به إصابات، أو الولادة قبل الميعاد المحدد، نقص في وزن الطفل.
وهذه الحالات التي تنبئ أكثر من غيرها باحتمالية الإصابة بالإعاقة العقلية.

3. أسباب ما بعد الولادة:

وهي الأسباب التي تؤدي إلى الإعاقة العقلية بعد الولادة مثل الفنيل كيتونوريا و(تي ساكي)، ومن أسبابها: سوء التغذية، الحوادث والصدمات العقاقير والأدوية، الإصابة بالأمراض التالية:
السعال الديكي.
الجدري.
الحصبة.
أنفلونزا الهيب والتي تؤدي بدورها إلى الإصابة بمرض التهاب السحايا (الحمى الشوكية) والدماغية (انعدام الدماغ) والتي تحدث تلف بالغ في المخ.
التعرض للحوادث وإصابة الرأس فيها.
التعرض للغرق.
التسمم بالرصاص أو الزئبق أو أي سموم بيئية أخرى.(2)
الفقر وضعف المستوى الثقافي حيث تكون أطفال الأسر الفقيرة أكثر عرضة للإصابة بالإعاقة العقلية، ويرجع ذلك إلى سوء التغذية، توافر الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الأمراض، عدم توفير العناية أو الرعاية الطبية، التعرض لمخاطر صحية بيئية، كما أن هذه الأسر لا يتاح لأطفالهم تلقي قدراً ملائماً منه التوعية التي قد تتوافر للآخرين في المجتمعات المتحضرة.

كيفية التعرف على المتخلفين عقلياً في وقت مبكر:

في السنة الأولى من عمر الطفل يكون تأخر التطور الاجتماعي للطفل أولى العلامات فتأخر ابتسام الطفل بعد عمر ثلاثة شهور هو من علامات التأخر الذهني.
وأيضاً تأخر الضحك وتأخر تعرف الطفل على أمه من علامات التأخر الذهني.
في بداية الطفولة يكون تأخر الطفل في الكلام وتأخر التحكم في عملية الإخراج من العلامات المهمة الدالة على التأخر الذهني.

---

[1]- المرجع السابق، ص-ص، 52-53.
[2]- المرجع السابق، ص 53.

وفي أواخر الطفولة فإن تأخر الطفل في عملية التعليم واستيعاب الدروس هي ظاهرة رئيسة للإعاقة الذهنية.

ولكن قبل تشخيص التأخر الذهني يجب أولاً أن نستبعد أسبابًا أخرى مثل الصمم وفقد البصر والضعف العضلي حيث أن هذه الأسباب تسبب أيضًا تأخر التطور الاجتماعي للطفل.(1)

دور الخدمة الاجتماعية في مجال التنمية الاجتماعية:

إن طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث تكتمل فيما بينها لإحداث عملية التنمية سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع ويتضح هذا الدور أكثر من خلال طريقة تنمية وتنظيم المجتمع ويمكن إبراز ذلك من خلال أهداف هذه الطريقة والمتمثلة بشكل عام في الرفع من مستوى المعيشة، كما يمكن أن نفصل هذه الأهداف في الآتي:

المساعدة في دراسة المجتمع كوحدة لتحديد احتياجاته وموارده المختلفة ووضع سياسة عامة للإصلاح في المجتمع.

المساعدة في ترتيب الأولويات والاحتياجات.

المساعدة في رسم خطط للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي مقسمة إلى مراحل زمنية مع إيضاح دور كل فئة في المجتمع في هذه الخطة المرسومة.

كما أن هناك تنسيق بين كافة الجهود الأهلية والرسمية، وأهداف تدعيميه للمساعدة في تدعيم الهيئات الأهلية التي تخدم المجتمع، وهناك أهداف خاصة بالمجتمع ككل وتتمثل في تشجيع المواطنين والجهات الرسمية والمساعدة في إذكاء الوعي الاجتماعي بين المواطنين وتحسين مشاركة الأهالي في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الأهمية بمكان تسيير طريقة تنظيم المجتمع جنبًا إلى جنب مع ممارسة عملية التنمية كي تستطيع أن تساهم مساهمة فعالة في العمل وبالتالي خلق المناخ الاجتماعي المناسب لممارسة عملية التنمية ومساعدتها على النجاح في تحقيق (2) أهدافها والعمل على حل المشكلات الناتجة عن عمليات إحداث التغير المترتب عن تنفيذ برامج التنمية.

والأخصائي الاجتماعي الذي يقوم بتطبيق طريقة تنظيم المجتمع في إطار خطة التنمية يمكن استخدام خبراته ومعلوماته ومهاراته وأساليبه التي اكتسبها خلال أعداده إذا أنها جميعها صالحة للتطبيق دون الحاجة للتعديل نظراً لوجود التداخل الكبير بين العمليات المتشابهة في كل من التنمية والتنظيم لدرجة تجعل الفرقة بينها غير ملموسة في بعض الأحيان لذلك يجب أن تحدد أهداف تنظيم المجتمع في ضوء أهداف تنمية المجتمع وأن توضع خطة تنظيم المجتمع ويتم تنفيذها في إطار خطة التنمية، ومن ثم تساهم في تحقيق أهداف التنمية.

وتتلخص أهم المجالات التي يمكن أن تساهم فيها طريقة تنظيم المجتمع في عملية التنمية فيما يلي:

1. التنمية الاقتصادية:

أن التنمية الاقتصادية تعني زيادة ملحوظة في الدخل القومي ونصيب الفرد فيه وتستمر لفترة طويلة وقد تستمر لجيل أو جيلين فعلى التنظيم أن يؤازر التنمية الاقتصادية ويساهم فيها بقدر ما تسمح به طريقته العلمية وإمكاناته المهنية وذلك بغرض المساهمة في زيادة الإنتاج ودفع نصيب

---

[1]- المرجع السابق، ص-ص، 53-69.

[2]- أحمد محمد إضبيعة، مرجع سابق، ص 232.

الفرد من الدخل القومي، ويجب أن تتعاون أجهزة تنظيم المجتمع على كافة المستويات لوضع خطة زمنية مدروسة، لضمان التأييد الشعبي لخطة التنمية وضمان عدم بعثرة الجهود.(1)

2. إزالة العوائق الاجتماعية التي تعرقل التقدم الاقتصادي:

من المعروف أن بعض العوامل الاجتماعية تعرقل زيادة الإنتاج المادي وطريقة تنظيم المجتمع قادرة على المساهمة في إزالة هذه العراقيل ليتمكن الاقتصاد الوطني من النهوض والازدهار مثلاً يؤثر نمط الحياة الريفية بما فيه من اتجاهات فإنها قد تعرقل مشروعات التنمية، فسكان الريف عامة يميلون إلى مقاومة كل جديد، وطريقة تنظيم المجتمع تساعد هؤلاء السكان على تعديل تلك الاتجاهات ومن ثم يزداد معدل إسهامهم الجاد في التنمية مع ملاحظة أن العراقيل الاجتماعية التي تواجه عملية التنمية كثيرة ولهذا يقع على عاتق طريقة تنظيم المجتمع إزالة هذه العراقيل لتحقق التنمية أهدافها.

3. القضاء على المشكلات المصلحية لعملية التنمية:

نعلم أن عملية التغير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات الإنسانية خاصة في هذا القرن العشرين قد ترتبت عليها العديد من المشكلات الاجتماعية نتيجة لتعقد الحياة الاجتماعية وهنا يجب أن تلعب طريقة تنظيم المجتمع الدور المناط بها في حل هذه المشاكل التي قد تكون حجر عثرة في طريق التنمية وذلك من خلال ما يلي:

إجراء البحوث للمساعدة على التنبؤ بما يمكن أن يحدث من مشكلات ووضع خطط لمواجهتها أو تجنب حدوثها.

تتمشى خطط تنظيم المجتمع الوقائية والعلاجية والإنشائية مع خطة التنمية القومية.(2)

تحديد أهم المشكلات التي يواجهها المجتمع وعلاجها قومياً ومحلياً باستخدام أساليبها الفنية.

مواجهة المشكلات المترتبة على التغيير الاجتماعي المتسارع وقائياً وعلاجياً.

4. التحرر من القيم السلبية:

أي تحرير المواطن من القيود الاجتماعية تعوق ممارسته لحقوقه والتزاماته وحريته السياسية وتأكيد القيم الهامة لسكان المجتمع وعلى رأسها تأكيد قيمة الإنسان.

فالحرية هدف في حد ذاتها من واجب المجتمع العمل على تحقيقه... ولكي يكون المواطن حر من الناحية الاجتماعية يجب أن يكون واعياً بالأمور المحلية والقومية والعالمية، وأن توفر له فرص العمل وأن يطمئن على مستقبله.

وتجدر الإشارة في مجال الحرية الاجتماعية إلى أن طريقة تنظيم المجتمع تساعد برامج الرعاية الاجتماعية على تحقيق هذا الهدف وذلك عن طريق جعل الخدمات الاجتماعية ذات طابع إنتاجي وإلى التحسين من مستوى أداء برامج الرعاية الاجتماعية، كما أن هذه الطريقة التي تقوم بتوصيل برامج الرعاية الاجتماعية للمواطنين.(3)

معوقات التنمية الاجتماعية:

1. عدم التكامل في التنمية:

---

[1]- عبدالهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية " مدخل إسلامي". الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999م ، ص 234.

[2]- المرجع السابق، ص 234.

[3]- المرجع السابق، ص 235.

والتكامل يعني أن تسير التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازنة ولذا فمن الصعب أن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلاً بدون تنمية التعليم أو حل مشاكل المدينة دون إبداء اهتمام مماثل بمشاكل الريف.

2. القيم الاجتماعية السائدة:

من المعروف أن القيم الاجتماعية تلعب دورًا هامًا في تكوين البناء الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات في الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي القوة الدافعة للسلوك الجمعي وتحتاج عمليات التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة، ومن المعايير التي تعوق التنمية ما يلي:

الانعزالية والتوكل على الغير.

عدم الإيمان بالعمل اليدوي واحترامه.

عدم تقديس العمل كقيمة.

عدم الإيمان بالجديد والتجويف من المستحدثات (1).

عدم الاعتراف بأهمية المرأة في المجتمع مما ينتج عنه تعطيل لطاقات نصف المجتمع تقريباً.

عدم تقدير الوقت.

3. المعوقات الثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية في سبيل التنمية في المجتمعات النامية من أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية وخير شاهد على ذلك وجود أمثلة كثيرة بعضها يحض على شيء وبعض الآخر يحض على نقيضه. ويمك التخفيف من حدة هذا التناقض او القضاء عليه عن طريق:

وجود سياسة اجتماعية واضحة المعالم والأغراض والأهداف.

إجراء دراسات وبحوث علمية عديدة في محيط المعوقات الثقافية وبخاصة ما يتعلق من هذه الدراسات بأهداف التنمية.

تعون المخططين الاجتماعيين والثقافيين والباحثين العلميين في ميدان التنمية والعاملين في هذا الميدان على اختلاف تخصصاتهم والجماهير.

4. معوقات إدارية:

أ- تخلف الأجهزة الإدارية القائمة: ويتمثل في بعض السمات أهمها:

- تعقد في الإجراءات وإغراق في الروتين(2).
- البطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها للبعض.
- عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة.
- انتشار اللامبالاة والسلبية
- عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان.
- سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته.

ب- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.

ج- العجز في الكفايات الإدارية المؤهلة والمدرّبة والقادرة على تحمّل مسؤوليات التنمية.

---

[1] - عبدالهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية "مدخل إسلامي". المرجع السابق، ص153.

[2] - المرجع السابق، ص-ص، 154-155.

د- عدم تطوير التشريعات:
قد تكون التشريعات والقوانين عقبة في سبيل التغيير ولذا وجب تطوير القوانين وتغييرها لخدمة التنمية وحتى لا تصبح قيد عليها.

5. بعض المصالح الخاصة والأغراض الشخصية:

إذا تعارضت التغييرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات في المجتمع فلاشك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التي ستسعى إلى نشر روح المقاومة للتغييرات الجديدة في أقرب نطاق ممكن من الإشعاعات الكاذبة والمغرضة حول التغييرات بل قد يصل الأمر إلى مقاومة بعض المشروعات بإيقاف تنفيذها إذا كان لبعض أصحاب المصالح الخاصة نفوذ كبير في المجتمع (1) .

6. الخوف من الجديد:

يخشى الكثير من الأفراد والمسؤولين ان يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتساهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم على الإقدام على عدم قبول التجربة الجديدة أو المشروع الجديد.

7. القيادات:

من أهم سمات القائد الناجح قدرته على تحريك الجماهير وإثارة الهمم نحو تحقيق هدف مشترك باستخدام الموارد المتاحة وتوافر مثل هذا النوع من القيادات ليس أمرًا سهلًا.
واختيار القيادات أمر شاق وتكوينها ورعايتها ضرورة من ضرورات التنمية وتواجه بعض القيادات بعض المضايقات أحيانًا فتقل معنوياتها وآمالها وتتقلب من قيادات متحمسة إلى قيادات منخفضة بل أحيانًا ناقمة كما أنه أحيانًا ما تقاوم بعض القيادات بعض مشروعات التنمية ولذا فإن من معوقات التنمية وجود هذا النوع من القيادات في المجتمع.

8. نقص الموارد:

إن النقص في الموارد يعتبر عائقًا هامًا من معوقات عمليات التنمية وتتمثل الموارد في:

أ. الموارد البشرية: وهناك عوامل متعددة تحدد حجم الموارد البشرية ونوعيتها وأهم هذه العوامل السكانية المواليد والوفيات وفئات العمر والنوع والهجرة الداخلية أو الخارجية.. إلخ (2).

ب. الموارد المادية: ويقصد بذلك الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة والتي يمكن استيرادها.. إلخ.

ج. الموارد التنظيمية: ويقصد بها توزيع السلطة في المجتمع وكذلك درجة الحرية الفردية المتاحة داخل المجتمع.

د. الموارد التكنولوجية: وهي كل الأساليب التي يمكن استخدامها لأحداث تغيير في القيم أو السلوك من حالة حاضرة إلى حالة مستقبلية.

9. التخطيط كمعوق للتنمية:

ويتمثل ذلك في:

- عدم وضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه أو التأثير به.
- عدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف.
- عدم القدرة على التحكم في الموقف الذي يخطط له.

---

[1] - المرجع السابق، ص156.
[2] - المرجع السابق، ص-ص،156-157.

- عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجال التخطيط المختلفة.
- عدم توفير الأجهزة المسؤولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات وخاصة على المستوى القومي أو حتى الإقليمي.

10. عدم تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية:

من الأهمية بمكان محاولة الوصول إلى الحجم الأمثل لوحدة التنمية جغرافيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وديموجرافيًا وعدم الوصول لذلك يعتبر معوقًا أساسيًا من معوقات التنمية (1).

11. عدم التحديد القاطع لدور وعلاقة كل من المركزيات والمحليات:

في التخطيط للتنمية ويعتبر هذا الأمر بمكانة من الأهمية ومعوقًا لعمليات التنمية إذ لابد من تجنب الآثار الضارة لتعقد العلاقات وتداخلها بين الأجهزة ومستوياتها وضرورة تحقيق التعاون بينها.

12. نقص الوعي التخطيطي والتنموي:

تعتبر عملية التخطيط للتنمية عملية فنية واعية في ذات الوقت يستلزم ذلك أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعي لتقبل المنحنيات الجديدة في المجتمع ويعتبر نقص هذا الوعي معوقًا أساسيًا للتنمية الاجتماعية.

ولقد توصل عالم الاجتماع الأمريكي (مور) إلى مجموعة من العوامل التي تيسر قبول المنحنيات الجديدة **وتلخص هذه العوامل فيما يلي:**

أ. زيادة روافد منحنيات السياسة الإنمائية بما يؤدي إلى إنمائها.

ب. الإحساس الدائم المستمر بمنابع السياسة الإنمائية وتأثيراتها الجديدة.

ت. وجود تيارات مستنيرة لها من قوة الإقناع ما يساعدها على تغيير المفهوم الثقافي التقليدي .

ث. ملائمة عناصر السياسة الإنمائية الجديدة لحاجات معينة تستلزم وضعيات الأفراد في تدرجاتها الطبيعية.

ج. زيادة المكانة الاجتماعية للمهيمنين على السياسة الإنمائية (2).

ح. مدى ما تثيره منحنيات السياسة الإنمائية في نفوس الأفراد من عوامل القبول أو الرفض بالنسبة لثقافتهم المتقبلة لهذه المنحنيات.

ويرى آخرون أن عملية قبول منحنيات السياسة الإنمائية تتوقف على فكرة الدافع أو الباعث للتغيير بمعنى أن نجاح قبول منميات جديدة في مواجهة ثقافة جامدة إنما يتطلب خلق دوافع وحوافز للأفراد تدفعهم إلى تقبل هذه المنحنيات الجديدة وثمة رأي آخر أن عملية قبول المنميات الجديدة إنما تتوقف على وسائل الاتصال الجماهيري الذي يؤدي إلى تقبل الصورة الفعلية من المنحى الاجتماعي على مستوى التنفيذ إلى أبناء المجتمع ذو العقلية التقليدية.

13. تجاهل المشاركة الشعبية:

من الخطورة بمكان ألا يضع المخططون في حسابهم أهمية لدور المشاركة الشعبية وقد يتجاهلونها سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ ولذا يكون ذلك معوقًا أساسيًا من معوقات التنمية فدور المواطنين واستجابتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها وبشدة على انجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها.

---

[1] - المرجع السابق، ص158.

[2] - المرجع السابق، ص159.

والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به إذا كان بغير اقتناع منهم سيلقى المقاومة.
بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجناحيها السياسي والاجتماعي وهذا هو جوهر العملية التنموية.
فمن الضروري مشاركة الجماهير في وضع وتنفيذ الخطة وينطلق ذلك من أهمية المعرفة الدقيقة بالموارد والاستخدامات اللازمة لوضع الخطة ومن أن الخطة التي هدفها التنمية تستلزم جهودًا وتضحيات يقع العبء الأكبر منها على أفراد الشعب جميعًا (1).

دور الاختصاص الاجتماعي في التنمية الاجتماعية:

تعتبر القيادات المحلية من أهم الركائز التي يجب أن يعتمد عليها الاختصاص الاجتماعي باعتبارها القوة المحركة والمؤثرة على حياة الجماعات التي ينتمي إليها المواطنون في المجتمع ومن ثم فإن هذه القيادة نظراً لارتباطها بشتى جوانب الحياة في المجتمع المحلي فإنها تعتبر طاقة كبيرة من الطاقات الذاتية التي يجب أن يعتمد عليها الاختصاص الاجتماعي عندما يعمل معها في مجال تنمية المجتمع المحلي.

ويتمثل دور الاختصاص الاجتماعي مع هؤلاء القادة في:

1. تكوين لجان تجمع هذه القيادات على أساس التجانس في السن والجنس والمستوى الثقافي، وتُدعى للقيام بدورها في برامج ومشروعات التنمية كما يقترح أن يُعد لكل منها برامج تدريبية تتناسب مع ظروف وأوضاع كلًا منها بحيث تؤدي هذه البرامج لتحقيق الآتي:

أ. تزويد كل فئة بالمعلومات التي تتصل بالمشروع بالصورة التي تناسب المستوى الثقافي.

ب. تحديد واضح لدور هؤلاء القادة سواءً بالنسبة للتوعية العامة أو بالنسبة لما يتصل مباشرة ببرامجها ومشروعاتها والمشاركة فيه(2).

ج. تبادل الخبرات والآراء ودراسة المشكلات والصعوبات التي تواجه هؤلاء القادة.

2. وضع نظام فعّال لتشجيع وتحفيز هذه القيادات على القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي.
3. يقوم الاختصاص الاجتماعي بالإشراف على هذه القيادات وتوجيهها على أن يعمل مع هذه اللجان القيادية الاختصاص الاجتماعي لتوجيه عمل القادة ومتابعة النتائج التي يحققونها وذلك عن طريق اجتماعات دورية معهم(3).

دور الاختصاص الاجتماعي في مؤسسات تأهيل ورعاية المعاقين:

يمارس الاختصاص الاجتماعي دورًا مهمًا في التعامل مع المعاقين ورعايتهم وإعادة تأهيلهم خاصة مع الإقرار بأنه لا يوجد إنسان عاجز عجزًا تامًا بحيث لا يمكن عمل شيء معه لتنمية قدراته الوظيفية والسلوكية.

ويمكن تحديد أهم أدوار الاختصاص الاجتماعي في رعاية وتأهيل المعاقين في الآتي:

1. تخطيط البرامج داخل مؤسسات الرعاية والتأهيل ومتابعة تنفيذها.
2. تقدير الموقف الذي يوجد فيه الشخص المعاق وذلك من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتحديد اتجاهات المعاق نحو نفسه ونحو الآخرين وآثار أو انعكاسات الإعاقة على الشخص المعاق وتحديد الصعوبات السلوكية.

---

[1] - المرجع السابق، ص161.

[2] - محمد عبدالفتاح، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1991م، ص-ص،229-230.

[3] - المرجع السابق، ص230.

3. التشخيص لابد للاختصاص الاجتماعي بعد أن ينهي عملية الدراسة أن يتناول الحالة بالتشخيص بتحديد حالة المعاق ومدى استجابته للتأهيل النفسي والاجتماعي أو المهني ومدى ملائمة الظروف المحيطة وغيرها من مكونات التشخيص الاجتماعي.
4. المبادرة للتعاون والعمل مع الجهات المعنية في المجتمع المدني للاستفادة من خدماتها وبرامجها في رعاية المعاق.
5. المتابعة والتقييم لما يضعه الاختصاص الاجتماعي من خطط علاجية للسلوك أو العلاقات ومدى النجاح أو الفشل وتحديد الأسباب.(1)
6. العمل على التيسير على المعاقين في ارتياد الأماكن العامة وأماكن أو مرافق الخدمات العامة.
7. الاستفادة من النظريات العلمية في فهم نفسية المعاق وحاله وسلوكه وتوظيفهما في إيجابية التعامل مع المعاق.
8. الاستعانة بالمقاييس والاختبارات العقلية والنفسية في قياس جوانب وأبعاد شخصية المعاق وإدراكه لذاته ومعدلات ذكائه.

ويوجد العديد من الاختبارات التي يمكن الاستفادة منها مثل:

1. اختبارات القدرات العقلية: مثل اختبار وكسلر وبنيه.
2. اختبارات مفهوم الذات مثل اختبار روزنيرج واختبارات محمود عماد الدين إسماعيل واختبار تفهم الموضوع (التات) واختبار بقع الحبر لرور شاخ.
3. اختبارات النضج الاجتماعي وغيرها.(2)

طرق الوقاية من الإعاقة العقلية:

1. منع الخلل الذي يحدث في التمثيل الغذائي وذلك عن طريق عمل فحص واختبارات الولادة وباتباع نظام غذائي معين .
2. منع الإصابة بنقص في الغدة الدرقية عن طريق فحص الطفل حديث الولادة وعن طريق العلاج باحلال بدائل هرمون الغدة الدرقية.
3. عن طريق استخدام مضادات (Anti-RH Immue Globulin) لمنع الإصابة بـــ(RH) والإصابة بالصفراء الحادة في الأطفال حديثي الولادة .
4. التطعيم بفاكسين الهيب لمنع الإصابة بالأنفلونزا هيب .
5. التطعيم بفاكسين الهيب لمنع الإصابة بالحصبة.
6. التطعيم بفاكسين الحصبة الألماني(روبيلا) لمنع الإصابة بها أثناء الحمل.
7. التخلص من الرصاص الموجود في البيئة لأنه يعمل على تلف المخ لدى الأطفال .
8. استخدام الطرق الوقائية لمنع إصابة الأطفال كاستخدام أحزمة الأمان في السيارات والخوذة في الموتوسيكلات أو العمل.
9. العناية المبكرة في مرحلة ما قبل الولادة أثناء وفترة الحمل تُساهم في الوقاية بدرجة كبيرة من العديد من الأمراض مثل علاج الأم الحامل بـــ(AZT) لوقاية جنينها من الإصابة بمرض الإيدز إذا كانت حاملة بهذا المرض والعناية بالنظام الغذائي مثل استخدام (الفوليك أسيد) والذي يقلل من الإصابة بتشوهات القناة العصبية.

---

[1]- عبدالسلام الدويبي، الخدمة للسنة الثانية بثانوية العلوم الاجتماعية، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002م،ص-ص، 166-167.

[2]- المرجع السابق، ص 167.

10. وهناك العديد من الأبحاث التي تعمل على التوصل إلى عقاقير تعالج الجينات التي يوجد بها عند الأطفال صغار السن(1).

الاستنتاجات:

1. لقد تبين للباحثة من خلال دراسة تتطور الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل المتخصصين أن هناك اهتمام واضح مقارنة بفترة زمنية سابقة.
2. لقد تبين للباحثة أنه يمكن التعرف على المتخلف عقلياً في السنوات الأولى من عمره حيث يتأخر الطفل في السنة الأولى في الضحك والابتسامة والتعرف على أمه وفي بداية الطفولة يتأخر في الكلام والتحكم في عملية الإخراج وفي أواخر الطفولة يتأخر في عملية التعليم واستيعاب الدروس.
3. لقد تبين أن هناك دور مهم للاختصاص للأخصائي الاجتماعي في أحداث التنمية وذلك من خلال تكوين لجان واختيار قيادات مناسبة من حيث السن والجنس والمستوى الثقافي وتشجيع وتوجيه هذه القيادات لتقوم بدورها من خلال القيام بدورات تدريبية بهم.

تتلخص أسباب الإعاقة في الآتي:

أسباب قبل الولادة منه العوامل الجينية وانتقال الأمراض الوراثية من الأبوين إلى الجنين وعوامل بيئية حيث تنتج العوامل الجينية من خلل ما في الجينات التي يورثها الآباء بينما العوامل البيئية فهي نتيجة تناول كحول أثناء فترة الحمل أو التدخين أو سوء التغذية والتلوث البيئي أو إصابة الأم بمرض مثل (الزهري).

أسباب تحدث أثناء الولادة مثل حدوث نقص في الأكسجين للطفل أو ولادة متعسرة وما من صدمات وحدوث نزيف في المخ.

وهناك أسباب تحدث بعد الولادة مثل حالات الفتيل كتيونوريا وأسبابها كثيرة منها الحوادث والإصابة ببعض الأمراض مثل: الحصبة، السعال.

التوصيات:

1. دعم دور الأخصائي الاجتماعي في أحداث التنمية الاجتماعية.
2. الاهتمام بإقامة البحوث والدراسات العلمية ومتابعة التطورات العلمية التي تتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة (المتخلفين عقلياً).
3. التركيز على مقررات الخدمة الاجتماعية التي تنمي الوعي في كيفية التعامل مع المتخلفين عقلياً.
4. القيام بدورات تدريبية للاختصاصين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الاجتماعية للرفع من مستوى كفاءتهم ودرجة إعدادهم المهني.

الخـــاتمة: لقد كان الهدف من البحث رصد ما مدى اهتمام المختصين بفئة المعاقين عقلياً، والتعرف على مدى الفرق بين الإعاقة العقلية والمرض العقلي، ومن الجوانب التي حدث فيها تطور الاهتمام بهذه الفئة حيث بدأت دراستها لإعادة دمجهم في المجتمع وأن هناك فرق بين الإعاقة العقلية والمرض العقلي، ويمكن معرفة الإعاقة في وقت مبكر، أما بالنسبة لأسباب الإعاقة العقلية لقد توصل الباحثون المختصون في هذا المجال إلى معرفة الأسباب الرئيسية للإعاقة وهي أسباب وراثية، أسباب بيئية.

---

[1] - أحمد وادي، مرجع سابق، ص75.

وبهذا حقق البحث بشكل متواضع أهم الأهداف التي سعى إلى تحقيقها وبذلك طور إطاراً نظريًا متواضعًا يسهم في إثراء البحوث الاجتماعية التي تهتم بهذه الفئة (المعاقين عقليًا).

المراجع والمصادر:

1. أحمد إضبيعة، (2005)، **مجالات الرعاية الاجتماعية**، طرابلس: المكتبة العربية للكتاب الطبعة الأولى.

2. أحمد مصطفى خاطر، (2000)، **الرعاية الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

3. أحمد مصطفى خاطر، (2002)، **التنمية الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

4. أحمد وادي، (2003)، **الإعاقة (أسباب- تشخيص- تأهيل)**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

5. سمية طه جميل، (2003)، **التخلف العقلي (استراتيجيات مواجهة الضغوط الأسرية)**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

6. عقيل حسين عقيل،(2006) **خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)**، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

7. عبدالهادي الجوهري وآخرون، (1994)، **دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

8. عبدالسلام الدويبي، (2002)، **الخدمة الاجتماعية للسنة الثانية بثانوية العلوم الاجتماعية**، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب.

9. عبدالرحمن عيسوي، (1999)، **التخلف العقلي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

10. فاروق الروسان، (1999)، **مقدمة في الإعاقة العقلية**. الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر.

11. محمد سيد فهمي، (1995)، **الرعاية الاجتماعية لكبار السن**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

12. محمد عبدالفتاح محمد، (2005)، **الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

13. محمد عبدالفتاح محمد، (1991)، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

14. نادر فهمي الزيود، (1995)، **تعليم الأطفال المتخلفين عقلياً**. عمان: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط(3).

الرسائل العلمية:

1. حنان بلقاسم المقرحي، (2005)، **مستوى الأداء الاجتماعي للأطفال المختلين عقلياً في إطار الرعاية الإيوائية والرعاية النهارية**، شعبة الدراسات العليا، رسالة ماجستير منشورة.

2. حسين محمد السويسي، (2003) **برامج وخدمات التنمية الاجتماعية وآثرها في رعاية أطفال المختلين ذهنياً**، شعبة الدراسات العليا ماجستير.

3. خديجة مسعود محمد، (2005)، **أثر ممارسة الخدمة الاجتماعية مع أسر المتخلفين عقلياً في اكتساب المتخلفين عقلياً مهارات الحياة اليومية**، جامعة الفاتح، كلية الآداب، رسالة ماجستير.

أثر متطلبات تطوير جودة التعليم المحاسبي المالي على أداء أعضاء هيئة التدريس
(دراسة حالة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس)

د. أحمد سعد أحمد مسعود
عضو هيئة تدريس جامعة الزيتونة
كلية الاقتصاد / سوق الأحد
د. نور الدين عبدالله حمودة
عضو هيئة تدريس كلية العلوم الإدارية والمالية طرابلس
د. محمد على الشريف
عضو هيئة تدريس جامعة الزاوية
كلية الاقتصاد / صرمان

الملخص:

تناولت الدراسة موضوع أثر متطلبات تطوير جودة التعليم المحاسبي المالي على أداء أعضاء هيئة التدريس (دراسة حالة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس)، وهدفت الدارسة إلى معرفة أثر متطلبات تطوير جودة التعليم المحاسبي المالي (المنهج التعليمي، والمراجع العلمية، والنظام الإداري)، على أعضاء هيئة التدريس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو يعمل على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وإعطاء التفسير الملائم مع إمكانية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها، كما اشتملت الدراسة على إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم استبانه، وقد تم اختيار عينة الدراسة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن معظم المتغيرات المستقلة والمتعلقة بمتطلبات تطوير جودة التعليم المحاسبي المالي (المنهج التعليمي، والمراجع العلمية، والنظام الإداري) ذات علاقة معنوية، وذات علاقة إحصائية مؤثرة على المتغير التابع (أعضاء هيئة التدريس)، كما توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات من أهمها إعداد وتطوير المناهج الدراسية الحالية التي تدرس في مجال المحاسبة والتمويل، وتزويد الكلية بخدمات

الانترنت وكذلك استخدام الحواسيب الآلية والتكنولوجيا الحديثة بالمكتبة العلمية، والاشتراك في التخصصات العلمية في مجال المحاسبة والتمويل من أجل مساعدة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي.

المقدمة

يعُّد التعليم المحاسبي المالي في هذا العصر من أهم المصادر لتوفير المعلومات الاقتصادية اللازمة لاتخاذ القرارات، وأحد أهم مرتكزات التنمية البشرية؛ وحتى يمكن الوفاء باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية من المعلومات كان لابد من الاهتمام بعملية التعليم المحاسبي المالي التي يمكن من خلالها إعداد وتأهيل الكوادر الأكاديمية والمهنية القادرة على سد احتياجات الطلب المتزايد على المعلومات المحاسبية والناشئ عن التطورات التي تحدث بصورة مستمرة في عالم الأعمال.

والتعليم الجامعي بوصفه جزءًا رئيسًا من المنظومة الكلية للتعليم، يعد حجر الزاوية في تحقيق التنمية الشاملة والتقدم الحضاري؛ من خلال بناء الإنسان العصري، ورفع مستواه العلمي، وإعداد الكفاءات القيادية في مختلف المجالات، وإرساء أصول وقواعد الفكر العلمي، وترسيخ الهوية الثقافية. (الزبيدي، 2009، ص، 279).

وتعد وظيفة التدريس الجامعي من أهم الوظائف التي تؤديها الجامعات وأكثرها فاعلية في إعداد الطلبة للحياة المستقبلية، إذ تزودهم بالمعارف التخصصية والاتجاهات السلوكية الايجابية والقيمة وكل المهارات العلمية والعملية اللازمة لتأهيلهم كي يصبحوا أعضاء فاعلين في خدمة المجتمع، إن مقياس تفوق الجامعة يعتمد على امتلاكها لأعضاء هيئة تدريس مؤهلين تأهيلاً عالياً، متوفرة لهم جميع الظروف والإمكانات، من جو أكاديمي ملائم وخدمات مختلفة تساهم في جودة العملية التعليمية كي تكون قادرة على تلبية حاجات التنمية الشاملة ومتطلبات العصر المتسارعة.

ومما لا شك فيه تعُّد الجامعات من أهم مؤسسات التنمية، حيث تتحمل مسئولية إعداد وتأهيل الموارد البشرية، في ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي المتواتر في العقود الأخيرة، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات من أهم عناصر العملية التعليمية، ومن أهم أسباب نجاح الجامعات في تحقيق أهدافها المجتمعية، وذلك أن مستوى أدائه يؤثر على متطلبات تطوير جودة التعليم سواء سلبياً أو إيجابياً.

مشكلة الدراسة:

بالإشارة إلى أهمية وظيفة التدريس الجامعي في إعداد الطلبة كما سبق بيانه أعلاه، وما أشارت له معظم الدراسات الميدانية التي أجريت حول التعليم المحاسبي المالي في مختلف البلاد العربية إلى تدني نوعيته، وضعف الطالب والمدرس على حد سواء، والمقصود هنا بنوعية التعليم ضعف القدرات التي يبنيها التعليم في عقل وشخصية الطالب، فالتعليم العربي لا يزال يهتم بالكم ويهمل النوعية والكيف،(يحي،أيوب، 2013) كما توصل سمهود (سمهود 2013)في دراسته التي كان عنوانها" مدى ملائمة تخصصات التعليم المحاسبي الحالية لمتطلبات سوق العمل المحلية أن التعليم المحاسبي في ليبيا يواجه العديد من الصعوبات لكي يتواءم مع متطلبات سوق العمل الليبية والتي من أهمها ضعف عضو هيئة التدريس الجامعي ,وضعف المراكز البحثية.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: **هل تؤثر متطلبات تطوير جودة التعليم المحاسبي المالي (المنهج التعليمي، والمراجع العلمية، والنظام الإداري)، على أداء أعضاء هيئة التدريس.**

أهداف الدراسة:

تهدف الدارسة إلى معرفة أثر متطلبات تطوير جودة التعليم المحاسبي المالي (المنهج التعليمي، والمراجع العلمية، والنظام الإداري)، على أعضاء هيئة التدريس.

فرضية الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضية الآتية:

1- المناهج التعليمية لا توثر على أداء عضو هيئة التدريس.
2- المراجع العلمية لا توثر على أداء عضو هيئة التدريس.
3- النظام الإداري لا يؤثر على أعضاء هيئة التدريس.

نموذج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها فإنه يمكن توضيح نموذج الدراسة ومتغيراتها المستقلّة والتابعة كما هو في الشكل رقم (1).

المتغيرات المستقلة

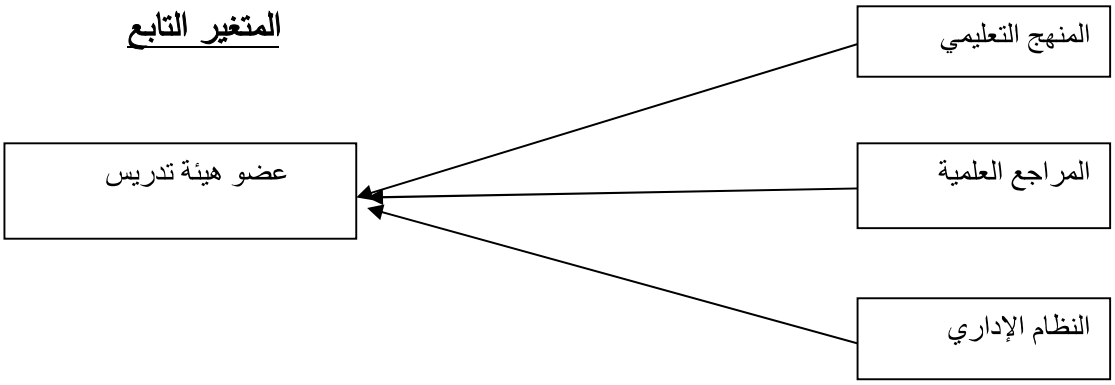

شكل رقم(1) نموذج الدراسة

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم المحاسبة والتمويل والمصارف (جامعة طرابلس).

الدراسات السابقة:

دراسة (Wu and Tong,2004,p217) تناولت الدراسة تقييم الوضع الحالي للبرامج المحاسبية، إضافة إلى التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي بشكل عام في الجامعات الصينية وقامت الدارسة بتصميم قائمة استقصاء لاستطلاع آراء الممارسين و أعضاء الهيئة التدريسية بالبرامج المحاسبية في هذا الخصوص، وقد خلصت الدارسة إلى أن التعليم المحاسبي شهد تحولات كبيرة في الجامعات الصينية في الآونة الأخيرة كنتيجة لمتغيرات العولمة والمنافسة الاقتصادية والتي نتج عنها العديد من التحديات التي واجهت التعليم المحاسبي، كما أكدت الدارسة على وجود حاجة لتطوير البرامج المحاسبية لأساليب وطرق التدريس الحالية، وكذالك تطوير نظم حوافز أعضاء الهيئة التدريسية، إضافة إلى تطوير علاقة تلك البرامج بالمجتمع.

وتمثل الهدف الرئيسي لدراسة (Weisenfeld and Robinson-Backmon, 2007,p429) في التأكد على ضرورة وجود تنوع في خصائص وصفات أعضاء الهيئة التدريسية بالبرامج المحاسبية بالولايات المتحدة، والراغبة في الحصول على الاعتماد الأكاديمي، وفقا لمتغيري العرق والجنس، وخلصت الدارسة إلى ضرورة وجود خطط واستراتجيات واضحة لدى البرامج المحاسبة تراعي وجود تنوع في خصائص وصفات الهيئة التدريسية بتلك البرامج، من حيث متغيرات الجنس والعرق، كما يجب أن تبرز البرامج المحاسبية وجود ربط واضح بين رسالة وأهداف تلك البرامج وبين وجود تنوع في خصائص وصفات الهيئة التدريسية، مع ضرورة إيضاح أثر وجود مثل ذلك التنوع على جودة بيئة العمل الأكاديمية لتلك البرامج.

استهدفت دراسة (Celik and Ecer, 2008, p121) قياس كفاءة التعليم المحاسبي لطلاب البرامج المحاسبية بالجامعات التركية، وقامت الدراسة بقياس كفاءة التعليم المحاسبي على عدة مستويات وهي مستوي الكلية ومستوي الجامعة، وذلك بالاعتماد على معايير الاعتراف الأكاديمي المقترحة من الجمعية الأمريكية لكليات ومدارس الأعمال (AACSB) لقياس كفاءة مدخلات التعليم بالبرامج المحاسبية من خلال مجموعة من المؤشرات والتي تمكن من قياس كل عنصر من عناصر المدخلات، في حين تم الاعتماد على عينة من نتائج اختبارات الطلاب بالبرامج المحاسبية لقياس كفاءة المخرجات والتي تشير إلى جودة التعليم بالبرامج المحاسبية، وأكدت الدارسة على ضرورة الأخذ بفكر التخطيط الاستراتيجي لتحسين مستوي جودة التعليم المحاسبي بالبرامج المحاسبية بالجامعات التركية.

كما تناولت دراسة (Meng t al.1994, p161.) التعليم المحاسبي وتطور مهنة المحاسبة والمراجعة في سنغافورة، حيث استعرضت الدراسة التطور التاريخي للتعليم المحاسبي وممارسة مهنة المحاسبة خلال العقود الثلاث الأخيرة، وقد أوضحت نتائج الدراسة الأثر المباشر للتطور والنمو الاقتصادي لسنغافورة على تطوير التعليم المحاسبي، وعلى تغير الدور المتوقع من المؤسسات التعليمية في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، كما أوضحت النتائج أيضاً أهمية الدور الذي يجب أن يقوم به كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة تجاه تعزيز وتقوية استمرار النمو الاقتصادي المرتفع في سنغافورة.

كما هدفت دراسة (عبدالفتاح 2008) التعليم المحاسبي- الفرص والتحديات في العراق، إلى التعريف بالمفاهيم والمهارات التي يتعين على المحاسبين أن يتعلموها في الجامعات ليكونوا قادرين على التكيف مع المتغيرات والمستجدات والاستجابة لها، وكيف يمكن الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي الحالي لمقابلة التحديات والمتغيرات البيئية المستقبلية، وتوصلت الدراسة إلى عدة مقترحات منها أن التعليم المحاسبي يجب أن يستبق الفرص والتهديدات قبل وقوعها إستراتجيات ملائمة تستجيب لمثل هذه التطورات بفاعلية من خلال إيجاد برامج محاسبية ذات مرونة وجودة كافية لمقابلة المهنة وسوق العمل وضروري تغيير أهداف التعليم المحاسبي وتحويله من الشكل الذي يتمحور حول حشو ذهن الطالب بالمعلومات إلى شكل أخر يتمحور إعداد خريج له قدرة على التعلم من اجل التعلم وله قابلية على التفكير والإبداع.

(دراسة مصلي، 2010) بعنوان مدي مواكبة التعليم العالي في ليبيا للتطورات العلمية المعاصرة وتلبية احتياجات سوق العمل، والتي هدفت إلى تحليل واقع التعليم المحاسبي العالي في ليبيا، والعوامل المؤثرة على جودته، ومدى مواكبته للتطورات العلمية المعاصرة وتلبية احتياجات سوق العمل. تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة بأسلوب الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة من أعضاء هيئة التدريس وطلبة وخريجي التعليم العالي المحاسبي في جامعة مصراته. كما خلصت هذه الدراسة إلي نتائج في غاية الأهمية وهي :وجود قصور بالمنظومة التعليمية الجامعية واعتمادها على التلقين أكثر من الإبداع، ووجود قصور في الاهتمام بإعداد الطلاب أعدادا جيدا فيما يتعلق باستخدام الحاسوب بكفاءة في التعليم المحاسبي.

أهمية التعليم المحاسبي المالي:

يحتل التعليم المحاسبي المالي أهمية كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى، وتأتى هذه الأهمية نظراً لخصوصية النظرة إلى المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي المالي في نطاق أي مجتمع من المجتمعات.

يعتبر النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية. (مراد وسيفان، ص5).

فالمحاسبة المالية هي فن يعتمد على استخدام القدرات الذاتية للمحاسبين في الحكم على الكثير من الأحداث الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي المالي، كما أنها علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن، وكذلك فهي مهنة منظمة تمارس في الحياة العملية وفق خصوصية تتصف بها وتجعلها بارزة بين المهن الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة. (يحي، أيوب، 2013).

وتأتي أهمية التعليم المحاسبي المالي من أهمية المحاسبة وما يمكن أن تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه.

فالمحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل و تبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية.(يحيى والحبيطي، 2003، ص8).

أن ممارسة العمل المحاسبي المالي تحتاج إلى كوادر مهيأة وفق أسس علمية إضافة إلى ضرورة توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي كما لا يخفى علينا أن بدء الاهتمام بالمحاسبة وبضرورة توافر الأسس العلمية لتعليمها وممارستها.

ومن هنا فإن الاهتمام بالتعليم المحاسبي المالي يعتبر ضرورة متواصلة، وان هذا الاهتمام يمكن أن يتحقق من خلال ضرورة توافر الأسس العلمية الصحيحة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف من التعليم المحاسبي وبناء على ذلك فإنه لا بد من النظر إلى التعليم المحاسبي المالي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، وهي تشمل كلاً من: (يحيى، أيوب، 2013).

1-لمدخلات: المتمثلة بالأشخاص الذين يمكن تهيئتهم لممارسة العمل المحاسبي المالي (بمختلف أشكاله وأنواعه).

2-العمليات التشغيلية: المتمثلة بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزويد بالمهارات المحاسبية.

3-المخرجات: المتمثلة بالأشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي المالي (الأكاديمي أو المهني) بما يحق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة.

4-التغذية العكسية (الرقابة): من خلال رقابة العناصر السابقة وتقييمها وتطويرها ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث في أي منها.

ومن خلال عناصر التعليم المحاسبي المالي أعلاه يمكن الحكم على كفاءة النظام عن طريق العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته والتي تأتي من خلال مدى توافر العمليات التشغيلية المتمثلة بوسائل التعليم المختلفة من مناهج دراسية، ومختبرات محاسبية وتطبيقات ميدانية إضافة إلى توافر الكادر العلمي المؤهل للقيام بذلك، كما يمكن الحكم على فاعلية النظام عن طريق العلاقة بين المخرجات والأهداف التي يبغي النظام تحقيقها من خلال توفير الكوادر المحاسبية (الأكاديمية والمهنية) ومدى قدرتها على تحقيق أهداف النظام.

الجودة في التعليم الجامعي:

عرفها العلي، بأنها هي التحسن المستمر لجودة المخرجات المتمثلة بالكوادر المتخصصة من الخريجين لتحقيق رضا المستفيدين في ظل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي التي تعد عن نظام يتم من خلال تفاعل المدخلات لتحقيق مستوى عال من الجودة باشتراك العاملون بصورة فاعلة في العملية التعليمية. (العلي، 1996، ص14).

وعرفها النجار، بأنها إستراتيجية متكاملة للتطوير المستمر، فهي مسؤولية جميع عناصر منظومة الجامعة من أساتذة وموارد مادية وقيادات إدارية تشترك لتحقيق أهداف الجامعة. (النجار، 2000، ص70).

وعرفت جودة التعليم العالي والجامعي بالقدرة على جعله ملائماً من حيث دوره ومكانته في المجتمع، ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية، وعلاقته بالدولة والعالم، والتمويل العام وتفاعله مع مستويات التعليم انطلاقاً من حاجة الاقتصاديات الحديثة إلى خريجين قادرين على تطوير معارفهم باستمرار، والتحلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق متغير باستمرار. (نوافل، 1995، ص29).

ومن هذا المنطلق أصبح التعليم العالي ضرورة ملحة يتطلبها الوضع الراهن، وذلك للعوامل التالية:

-الانفجار المعرفي والذي يطالب بتجديد التعليم العالي وتحديثه ليكون أكثر ملائمة مع احتياجات عصر العولمة.

-الانفجار السكاني والذي يطالب بإشباع الطلب الاجتماعي ونشر التعليم العالي .

-تصاعد مستوى المؤهلات المطلوبة للعمل ويقابلها التخصص الدقيق مع تنوع الخبرات العلمية والعملية، وذلك ما تفرضه العولمة التي تسعى لقيام نظام اقتصادي عالمي تحكمه قوانين عالمية، مما يؤكد الحاجة إلى قوى عاملة قادرة على التكيف معه وفق مهارات محددة. (نوافل، 1995، ص34).

ويتم تقويم الأداء الجامعي من خلال قياس الكفاءة والفاعلية في مؤسسات التعليم الجامعي، إذ تتعلق الكفاءة في الجامعات والكليات بالعمليات و قدرتها على ضبطها وتطويرها، أما الفاعلية فتتعلق بنوع المخرجات التي تؤثر على العالم الخارج، وينظر إلى الفاعلية بأنها مدى إدراك المؤسسات التعليمية لطبيعة العمليات والأنشطة الداخلية التي تحدد أداءها وعلاقتها مع بيئتها المحيطة، وكذلك قدرتها على السيطرة على العمليات وتوجيهها حسب المتغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها .

وهناك جانبان لكفاءة مؤسسات التعليم العالي عامة:

-جانب الكفاءة الداخلية: وتتمثل في قدرتها على إعداد أكبر عدد من المخرجات نسبة إلى المدخلات مع ملائمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعة، وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأعباء.

-جانب الكفاءة الخارجية: وتتمثل في قدرتها على تزويد المتخرجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهمات الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة، وهذا يعني التوافق بين عمليات الإعداد وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة. (سليمان، 1993، ص44).

معايير الجودة في المؤسسات التعليمية:

وتحّقق الجودة للمؤسسة التعليمية جملة من المعايير التي تمكنها من أن تسهم في تطوير المجتمع؛ بحيث تكون مخرجاتها قادرة على منافسة مخرجات الآخرين في المجال التربوي، وعليه فإن معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي يمكن أن يحّقق جملة من المردودات أبرزها: (إبراهيم، 2009، ص152).

-تحسين أداء العاملين وزيادة إنتاجيتهم.

-ضبط النظام الإداري المؤسسي وتطويره نتيجة لوضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات بدقة.

-زيادة الشعور بالانتماء للمؤسسة من خلال التزام التدريسيين والإدارة والطلبة بمعايير الجودة.

-منح المؤسسة المزيد من الثقة والاحترام من قبل سوق العمل والمجتمع المحلي فضلاً عن الاعتراف الإقليمي والدولي.

-تحقيق مخرجات تتسم بالكفاءة والإبداع وبمواصفات تمكنها من معايشة مرحلة تتميز بغزارة المعرفة.

ونظراً لأهمية دور المعلم في العلمية التعليمية، المتمّثل في التطبيق والممارسة الفاعلة لأدواره في التعليم العالي، بما تشتمل عليه هذه الأدوار من ممارسات وإجراءات ترتبط بالعملية التعليمية؛ بدءاً بمرحلة التخطيط التدريسي، ثم مرحلة التنفيذ، وانتهاء بمرحلة التقويم، فقد تم تحديد معايير الجودة الأساسية للمعلم، في خمسة مجالات رئيسة على النحو الآتي: (ناصر، 2001، ص، 5).

***المجال الأول :التخطيط،** ومن المعايير المرتبطة به :تحديد الاحتياجات التعليمية للطلاب، والتخطيط لأهداف كبرى وليس لمعلومات تفصيلية، وتصميم الأنشطة التعليمية الملائمة.

***المجال الثاني :استراتيجيات التعلّم وإدارة الفصل،** ومن المعايير المرتبطة به :استخدام استراتيجيات تعليمية استجابة لحاجات المتعلمين، وتيسير خبرات التعّلم الفعال، وإشراك المتعلمين في حل المشكلات والتفكير الناقد الإبداعي، وتوفير مناخ ميسر للعدالة، والاستخدام الفعال لأساليب متنوعة في إثارة دافعية المتعلمين، وإدارة وقت التعّلم بكفاءة.

***المجال الثالث :المادة العلمية،** ومن المعايير المرتبطة به :التمكن من بنية المادة العلمية، والتمكن من طرق البحث فيها، وتحقيق التكامل مع المواد الأخرى، والقدرة على إنتاج المعرفة.

***المجال الرابع :التقويم،** ومن معاييره :التقويم الذاتي، وتقويم المتعلمين والتغذية الراجعة.

***المجال الخامس :مهنية المعلم،** ومن معاييره :أخلاقيات المهنة والتنمية المهنية.

ومما يرتبط بأداء المعلم التدريسي المواصفات النوعية والشخصية التي ينبغي أن تتوفر فيه ليتسم أداؤه بالجودة العالية، ومن أبرز هذه المواصفات" :الخبرات التدريسية، والإلمام بالمحتوى المعرفي، والقدرة اللفظية، واجتياز الاختبارات التأهلية، والتطور المستمر في عملية التدريس، والحماس لعملية التعليم، واكتساب بعض سلوكيات التدريس، والمرونة والإبداع. (الخولي، 2009، ص375).

متطلبات معايير الجودة في عضو هيئة التدريس: (البهواشي. والربيعي، 2005. ص71-76).

1- أن يكون أعضاء هيئة التدريس مؤهلين وذلك بأن يكون الأساتذة متحصلين على مؤهل الدكتوراه أو الماجستير، إذ يعتبر هذا شرط متفق عليه للحصول علي العضوية في المجتمع الدولي للمنح الدراسية، بالإضافة إلي المعرفة الجيدة بالمادة الدراسية وتوفر الحماس للتدريس.وعلاوة علي ذلك مطلوب أيضا معرفة الطرق اللازمة لصقل هذه المعرفة ولذلك في كثير من جامعات الدول النامية

تقدم الحقيبة الدراسية عند التقديم للترقية إذ ينبغي أن تتضمن خارطة مقتضبة لفلسفة وأسلوب التعليم والتعلم، مع توضيح الأدلة والشواهد التي توضح فاعلية هذا الأسلوب.

2- أن يتفرغ أعضاء هيئة التدريس للعمل طوال الوقت في جامعة واحدة إذ يمكنهم اكتساب دخل إضافي من تقديم استشارة لإحدى المنظمات أو إلقاء محاضرا ت كجزء من خدمة المجتمع .أما إذا اضطر عضو هيئة التدريس للعمل في أكثر من جامعة لزيادة دخله فهذا خصما على ضمان الجودة.

3- أن يتوفر لعضو هيئة التدريس خدمات إدارية والكترونية وطبيعية معاونة، مثلا :المعامل جيدة التجهيز والمكتبات عالية الجودة، وتوفير مكاتب فردية أو جماعية تمكنهم من إعداد المواد التدريسية وتقديم الاستشارات للطلاب وإجراء المناقشات العلمية مع الزملاء، كما ينبغي أن يستخدم أعضاء هيئة التدريس الخدمات الإلكترونية من إنترنت وبريد إلكتروني بفاعلية.

4- أن يفهم قادة الجامعة وإداريها الأسباب وراء ضرورة ضمان الجودة و إقناع أعضاء هيئة التدريس للمشاركة والتأثير في نتائج عملية التغيير فمثلا رسالة الجامعة يجب تطويرها عن طريق مشاركة جميع أعضاء مجتمع الجامعة وعلي رأسهم هيئة التدريس.

5- أن يعتمد نظام التعيين والترقية والعلاوة الدورية وتجديد العقد في الجامعة، علي السمعة الأكاديمية ليس علي اعتبارات سياسية أو اجتماعية.

6- أن توضع معايير واضحة للأساتذة الذين يراد تعينهم في مناصب قيادية بالجامعة، وأن توضح الإجراءات المستخدمة، وتنشر بصورة واسعة في وقت معلوم، وتطبق بشفافية وبطريقة لا لبس فيها ولا غموض.

7- أن تتوفر لعضو هيئة التدريس قدر من الحرية الأكاديمية، بحيث يتم التسامح في حالة توجيه النقد البناء للجامعة أو الحكومة وألا يقابل هذا النقد بالرفت من الوظيفة أو منع الترقية أو إنهاء الخدمة.

8- وأن يكون التعيين في الوظائف القيادية من خلال الإنجاز الأكاديمي بالنظر إلي السيرة الذاتية، ومدي نجاحه.

9- في الإطلاع بوظائف التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

الجانب العملي:

منهجية الدراسة الميدانية:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وذلك من خلال سحب عينة من مجتمع الدراسة بحيث تمثل صورة علمية صحيحة عن أفراد مجتمع الدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة في تجميع البيانات اللازمة على البيانات الأولية الميدانية والتي تمّ الحصول عليها عن طريق الاستبيان، حيث اشتمل ذلك الاستبيان على مجموعة من الأسئلة التي استخدمت لقياس المتغيرات البحثية، وقد أُجرى اختبار مبدئي على الاستبيان. وبناءً عليه أدخلت بعض التعديلات على الأسئلة، وتمَّ صياغتها في صورتها النهائية.

عينة الدراسة:

أُختيرت عينة الدراسة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس لقسم المحاسبة والتمويل والمصارف، وتعتبر جامعة طرابلس من أكبر الجامعات في ليبيا، حيث تمَّ اختيار عينة عشوائية منتظمة من أعضاء هيئة التدريس

أداة الدراسة:

استخدمت أداة جمع البيانات اللازمة وذلك لتحليلها، وإمكانية إجراء اختبار الفرضيات وصولاً إلي تحقيق أهداف الدراسة، وتعتبر الاستبانة من أكثر أدوات البحث العلمي استخداماً، وهي من أفضل وسائل جمع المعلومات عن مجتمع الدراسة وفضلاً عن ملاءمتها لطبيعة هذه الدراسة.

ويذكر عبيدات وآخرون أن الاستبانة من الأدوات الملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وأن الاستبانة تستخدم للحصول على حقائق عن الظروف، والأساليب القائمة بالفعل، فضلاً عن أنها وسيلة ميسرة لجمع البيانات اللازمة. (عبيدات، 2003، ص145).

تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة البالغ عددها 70 استبانه، ولم يتحصل إلا على 55 استبانة، وبعد فحص الاستبانات تم استبعاد 13 استبانة لعدم جدية الإجابة عليها وعدم تحقيق الشروط المطلوبة للإجابة عنها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 42 استبانة، كما تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية، كما تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي (Likert) المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبانه حسب التدرج التالي: (5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق بشدة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أولاً: البيانات الشخصية:

قام الباحثون بإدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة في البرنامج الإحصائي spss لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض السمات الشخصية لإفراد العينة والمتمثلة في: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة.

1. الجنس:

يتبين من الجدول رقم (1) إن اغلب أفراد العينة هم من الذكور، حيث بلغ نسبة لذكور 87.8% في حين بلغت نسبة الإناث 12.2%. ويمثل هذا التباين في العينة المجموعة الأصلية في مجتمع الدراسة، ويعزي ذلك إلي أن أغلبية العاملين من فئة الذكور، وقد يرجع ذلك إلى ثقافة المجتمع ونظرته إلى المرأة العاملة إضافة إلى قلة نسبة عدد النساء العاملات بالمجتمع.

جدول رقم 1 يوضح توزيع أفراد العينة حسب عامل الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	36	87.8
أنثى	5	12.2
المجموع	41	100

2. المستوي الوظيفي:

أما بالنسبة لمتغير المستوي الوظيفي، فقد أسفرت نتائج التحليل في الجدول رقم (2) أن نسبة (65.9%) بعدد 27 عضو هيئة التدريس هم من الأعضاء القاريين في الكلية، وفي حين بلغ عدد 14 عضو هيئة تدريس أي بنسبة (34.1%) هم متعاونين في الجامعة، مما يدل على أن الكلية مستوفية بأعضاء هيئة التدريس.

جدول رقم 2 يوضح توزيع افراد العينة حسب عامل المستوي الوظيفي

المستوي الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
عضو هيئة تدريس قار	27	65.9
عضو هيئة تدريس متعاون	14	34.1
المجموع	41	100

3. الرتبة العلمية:

كما يوضح جدول رقم(3) أن اغلب العينة هم المحاضرين أي بنسبة (48.8%) بعدد 20 أستاذ من العينة المبحوثة، 16 أستاذ بنسبة (39%) هم مساعد محاضر، عدد 4 هم أستاذ مساعد أي بنسبة (9.8%) من العينة المبحوثة، مما يدل على التنوع في الرتب العلمية في الكلية.

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب عامل الرتبة العلمية

الرتبة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
مساعد محاضر	16	39
محاضر	20	48.8
أستاذ مساعد	4	9.8
أستاذ	1	2.4
المجموع	41	100.0

4.المؤهل العلمي:

يتبين من الجدول رقم (4) أن تم تقسيم أفراد عينة هذه الدراسة إلى أربعة مجموعات تبعا للمؤهل العلمي، المجموعة الأولى وهم من حملة الماجستير في المحاسبة حيث بلغت نسبتهم (26.8%) في حين بلغ نسبة حملة الدكتوراه في المحاسبة نسبة (24.4%)، بينما بلغت نسبة حملي درجة الماجستير في التمويل والمصارف (26.8%)، في حين بلغت نسبة حملة الدكتوراه في التمويل والمصارف نسبة (22%).

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب عامل المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ماج1ستير محاسبة	11	26.8
دكتوراه محاسبة	10	24.4
ماجستير تمويل ومصارف	11	26.8
دكتوراه تمويل ومصارف	9	22
المجموع	41	100.0

5.سنوات الخبرة:

أما بالنسبة إلى متغير سنوات الخبرة. فقد أسفرت نتائج التحليل أن أفراد العينة بين (6-10) سنوات وصل عددهم إلى 14 الأستاذ بنسبة (34.1%) وهي أكبر نسبة من العينة المستهدفة ، وفي حين بلغت نسبة (29.3%) من العينة المستهدفة تراوحت سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، 11 الأستاذ، بينما الذين خبرتهم 15 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم (26.8%) من إجمالي العينة

المستهدفة، 11 الأستاذ، مما يدل على إن الجامعة لديها كوادر بشرية من أعضاء هيئة التدريس ذات خبرة ودراية بالتدريس.

جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب عامل سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	12	29.3
6–10 سنوات	14	34.1
11–15 سنة	4	9.8
15 سنة فأكثر	11	26.8
المجموع	41	100.0

- **طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)**

تم فحص أسئلة الاستبانة للتأكد من ثباتها عن طريق معامل ثبات ألفا كرونباخ، حيث تم حساب معاملات ألفا كرونباخ للاستبانة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(6) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل عامل من عوامل الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل.

العامل	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
المنهج التعليمي	8	.88
المراجع العلمية	5	.74
أعضاء هيئة التدريس	18	.95
النظام الإداري	11	.91
المجموع الكلي لفقرات الاستبانة	42	.97

يتضح من الجدول (6) أن معاملات ألفا كرونباخ مابين (.88) ، (.95)، وأن معامل الثبات الكلي (.97) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة

ثانيا: تحليل فرضيات الدراسة:

لاختبار فروض الدراسة استخدم الباحثون الانحدار الخطي البسيط (Simple Regressions) Mode، وهو نموذج يعبر عن العلاقة بين متغير تابع واحد وبين متغير مستقل أو أكثر من متغيرات الدراسة. كما يستخدم لدراسة تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف التنبؤ بدرجات المتغير التابع من خلال درجات المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى دراسة العلاقات من حيث القوة والاتجاه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. (غنيم، والرفاعي،2000، ص181).

1-الفرضية الأولى: المناهج التعليمية لا توثر على أداء عضو هيئة التدريس.

كشفت الدراسة على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (.01) بين متغيرات الدراسة، حيث كان معامل التحديد يساوي (.501)، وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 05. وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع.

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤٍ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين أثر المنهج التعليمي على أداء أعضاء هيئة التدريس، حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 708.، ومستوي معنوية = 001.) مما يدل على إن أعضاء هيئة التدريس لهم أثر على أداء أعضاء هيئة التدريس لدي عينة الدراسة.

جدول رقم (7) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الأولي

العلاقة بين	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	بيتا	تحليل التباين ANOVA			
				اختبار F للنموذج		اختبار t للنموذج	
				معامل F	مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية
أعضاء هيئةالتدريس والمنهج التعليمي	.501	. 488	.708	39.093	.001	6.252	.000

يتضح من جدول رقم (7)، والذي يظهر تحليل التباين أن قيمة (ف= 39.093)، دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى دلالة تأثير المنهج التعليمي على أداء أعضاء هيئة التدريس موضع الدراسة، حيث تبين أن قيمة t تساوي (6.252)، عند مستوي دالة (.001).

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي (.501)، مما يعني تفسر 50.1% من تباين المتغير التابع، ومعامل التحديد المعدل يساوي (.488)، وبناء على نتائج الفرضية كما هو موضح في الجدول رقم (7) فان للمتغير المستقل للمنهج التعليمي اثر على المتغير التابع لأعضاء هيئة التدريس، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، وبناءاً عليه يتم قبول الفرضية الأولي.

تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Ahmad and Gao, 2004) التي توصلت إلى عدم ملائمة المناهج المستوردة مع البيئة الليبية، وكذلك نقص في البحوث العلمية .كذلك يجب إعادة النظر في المناهج المستوردة من الغرب بما يتلاءم والبيئة الاقتصادية والاجتماعية الليبية وأيضا الاهتمام بالبحث العلمي لحل مشاكل التعليم المحاسبي الليبي. كما تتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (مصلي2010) وهي وجود قصور في برامج تحديث المناهج العلمية المحاسبية ,وهناك تكرار لبعض المواضيع والمفردات في مواد محاسبية مختلفة، وأيضا لاحظ أن مناهج المحاسبة الحالية في ليبيا يغلب عليها الطابع النظري، كذلك تتفق مع دراسة(زكري 2013)، التي توصلت على أن عدم تطوير مناهج المواد الدراسية يعتبر من الأسباب التي تؤدي إلى إضعاف التعليم المحاسبي.

2-الفرضية الثانية: المراجع العلمية لا توثر على أداء عضو هيئة التدريس.

للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة الفرضية الثانية، وكذلك لمعرفة الأهمية النسبية للمراجع العلمية واثرها على أداء عضو هيئة التدريس فيها، كما هو موضح في جدول رقم (8)، والذي يمثل ملخص نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار هذا الفرض إلى أن معامل التحديد R^2 يساوي (.499)، مما يدل على وجود علاقة موجبة قوية، وذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (.001) وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 005. وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع.

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤٍ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين المراجع العلمية وأداء عضو هيئة التدريس، حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 670.، ومستوي معنوية = 005.) مما يدل على إن المراجع العلمية له تأثير على أعضاء هيئة التدريس لدى عينة الدراسة.

جدول رقم (8) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الثانية

العلاقة بين	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	بيتا	تحليل التباين ANOVA			
				اختبار F للنموذج		اختبار t للنموذج	
				معامل F	مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية
أعضاء هيئة التدريس والمراجع العلمية	.449	.435	.670	31.821	.001	5.641	.000

يتضح من جدول رقم (8)، من جانب تحليل التباين أن قيمة (ف= 31.821)، دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة (ت= 5.641)، عند مستوي دالة (.001)، مما يشير إلى دلالة تأثير المراجع العلمية على أعضاء هيئة التدريس موضع الدراسة.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R Square تساوي (.449)، مما يعني تفسير 44.9% من تباين للمتغير التابع أعضاء هيئة التدريس، ومعامل التحديد المعدل R Square Adjusted يساوي (.435). على نتائج الفرضية كما هو موضح في الجدول رقم (8) فان للمتغير المستقل المرجع العلمية اثر على المتغير التابع أعضاء هيئة التدريس، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، وبناءاً عليه يتم قبول الفرضية الثانية.

وبذلك تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (زكري 2013) التي توصلت إلى عدم وجد كتب حديثة بمكتبة الكلية أدى إلى ضعف التعليم المحاسبي.

هذه النتيجة تتوافق أيضا مع نتائج دراسة (مصلي2010)، التي توصلت إلى عدم توفر الوسائل التعليمية الحديثة التي تواكب التطورات المعاصرة في الجامعات الليبية، وكذلك ليس هناك برامج تركز على تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال في العملية التعليمية.

3-الفرضية الثالثة: النظم الإداري لا يؤثر على عضو هيئة التدريس.

للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة الفرضية الثالثة، وكذلك لمعرفة الأهمية النسبية للنظم الإداري، يبين لنا الجدول رقم (9) والذي يمثل ملخص نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار هذا الفرض إلى أن معامل الارتباط R^2 يساوي (.343)، مما يدل على وجود علاقة موجبة قوية، وذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (.001) وهي تدل على

قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 05. وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع.

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤٍ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين النظام الإداري وأعضاء هيئة التدريس حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 726.، ومستوي معنوية = 001.) مما يدل على إن النظام الإداري له تأثير على أعضاء هيئة التدريس لدى عينة الدراسة.

جدول رقم (9) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الثالثة

العلاقة بين	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	بيتا	تحليل التباين ANOVA			
				اختبار F للنموذج		اختبار t للنموذج	
				معامل F	مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية
أعضاء هيئةالتدريس والنظام الإداري	.528	.516	.726	43 59.	.001	6.602	.000

يتضح من جدول رقم (9)، والذي يشير تحليل التباين أن قيمة (ف= 43.592)، وقيمة (ت= 6.602)، عند مستوي دالة (001.)، مما يشير إلى دلالة تأثير النظام الإداري على أعضاء هيئة التدريس موضع الدراسة، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R Square تساوي (528.)، مما يعني قد فسرت ما مقداره 52.8% من التباين الكلي للمتغير التابع أعضاء هيئة التدريس، ومعامل التحديد المعدل R Square Adjusted يساوي (516.)، وبناء على نتائج الفرضية كما هو موضح في الجدول رقم (9) فان للمتغير المستقل النظام الإداري يؤثر على المتغير التابع أعضاء هيئة التدريس، وبناءاً عليه يتم قبول الفرضية الثالثة.

تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (زكري 2013) حيث أشارت النتائج إلى ضرورة أن يكون هناك دور لإدارة الجامعة في توضيح اللوائح الخاصة بالنظام الإداري لما له من اثر ايجابي على جودة التعليم المحاسبي بالكلية.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

يعتبر أعضاء هيئة التدريس لهم دور كبير في العملية التعليمية بالجامعات الليبية، وجاءت هذه الدراسة لتبرز أهم متطلبات تطوير جودة التعليم المحاسبي المالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد استعانة هذه الدراسة بإستمارة استبانه للتعرف على أهم متطلبات تطوير جودة التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومن خلال التحليل أتضح الأتي:

1- أظهرت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين المنهج التعليمية وأداء أعضاء هيئة التدريس.

2- كشفت نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار هذا الفرض الثاني والذي مفاده "أن المراجع العلمية لا تؤثر على أداء عضو هيئة التدريس" إلى وجود علاقة موجبة قوية، وذات دلالة إحصائية مما يدل على إن المراجع العلمية له تأثير على أعضاء هيئة التدريس لدى عينة الدراسة، وذلك من خلال تطوير وتوفير المراجع العلمية والكتب وتوفيرها وأدرجها في دليل خاص بكل قسم، والعمل على تلبية حاجات الطلاب.

3- النتائج أكدت على وجود علاقة بين النظام الإداري وأعضاء هيئة التدريس موضوع الدراسة، حيث أن النظام الإداري يمتلك الكفاءة والفعالية في إدارة الكلية، ويوفر المعلومات اللازمة لتشغيل وإدارة النظام التعليمي، ويعمل على توفير الخطط الدراسية، كما يعمل وفق رسالة واضحة ومفهومة ومتناسقة.

ثانياً: التوصيات:

1- إعداد وتطوير المناهج الدراسية الحالية التي تدرس في مجال المحاسبة والتمويل بدءاً من المرحلة الثانوية ومن ثم الكليات المتوسطة إلى الجامعة بكافة مستويات التعليم فيها ، وضرورة متابعة هذه المناهج بصورة مستمرة بحيث يراعى إدخال نتائج البحوث والدراسات فيها بين فترة وأخرى عن طريق عمليات التحديث.

2- الاهتمام بالحاجات الضرورية الخاصة بتوفير المراجع العلمية والكتب وتوفيرها وأدرجها في دليل خاص بكل قسم، والعمل على تلبية حاجات الطلاب.

3- تمكين أعضاء هيئة التدريس من تطوير أساليبهم التعليمية وذلك من خلال توفير وسائل العرض وتوفير تكنولوجيا المعلومات بكل أنواعها، وتمكينهم من الالتحاق بالدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية

في المجال العلمي، مما قد يمكنهم من تحديث معلوماتهم باستمرار، وكذلك الاهتمام بتوفير الكتب الحديثة والدوريات.

4- يجب أن تتوفر في أعضاء هيئة التدريس جميع الرتب الأكاديمية، وكذلك إلزام أعضاء هيئة التدريس بإجراء التقويم الذاتي لأدائهم، استحداث طرائق واستراتيجيات حديثة لتقييم أداء عضو هيئة التدريس.

5- يجب توفير نظام إداري يوفر المعلومات اللازمة لتشغيل وإدارة النظام التعليمي، ويعمل على توفير الخطط الدراسية، كما يجب أن يعمل وفق رسالة واضحة ومفهومة ومتناسقة.

6- تعديل وتطوير مواضيع المعرفة المحاسبية والمالية في مناهج التعليم المحاسبي والمالي من خلال دراسات لمتطلبات سوق العمل في البيئة المحلية والمهارات المطلوبة والمتوقعة من قبل المحاسبين وإدخالها في مواضيع المناهج، لأجل الحصول على خريجين متمتعين بالمهارات قادرين على تلبية متطلبات البيئات التي سيعملون بها.

7- تزويد الكلية بخدمات الانترنت وكذلك استخدام الحواسيب الآلية والتكنولوجيا الحديثة بالمكتبة العلمية، والاشتراك في التخصصات العلمية في مجال المحاسبة والتمويل من أجل مساعدة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي.

Abstract

The study addressed the requirements of improving the quality of financial accounting education from the perspective of Faculties teaching staff members. The study also aimed to recognize the importance of financial accounting education and modernization of curricula and teaching methods of the present. The sample was selected from the teaching staff at Department of Accounting, Finance and Banking. Data was collected by designing a questionnaire. The findings of the study reveal that several independent variables (the course outlines, scientific references, and the administrative system) have a significant and statistical relationship and influential on the dependent variable (teaching staff). The study presents a number of recommendations to develop the capability of the Libyan universities to build modern and sophisticated institutions. Firstly, developing

the current course outlines taught in the field of Accounting and Finance. Secondly, providing the faculty with Web services, as well as the use of computers and modern technology in the Scientific Library is of great importance. Further, faculty teaching staff should have access to specialized scientific journals in the field of Accounting and Finance in order to help students and faculty teaching staff members in their scientific research.

المراجع:

1. ايت محمد مراد وأبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر –تحديات وأهداف–، **مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي لمالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية** جامعة سعد دحلب البليدة.
2. السيد عبدالعزيز البهواشي. وسعيد بن حمد الربيعي، **ضمان الجودة في التعليم العالي مفهوما مبادئها تجارب عالمية**. القاهرة : عالم الكتب 2005.
3. زياد هاشم يحيى و د. قاسم محسن الحبيطي،2003 ، نظام المعلومات المحاسبية ، **وحدة الحدباء للطباعة والنشر** ، كلية الحدباء الجامعة ، الموصل ، العراق.
4. زياد هاشم يحيى ، و لقمان محمد أيوب، **واقع التعليم المحاسبي في العراق ومتطلبات تطويره**، http://www.minshawi.com/other/yehya3.htm
5. صباح حسن الزبيدي، 2009، **الأستاذ الجامعي والتدريس الإبداعي أحد الصيغ الجديدة في ظل عصر التدفق المعرفي**، المؤتمر العلمي الثاني لجامعة جرش الخاصة – كلية العلوم التربوية" دور المعلم في عصر التدّفق المعرفي"، الأردن.
6. عبادة الخولي، 2009، **رؤى مستقبلية لمؤشرات أداء معلم المدارس الثانوية الصناعية في ضوء معايير الجودة**، المؤتمر العلمي الثاني لجامعة جرش الخاصة – كلية العلوم التربوية" دور المعلم في عصر التدّفق المعرفي"، الأردن.
7. عبدالحكيم محمد مصلي، 2010، **"مدي مواكبة التعليم العالي في ليبيا للتطورات العلمية المعاصرة وتلبية احتياجات سوق العمل"**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل المنعقد في جامعة مصراته، مدينة مصراته، ليبيا.
8. عبد الرحيم، منير محمود سليمان،1993، **الفاعلية التنظيمية للجامعات الرسمية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك الأردن.
9. عبد الستار محمد العلي، 1996، **تطوير التعليم الجامعي باستخدام إدارة الجودة الشاملة، وثقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للتعليم الجامعي الإداري والتجاري في العالم العربي**، جامعة الأمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، 12-14 مارس.
10. عبدالفتاح بشري،2008، **التعليم المحاسبي– الفرص والتحديات**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، عدد49 .
11. . عبيدات، ذوقان " **البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه)** 2003.
12. غنيم، أحمد الرفاعى، وصبري، محمود نصر ، 2000
13. فاضل خليل إبراهيم، 2009، **التقويم الذاتي لبرامج إعداد المعلم في كلية التربية الأساسية – جامعة الموصل من منظور أعضاء الهيئة التدريسية وفقًا لمتطلبات الجودة الشاملة**، المؤتمر العلمي الثاني لجامعة جرش الخاصة – كلية العلوم التربوية" دور المعلم في عصر التدّفق المعرفي"، الأردن.
14. فريد النجار، 2000، **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة: رؤى التنمية المتواصلة**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
15. –محمد ابوالقاسم زكري، 2013، **التحديات والمشاكل المعاصرة التي تواجه الجودة الشاملة للتعليم المحاسبي**
16. في ليبيا **(دراسة حالة في كلية الاقتصاد فرع الجفارة)**، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الخامس للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم حول نظم الجودة وتطبيقها باستخدام أساليب تكنولوجية مبتكرة لضمان الجودة في التعليم ,تونس 21 ديسمبر 2013.
17. محمد بن عبد الله آل ناجي، 1999، **خصائص الأستاذ الجامعي المرتبطة بدعم التحصيل الدراسي للطلاب كم يراها أعضاء هيئة التدريس والطلاب الجامعيون**، مجلة التربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد 19العدد1 .
18. محمد نعمان .مأزق1995، **سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية**، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد3، مجلد1.

19. يونس ناصر،2001، المؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي" **الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية**"، مجلة التربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد 21 ، العدد2 .

20. Ahmad, N., and Gao, S. (2004): "Changes, Problems and Challenges of Accounting Education in Libya", *Accounting Education*, Vol. 13, No. 3, pp 365-390

21. Celik,O. and Ecer, A. (2008) "Efficiency in Accounting Education: An Evidence from Turkish Universities", Critical Perspective on Accounting, Forthcoming Issue.

22. Meng, T., Hoong, P., and Liang, F. (1994) "Accounting Education and Practice: The Singapore Experience", The-. International Journal of Accounting, Vol. 29

23. Wu, T., Tong, Y. (2004) "Issues and Challenges in Accounting Education in China: Practitioner and Academic.Perceptions", The Journal of American Academy of Business, Cambridge, March.

24. Weisenfeld, L. W., and Robinson-Backmon, I. B. (2007 (Accounting Faculty Perceptions Regarding Diversity Issues and Academic Environment ،"Issues in Accounting Education, Vol. 22, No.

إصلاح الخدمة المدنية في ليبيا

د. محمد على يونس الناكوع

عضو هيئة تدريس بقسم الإدارة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس

أولاً : مفهوم الخدمة المدنية وخصائصها

أ . مفهوم الخدمة المدنية المهنية:

تعريف قاموس الأعمال:

الخدمة المدنية هي ((كيان من موظف الحكومة موثوق بهم من قبل إدارة البلاد ، ومفوضون بتحقيق سياسة الحكومة الراهنة))

Body of government employee entrusted with the administration of the country and mandated to carry out the policy of the government of the day . (www. Business dictionary .com 24/11/20) (1)

هي مجموعة النشاطات التي تقوم بها الدولة لخدمة المواطنين، أو هي مجموعة من المنظمات والمؤسسات والمكاتب والمصالح التي تؤمن وصول الخدمة للمواطنين في الزمان والمكان المناسبين، أو هي مجموعة من الوظائف المتنوعة فنياً وإداريا تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين ورغباتهم في خدمات جيده وميسورة ومتطورة وتتعدد الخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة جهاز الخدمة المدنية وتتنوع ن ولعل أهمها خدمات التعليم والصحة، تسجيل المواليد، تحقيق الضمان الاجتماعي، ضمان السكن اللائق، والملكية العقارية وغيرها. كثير وكثير من الخدمات التي تقدمها الدولة الحديثة للمواطنين وهي خدمات تتميز بأنها شاملة لجميع أفراد المجتمع وجماعاته ومجتمعاته المحلية، وبأنها دائمة ومستمرة مادام المجتمع قائماً ومستمراً ، وهي خدمات على قدر كبير من الضخامة والتوسع الجغرافي، البشري.

ونظراً لأهمية وخطورة الخدمة المدنية في الدولة فيتعين أن تكون خدمة مهنية متخصصة تقدم خدماتها وفقاً للقوانين واللوائح التي تنظم عملها، وتنظم علاقاتها بالمواطنين الذين هم زبائنها ومستهلكي خدماتها، وان تقدم خدماتها بحرفية وتخصص، وان تقدمها بدون تمييز وبدون تحيز ولا محاباة، ولا فروق طبقية أو عرقية أ دينية أو جهوية، فالخدمة المدنية المهنية هي الخدمة التي لامجال فيها للرشوة، والوساطة، المحاباة ، وهي الخدمة التي لاتتأثر بتغيير القائد الإداري أو المدير، أو رئيس القسم، ولاتتغير بتغير الحزب الحاكم أو الرئيس المنتخب أو وكيل الوزارة أ، رئيس المصلحة، فهي الخدمة المدنية الرسمية القادرة على الإستمراربنفس المستوى الجيد من الأداء مهما كانت ظروف الدولة السياسية والأمنية.

يبدو دور الخدمة المدنية اواضحاً في الدول المتقدمة مثل الدول الأوروبية، حيث نلاحظ أن الدول مثل ايطاليا أو بلجيكا أ، أسبانيا كثيراً ما تكون بدون حكومة لعدة أسابيع وأحياناً شهور، ومع ذلك فإن أداء الدولة وخدماتها ودورها لايتأثر إلا بشكل محدود جداً، والسبب أن الطبقة الإدارية للخدمة المدنية بهذه الدول تتمتع بمستوى مهني وحرفي ممتاز، وتقوم بدورها دون أي تأثر بالظروف السياسية السائدة في الدولة.

ب . خصائص الخدمة المدنيه (الاداره العامة):

تتميز الخدمة المدنية بخصائص هامة هي:

1 . الحياد التام فى الصراع السياسي، فالخدمة المدنية المهنية ليست طرفا في صراع الأحزاب على كراسي الحكم، فهي مؤسسة محايدة تماماً ولاتتحيز لحزب دون آخر، ولاتمول حزباً دون آخ، كما لايجوز أن يمارس بمقراتها دعاية لهذا الحزب أو ذاك، ولاتوجه موظفيها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الاقتراع لحزب دون آخر، أو تتعامل بشكل فيه تمييز بين الأحزاب من حيث تفضيل بعضهم وحرمان الآخر، ولا ترتكب من الأفعال مايسئ إلى الحزب الحاكم أو المعارض، وغيرها من المواقف التي يمكن أن تحدث في الواقع.

2 . العلنية بالنسبة للقرارات الإدارية الهامة، والمقصود هنا أن مايصدر عن الخدمة المدنية من قرارات يمكن الإطلاع عليها ونقدها والطعن فيها وإبطالها بحكم القانون إن كانت مخالفة للقوانين، وعلى سبيل المثال يجب ان تكون عقود الحكومة في كل المجالات متاحة للصحافة وأجهزة الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في المجال، كما أن حالات التعيين كلها خاضعه للاعلان والإمتحان، كما أنه يجب أن تعلن عن

مبررات إلغاء المنظمات أو إنشاء منظمات جديدة، وقرارات تعيين القيادات والمكافآت والمنح والدورات وغيرها من القرارات الإدارية الهامة التي عادة ما تحاط بالسرية والتكتم ولاتعرف إلابعد إقرارها وتعديلها بوقت طويل.

3 . الجدارة في التعيين وهو من أهم شروط تحقيق الخدمة المدنية المهنية، فالموظف في الخدمة يعين بناء على مقدرته وليس علاقاته الإجتماعية، فالتعيين في الخدمة المدنية يكون إستناداً إلى إعلان واضح في وسائل الإعلام المختلفة ، ويتم الإختيار بناء على إمتحان شفوي و تحريري، ويشغل الموظف وظيفته بعد أن يثبت أنه الأكفأ والأجدر بتلك الوظيفة، ويجب أن ينتهي إسناد الوظائف نتيجة القرابة، والصداقة والقبلية، والصفقات والمجاملة، كما لايجب أن يعين أي موظف إلا إذا كانت الوظيفة تتطلب تعيين موظف وليس مجرد تعيين قريب أو صديق، فالمؤسسات الرسمية ليست تكايا يتم التعيين فيها لموظفين لاحاجه لخدماتهم، بحيث تتحول المصلحه الى تكية بها العديد من الموظفين غير المنتجين والذين يشكلون عبء سيئ جداً على ميزانية المصلحه ودورها وأدائها.

4 . المساواة التامة بين المواطنين، بمعنى ان الخدمات الضرورية والهامة جداً التي تقدمها الخدمه المدنية في الدولة يجب ان تكون متاحه لكل مواطن له الحق في الحصول عليها دون وساطة أو تدخل أو رشوة وقبلية أو محسوبية، أو صفقة تبادل للخدمات، وفي نفس الوقت لايجب ان تقدم الخدمة للمواطن الذي لاينطبق بشأنه الحق في الحصول على الخدمة مهما كان يملك من النفوذ والصداقات والإستعداد للرشوة أو تقديم خدمة مقابل حصوله على خدمة.

5 . النمطية في تقديم الخدمة، وهي اجراءات تقديم الخدمة للمواطن والتي يجب أن تكون على نمط محدد وموحد في كل الحالات المشابهة، وعادة ماتستخدم الخدمة المدنية ما يسمى بدليل الإجراءات عند تقديم الخدمة، بحيث يوضح الدليل خطوات تقديم الخدمة من البداية إلى النهاية بشكل دقيق وبخريطة تنقل الإجراء **(خريطة تدفق flow chart)** منذ تسليم طلب الخدمة من المواطن للموظف ا إلى حين تسلم الخدمة للمواطن ، قد يقول قائل أن هذه المسألة بديهية وهو قول صحيح ظاهرياً، ولكن عملياً نجد أن تقديم الخدمات يكاد يتأثر بالجانب الشخصي للموظف ولطالب الخدمة معاً، فالموظف الجيد عادة ما يتبع خطوات الإجراء بدقة دون تميز بين طالبيها، بينما يتصرف الموظف السيئ والمتسيب بطريقة روتينيه مع المواطن العادي، وبطريقة أفضل مع المواطن الصديق أو القريب أو صاحب الواسطة، فعندما تحتاج إستصدار جواز سفر،

يمكن أن تحصل عليه في نفس اليوم ، ويمكن الحصول عليه في أسبوع، ويمكن أن تنتظر شهر أو أكثر للحصول عليه، مع ان إجراءات الإصدار هي روتينية وموحد في كل حالة من هذه الحالات.

6 . النشر أي نشر إحصائيات وتقارير دورية عن نشاط الجهات الرسمية، وذلك لتمكين الجمهور من التعرف على جهود الحكومة وبشكل موثق ورسمي، ولتمكين الباحثين من الإستفادة من المعلومات الهامة التي تملكها المؤسسات الرسمية في مجال البحث العلمي، وهي مسألة هامة جداً للبحث العلمي، لأن البيانات الرسمية الموثقة هي التي توفر المصداقية لنتائج البحث العلمي، لذلك فإن المؤسسات الرسمية مطالبة بنشر تقارير سنوية عن نشاطاتها في شكل إحصائيات وتقارير وتحليلات ، وخاصة التعليم والصحه والمرور على الطرقات والقضاء والطفولة والأسرة وغيرها.

7 . تكافؤ الفرص لما تقدمه الدولة من خدمات أمام المواطنين وان تقدم وفق القانون واللوائح والقرارت فقط ولاشيء غير ذلك، كما يجب ان تتكافأ الفرص أمام الشخصيات الطبيعية الاعتباريه لما تطرحه الدولة من عقود وتعاملات، ومشتريات ومكافآت ومزادات وفرص تعيين، وقروض ومساكن وعلاج ... وغيرها كثير مما تقدمه الدولة من خدمات.

8 . الكفاءة في تقديم الخدمة، ونعني هنا بالكفاءة ان تحرص الخدمة المدنية المهنية على تقليل التكاليف بحيث أن يتم الإنفاق بأقل قدر ممكن، وبما يحقق الخدمة المطلوبة بأقل تكلفه وجهد ووقت، فيجب على الخدمة المدنية لكي تكون مهنية ان تسيطر عادة على تكاليف خدماتها وان تقتصد في الأجور والمرتبات والتأثيث والقرطاسية والكهرباء والماء والمعدات والسيارات وغيرها من التكاليف التي يجب ان تؤجد في الإعتبار عند إستصدار القرار الإداري وفي الأداء اليومي للمصلحة.

ثانياً : أهمية الخدمة المدنية للدولة الحديثة:

هناك كثير من المسميات للدولة الحديثة، فهي دولة الرعايه، ودولة الرفاه، ودولة العدالة، ودولة القانون، وكل هذه المسميات تعني ان المطلوب من الدولة الحديثة الشيئ الكثير والكثير جداً ، وبإختصار يتعين على الدولة الحديثة النهوض بما يلي:

. توفير المستوى المناسب من التعليم والتأهيل والتدريب لأفراد المجتمع.

. توفير الأمن لأفراد المجتمع وأسره وحاجاته ودوافعه الإقتصادية.

. تأمين النشاط الإقتصادي للأفراد والشركات.

. السيطرة على الأسعار والتضخم.

. تحقيق التنمية المستدامة في كل مجالات النشاط الإقتصادي.

. رعاية الفئات الضعيفة في المجتمع كالفقراء، المعاقين، المرأة، والأقليات.

. تحقيق عدالة التقاضي وتطبيق القوانين وتنفيذها تجاه المخالفين.

. تأمين الصراع السياسي وتحقيقه وإتاحة الفرصة لتداول الحكم بين الفرقاء السياسيين.

. حماية الحريات العامة كحرية الراى والعمل والتنقل وتكوين المؤسسات السياسية و المدنية.

. ضمان العجز والشيخوخة.

. حماية البلاد من التهديدات الخارجية بإيجاد جيش وطني قادر على الحماية.

هذه المهام ليست سهلة، وتتطلب نفقات كبيرة وجهود أكبر، وهي مهام لها طابع الدوام والإستمرارية ولايمكن تأجيلها أو توقيفها أو التخلي عن بعضها، أو تحقيق بعضها جزئياً ، والدولة التي تعجز عن تحقيق هذه المهام هي دوله فاشلة ولا تستطيع الإستمرار، وسرعان ما تتمزق وتنقسم إلى دويلات صغيرة، أو تستعمرها دولة أكبر وتصبح إقليماً تابعاً لها.

هذه المهام الكثيرة التي ذكرناها تتطلب من يقوم بها، وهنا يأتي دور الخدمة المدنية، وهي الجهاز التنفيدي للدولة، وهي المؤسسة التي يتعين عليها تحقيق كل مهام الدولة الحديثة المتنوعة والضخمه والمعقدة، ومن هنا يأتي دور الخدمه المدنية بالنسبه للدولة الحديثة ، فهو دور محوري وأساسي في نجاح الدولة، لذلك نلاحظ أنه لاتوجد أي دولة ليس لها خدمه مدنية، بل الخدمة المدنية والدولة وجهان لعملة واحدة، فلا توجد دولة بدون خدمة مدنية، كما لا يمكن وجود جهاز للخدمه المدنية بدون دولة، ولايخلو التنظيم الإداري لأي دولة من تنظيم خاص بالخدمة المدنية، كأن يكون وزارة الخدمه المدنية أو مجلس الخدمه المدنية أو لجنة الخدمة

المدنية، كما أن أكبر مشغل للقوى العاملة في أي دولة هو الخدمة المدنية، وهي تتميز عادة بالضخامة وتنوع المكونات التنظيمية و تعدد الصالح و المرافق و الهيئات، و يمثل بند الأجور والمهايا والمصروفات الإدارية في الموازنه العامه للدولة أهم محركات الإقتصاد على الساحة الوطنية وخاصة في دول الريع وهي الدول التي تعتمد على دخل الصادرات من المواد الخام لتمويل نشاط الدوله مثل اعتماد الدول النفطيه على النفط، حيث تسيطر الدولة على أهم مصادرالدخل وتنفقه على شكل موازنات سنوية، وفي معظم دول العالم تعتبر الخدمة المدنية هي أكبر مشتري للسلع والخدمات في الدولة، وتعتبر قرارات الشراء التي تكون في شكل عقود، مجال هام من مجالات الإنفاق والتأثير في السوق المحلي، ومجال هام لإستشراء الفساد المالي والإداري، لانبالغ إذا قلنا ان وجود خدمة مدنية جيدة الأداء تمتاز بالسيطرة على التكلفة وتقدم خدماتها بأقل قدر ممكن من التكاليف والوقت والجهد ويسودها الحرص على التعيين بالجدارة والتقيد بالقوانين والعمل المنظم المنسق، وتخلو من الفساد المالي والإداري، هو عامل من أهم عوامل استقرار الدولة الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والعكس صحيح تماماً، فإذا كانت الخدمة المدنية سيئه الأداء ويسودها الفساد فهي عامل من عوامل عدم الإستقرار والقلاقل والفتن والإضطراب، وقد يؤدي ذلك إلى زوال النظام السياسي ولنا في بلادنا المثال الحي على ذلك.

ثالثا : نماذج الخدمة المدنية :

يمكن تقسيم الخدمة المدنية السائدة في العالم الآن الى قسمين أو نوعين فقط هما:

أ . الخدمة المدنية المفتوحة (الحلبي ،1981، ص ص20-21)(2)

وهي عبارة عن قطاع او عدد كبير من الوظائف يتصف بمرونة الدخول إليه والخروج منه وفق حاجة الوظيفة للعنصر العامل ومن أهم خصائصها:

1. وجود توصيف دقيق لكل وظيفة يحدد مهام الوظيفة ودرجتها ومرتبها وموقعها من التنظيم ومطالب التأهيل.

2. عند الحاجة لشغل الوظيفة يتم الإعلان عن الوظيفة الشاغرة وفق التوصيف المحدد لها ويتم التعيين بعد إجراء الإمتحان وإختيار الأفضل.

3. إذا ألغيت الوظيفة أو المكتب أو المؤسسة يسرح العنصر العامل وعليه البحث عن وظيفة أخرى وفق ظروف سوق العمل.

4. في نظام الخدمة المدنية المفتوح يتم التركيز على الوظيفة بالدرجة الأولى ولا يوجد سلك للموظفين يربطهم ببعظهم البعض ويرتبط نظام التقاعد والضمان بالموظف وحالته الوظيفية ودخله وليس الوظيفة التي يشغلها.

5. عند الحاجة لوظيفة من درجة أعلى في المنظمة، يتم الإختيار بالإعلان والإمتحان من بين المتقدمين من داخل المنظمة ومن خارجها على السواء أي أن نظام الترقية يرتبط بحاجة المنظمة والوظائف وليس الأقدمية أو الحوافز.

6. لا تتحمل الخدمة المدنية المفتوحة نفقات تدريب وتأهيل لأنها تختار العنصر المتدرب أصلا.

من مزايا الخدمة المدنية المفتوحة البساطة في التطبيق وقلة التكاليف اللأزمة للتدريب والترقية وسهولة التخلص من الوظائف غير المجدية والمكاتب أو الإدارة أو المؤسسات المتعثرة، وعدم ظهور مشكلات البيروقراطية كالروتين الشديد الجمود وهبوط مستوى الأداء.

من عيوب النظام المفتوح أنه يتطلب تعليم جيد في المجتمع بحيث يوفر كل التخصصات المطلوبة ومستوى التدريب والتأهيل المناسب للوظائف العديدة بجهاز الإدارة العامة، ويتطلب إدارة رشيده تطبق وصف وتوصيف الوظائف بشكل جيد، ونظام إقتصادي جيد يؤمن التوظيف للعناصر التي يتم الإستغناء عنهم بحيث لايشكل الإستغناء عن العناصر العاملة عبئاً إضافيا على خزينة الدولة أو زيادة الإحتقان السياسي والإجتماعي نتيجة البطالة.

ب . نموذج الخدمة المدنية المغلق:

في هذا النموذج تصبح الخدمة المدنية طبقة من الأفراد ذوي الإختصاص أو المحترفين في أداء وظائف الخدمة العامة، أي إنها تشكل مهنة محددة كالطب والمحاماة والهندسة، وهو يتميز بالخصائص التالية.

1. تخضع وظائف الخدمة المدنية المهنية المغلقة لقانون عام ينظم الوظائف و ما يتعلق بها من تعيين و ترقية وندب وإعارة واستقالة وتقاعد وغيرها.

2. يتم الانتظام في سلك الخدمة المدنية المهنية بالتعيين وفق شروط محددة، و بشكل عادة مركزي وفق حاجة الدولة المؤسسات التابعة بها.

3. تتم الترقية داخل سلك الخدمة المدنية.

4. تهتم بتدريب وتأهيل عناصرها لكي يكون أدائهم على المستوى المطلوب.

5. هناك إجراءات محددة للخروج من السلك وعادة ما يكون إجراءات قانونية دقيقة تراعى مصلحة الوظيفة والعنصر شاغل الوظيفة، ويكون خروج العناصر محدود جداً.

6. تتحمل المسؤولية الكاملة في مجال سياسات الأفراد كالأجور والتجنيد والإعارة والندب والنقل وغيرها.

هذا وتتميز الخدمة المدنية المغلقة بأنها مهنية ومحترفة ومحايدة في مجال الصراع السياسي والقبلي والمذهبي والطائفي، كما أنها تعمل على الرفع من مستوى المنخرطين بها وظيفياً، وتؤمن لهم التدريب والتأهيل وتحاول إيجاد أجور مناسبة لطبيعة الوظائف التي يشغلها الأفراد، كما تتميز بأنها توفر أمان وظيفي للعنصر العامل بحيث لا يكون عرضة للبطالة لمجرد إلغاء الوظيفة أو المكتب أو الإدارة أو المصلحة. ومن عيوبها أن الأمان الوظيفي الكامل الذي تحققه للأفراد قد يؤدي إلى عدم تطور الأداء وعدم الحرص على بذل جهد أكبر وتفاني في أداء الوظيفة، كما أنها تتميز بالروتينية الشديدة والجمود وعدم المرونة في التعامل مع الظروف المتغيرة، وقد يشكل عائق على التنمية والتطوير في البلد.

ثالثاً : الخدمة المدنية في ليبيا:

أ . لمحة تاريخية (ارحومه ، 1978،ص15)(3)

ولدت الخدمة المدنية في ليبيا مع ميلاد الدولة الليبية الحديثة في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فقد صدر أول قانون للخدمة المدنية تحت رقم 2 لسنة 1951، أي أن صدور قانون الخدمة المدنية كان بعد إعلان الإستقلال مباشرة في 24 ديسمبر 1951، أي أنه صدر خلال الأسبوع الذي تبقى من سنة 1951، وهو دليل على أهمية الخدمة المدنية للدولة وأهمية إيجاد تشريع ينظم عمل العاملين بالدوله قبل أن يتشكل جهاز الخدمة المدنية أصلاً، ثم توالى إصدار قوانين الخدمة المدنية بحيث تتماشى مع تقدم الدولة وتحسن ظروفها شيئاً فشيئاً، حيث صدر القانون رقم 36 لسنة 1956، والقانون رقم 19 لسنة 1964، الذي صدر بعد توحيد الدولة وإلغاء التقسيم الفدرالي الذي قسم ليبيا إلى ثلاثة ولايات هي برقة و فزان و طرابلس الغرب، ثم إصدار القانون رقم 55 لسنة 1976، وهو آخر قانون للخدمة المدنية في ليبيا.

واستناداً إلى صدور أول قانون للخدمو المدنية في ليبيا سنة 1951، نجد أن عمر الخدمة المدنية هو 60 ستون سنة، هو عمر طويل ومناسب لتطوير أداء الدولة وجعلها على درجة معقولة من التقدم الإداري، وهو عمر يشابه بداية تطور الخدمة المدنية في بعض دول العالم مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وماليزيا، ولكن أين هم الآن؟ وأين نحن الآن؟

لقد عاصرت شخصيا الأنظمة السياسية الثلاثة التي مرت بليبيا خلال العقود الطويلة الماظيه، وهي الحكم الملكي (1951 . 1969)، عهد الجمهورية الأولى في ليبيا (1969. 1977) ، وعهد جماهيرية القذافي (1972 . 2011)، وبالإمكان الجزم أن الخدمة المدنية في ليبيا كانت معقولة في العهد الملكي ، فقد عرفت الكثير من التطور والتنظيم والتنمية الإدارية فنياً و وظيفيا ، وسادها قدر هام من العقلانية في مجال التعيين والترقية والتدريب، ورغم وجود بعض الفساد المالي و الإداري ولكنه كان على نطاق محدود وفي نطاق لا يختلف عن الدول المشابه لنا في الحداثة ومستوى التطور الحضاري، وربما كانت أفضل من بعض الإدارات العربية آنذاك، وعندما جاء القذافي بإنقلاب سنة 1969 تحسن الأداء في البداية وقل الفساد المالي والإداري بدرجة ملحوظة، ولكنها بدأت تتراجع بشكل ملحوظ بعد خطاب زواره الذي جمد القوانين والتشريعات، ومع ذلك ظلت الإدارة العامة أو الخدمة المدنية معقولة الأداء، ولكن التكالب على المزايا والصراع على الكراسي، و الرغبة في التصعيد، بدأ يفعل فعله في تدنى أداء الخدمة المدنية، وبمرور الزمن وصلت إلى أسفل السافلين، بحيث أصبحت ليبيا تحتل المراتب المتقدمة في مجال الفساد الإداري، وفي الفترات الأخيرة يكاد دور الدولة يتوقف تماماً في مجال الخدمة المدنية، حيث ساد الفساد المالي والإداري جميع مرافق الدولة، وإنعدمت الجوانب الرسمية في مجال التعيين والتدريب والترقية وسياسات الإفراد وتحكمت شخصانية الأداء وشخصانية القرارالإداري في كل شيء،وإنعدمت مراعاة المصلحة العامة والمحافظة على المال العام وغيرها من الممارسات التي يعرفها الليبيون جميعاً.

ب . أهمية الخدمة المدنية للدولة الليبية

تحتاج الدولة الليبية كغيرها من الدول في هذا العالم إلى جهاز الخدمة المدنية لتقديم الخدمات المختلفة للمواطنين، وتمكين الدولة من النهوض بوظائفها الهامة في مجال التعليم والصحه والأمن والضمان الإجتماعي والصناعة والزراعة وغيرها من المجالات الهامة والضرورية للمجتمع الليبي، وقد تكون الدولة الليبية أكثر إحتياجاً لخدمة مدنية متطورة ومهنية من كثير من الدول الأخرى وذلك للأسباب التالية:

أ . إن الدولة الليبية دولة متخلفة وهي أحوج مايكون إلى خدمة مدنية عصرية ومتطورة، فليبيا تعاني من مظاهر تخلف عديدة ومتنوعة مثل الإعتماد على منتج رئيسي وحيد للتصدير وتامين حاجة الدوله من العملة الصعبه وهو النفط، وتضخم قطاع الخدمات وتضائل مساهمة الصناعة والزراعة في الناتج القومي، وسيطرة النظم التقليدية على الصعيد الإجتماعي مثل القبلية والعشيرة، وانعدام الطبقة السياسية الواعية.

ب . تدني أداء النظم الأساسية في ليبيا نتيجة عقود حكم القذافى الطويلة وما رافقها من تهميش لأي مبادرة للإصلاح والتطوير، مثل تدني مستوى التعليم والصحة والأمن والرياضة وغيرها.

ج . تدمير منظومة القيم الإجتماعية للفرد والمجتمع، وذلك نتيجة لسنوات طويلة من التطبيل والتزمير للقائد الأوحد والمعلم والملهم، والسعي للاستفادة منه ومن حاشيته بكل الوسائل والطرق إلى درجة فقدان الناس لمعنى العيب والحلال والحرام والكرامة والشرف، والممنوع والمباح وغير المباح، وحق الجار والقريب والصديق، كل هذه القيم سقطت أمام السعي للإثراء السريع والإستفادة، والارتشاء والوصولية.

د . الدمار الهائل الذي نتج عن الحرب الدائره في ليبيا منذ 2011 والمتمثل في الدمار المادي لكثير من المدن الليبية والدمار المعنوي الذي أصاب النفوس وجعل من مسألة المصالحة الوطنية أمر بالغ الصعوبة ويتطلب وقت قد لايكون قصيراً، هذا علاوة على الأعداد الهائلة من الأرامل والأيتام والمعاقين والمرضى نفسياً، والمهجرين في الداخل والخارج.

هـ . الولاء القبلي الذي يهدد الحقوق الوطنية ويهدد الأمن والأستقرار للدولة، فقد أعادت الحرب الليبيين إلى المربع الأول في الولاء للقبيلة بدل الدولة، وما يترتب على ذلك من مشكلات لانهاية لها في مجال التعامل مع المواطن والأثر السيء على جهود الدولة لتحسين الخدمات وتقديمها.

و . تخلخل الأمن في جميع أنحاء البلاد بدون إستثناء نتيجة انتشار السلاح في مختلف الأماكن وسهولة الحصول عليه واستخدامه لأتفه الأسباب، تكاثر المجموعات المسلحة والتشكيلات العصابية والغياب التام للدولة.

ز – حالة الفقر التي تعيشها نسبة هامة من الليبيين، ويعد ذلك واضحاً من عدم كفاية الأجور نتيجة التضخم الهائل، و تأخر المرتبات ، وأزمة الإسكان التى يعانى منها الليبيون منذ عقود طويله من الزمان، وتأخر سن الزواج، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الليبي.

لهذه الأسباب المختلفة نجد أن الدولة الليبية أحوج ما تكون إلى جهاز كبير ومتطور ومهني للخدمة المدنية، حتى تستطيع مواجهة هذه الإستحقاقات الهامة وهي إستحقاقات مهمة وعاجلة ولا مجال لتأجيلها، وكلما تأجلت تفاقمت أكثر وإزداد أثرها السلبي على الدولة ورسالتها.

رابعاً : خصائص الخدمه المدنية في ليبيا اليوم

لا يوجد في ليبيا اليوم نظام للخدمة المدنية، أي لاتوجد لجنة للخدمة المدنية أو مجلس أو وزارة أو مصلحة، و بالتالي تركت مهام الخدمة المدنية ، التي يفترض أنها تؤدى على مستوى مركزى في الدولة، تركت لكل مؤسسة أو وزاره أو مصلحة و شأنها وسياساتها وطريقتها في التعامل مع موظفيها .ووفق آخر إحصائية للسكان سنة 2006 م، نجد أن عدد موظفي الدولة بلغ (848028) فرداً. (المعلومات،2006)(4)، هذا العدد يمثل ما نسبته 50.60% من حجم القوى العاملة اقتصاديا (من سن 15 سنة إلى 65 سنة) وهي نسبة تعتبر كبيرة جداً، وحسب علمي لم يبلغ عدد الموظفين هذه النسبة العالية من القوى العاملة في أي دولة من دول العالم، وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالدول الأخرى ولو استخدمت النسبة والتناسب سنجد أن كل موظف بالدولة الليبية يقابله عدد 5 مواطنين بإعتبار أن عدد السكان ليبيا 6 مليون تقريباً، هذا العدد هائل من الموظفين كان يجب أن يقدم خدمات ممتازة ومتطورة للمواطن الليبي، ولكن العكس هو الصحيح فخدمات الدولة الليبية سيئة جداً مما يفرض أن الدولة كانت تكية للتعيين فقط وأرض للمحاسيب ومراكز النفوذ وذوى السلطان، وللتدليل على عدم عقلانية هذه النسبة من القوى العاملة في جهاز الدولة في ليبيا، يمكن مقارنتها ببعض الدول المتقدمة إدارياً، مثل كندا على سبيل المثال، تبلغ نسبة العاملين فيها 20% من حجم القوى العاملة (www>Wikipedia.org/ wikicevieservice 15.11.2011)(5) ، وفي أمريكا يبلغ العاملين في أجهزة الحكومه الفدراليه 1.8 مليون فرد أي ضعف عدد العاملين في ليبيا في حين يبلغ تعداد الشعب الأمريكي ما يفوق 240 مليون نسمة أي 40 ضعف عدد السكان في ليبيا، وفي فرنسا يبلغ عدد العاملين بجهاز الدولة 2.385.507 عنصراً، وبصورة عامة تحدد نسبة العاملين في إطار الخدمة المدنية بالنسبة للدول العربية عند 10/1 (أي نسبة 10% من مجموع قوى الشعب العامة) (الحلبى مرجع سابق، ص 14)(6)

د ـ عيوب الخدمة المدنية في ليبيا

لعل أهم ما يؤخذ على الخدمة المدنية الحالية ما يلي:

1- في مجال التنظيم الرسمي للمؤسسات التلبعه للدولة، قد لا يوجد تنظيم رسمي لهذه للمؤسسات بما فيها الوزارات وهيئات الحكم المحلى، و إن وجد فلا يطبق بالكامل، ومن النادر أن تجد في المؤسسة خريطة لتنظيمها الإداري، وأصبح هيكلها الإداري تحكمه رغبات وقرارات الرجل الأول، بحيث يزداد الهيكل الإداري بأقسام أو إدارات جديده بناء على رغبته، وقد تلغى إدارات و أقسام لا يرى اهميه لبقائها، و قد تلغى بعض الإدارات أو الأقسام فقط للتخلص من شاغلي الوظائف العليا فيها، هادة ما تتم هذه التعديلات دون إشراف فني مهني من قبل جهة متخصصة بتوضيح الخطأ والصواب في التنظيم وإعادة التنظيم. يجب العلم أن الدولة الحديثة هي دولة مؤسسات ودولة قانون، فالقانون هو المنشئ للمؤسسات وهو الذي يحدد هيكلها الإداري الرسمي ويبين الطريقة الرسمية لتعديل هذا الهيكل بالتوسيع أو التقليص وفق ظروف المؤسسة والدولة، يترتب على عدم وجود هيكل إداري رسمي، عدم وجود ملاك للمصلحة، والملاك عبارة عن جدول يحتوى على مجموع الوظائف التي تحتاج لها المصلحة وهو الأساس في احتساب بنود موازنة المصلحة الرسمية الادارية من حيث الأجور والحوافز والمهمات المختلفة الموارد البشرية.

2 –عدم الاهتمام بالوصف والتوصيف، فالمعروف ان الخدمة المدنية في معظم دول العالم تعمل على إيجاد وصف وتوصيف للوظائف اللازمة لما تقدمه الدولة من خدمات، بحيث يتم تصنيف الوظائف في فئات متجانسة، ويتم إيجاد وصف للوظائف التي تدرج في كل فئة، وفي الإدارة الليبية لا يوجد أي إهتمام بهذه المسألة ومن النادر أن توجد مصلحة لها وصف وتوصيف لوظائفها، وان وجد فهو مجرد نصوص لاأهمية لها ولاتؤخذ في الإعتبار عند التعيين أو الترقية أو شغل الوظائف.

3- عدم تنميط الإجراءات، تهتم الخدمة المدنبة بإيجاد تنميط أو توحيد للإجراءات المتبعة في المصلحة الإدارية الرسمية، وذلك بإيجاد دليل للإجراءات يحدد الخطوات المطلوبة لأي إجراء يتخد في المصلحة، بحيث يضمن الدليل توحيد الإجراءات ويضمن وضوحها وعدالتها بالنسبة لطالبي الخدمة، أما في الخدمة المدنية في بلادنا فالملاحظ ان إجراءات المصلحة كثيراً ما تخضع لشخص الموظف، أي شخصانية الإجراء بشكل كبير، فالإجراء قد يتم في وقت قصير جداً إذا كان طالب الخدمة صديق أو قريب أو مركز (واصل)، وقد يستغرق وقت طويل إذا كان طالب الخدمة مواطن عادي، لاشك إن إيجاد دليل للأجراء أو التقيد به من قيل الموظف يقلل من الوساطة ويرشد الأداء ويقلل من التسويف والمماطلة، خاصة إذا كان الدليل معلن وواضح ومن الممكن تتبعه من طالب الخدمة وكذلك ينظم الدليل أداء الموظفين و يوضح القصور في الأداء ويفيد في ترشيده بصورة عامة .

4 . عدم وجود معدلات للأداء في جميع مرافق الدولة، المقصود بمعدلات الأداء في الخدمة المدنية هو إيجاد معدل للمجهود المطلوب من الموظف يكون معيار لقياس جهد هذا الموظف و معيار لعدد الموظفين اللازمين لكل وظيفة، فعلى سبيل المثال يمكن تكليف محاسب لأجور بإعداد الأجور لعدد 300 موظف شهرياً ويمكن تكليف طباع بطباعة 20 رسالة يوميا من حجم صفحة واحدة، وهكذا بالنسبة للوظائف الأخرى المختلفة، لاشك ان إعداد معدلات الأداء أمر صعب ولكنه ممكن وضروري لإيجاد عدالة بين الموظفين ولتحديد العدد المطلوب لكل وظيفة، و بالإمكان إعداد معدلات أداء ولو تقريبية .

5 . عد الاهتمام بالتكلفة وهو من أبرز مظاهر الإدارة السيء في الإدارة الليبية، فلا أحد يفكر في تكلفة القرار عند إصداره ولايوجد أي إهتمام بالهدر في إستهلاك المدخلات المادية اللازمة للعمل، مثل السيارات ومعدات التصوير والاتصال والماء والكهرباء والورق والملفات، وغيرها من جوانب الهدر الواضحة جداً في المؤسسات الرسمية الليبية.

6 . غياب المراجعة الإدارية، لقد أدى عدم وجود تنظيم إداري للخدمة المدنية إلى غياب ما يسمى بالمراجعة الإدارية وهي متابعة أداء المؤسسات الرسمية والتأكد من أن تنظيمها الإداري هو ذاته التنظيم الرسمي المعتمد بقانون أو قرار وإنها تنفذ مخططاتها المعتمدة وأن سياسات الأفراد بها (الترقية، الإجازة، الندب، الإعارة، وغيرها ....) تتم وفق القانون ولا توجد تعيينات غير قانونية، وغيرها كثير وكثير من الأمور الإدارية التي تحتاج إلى تفتيش ومتابعة وتخطيط لضبط أداء المؤسسات الرسمية.

7 _ التعيين، خلال الفترات الأخيرة بالذات لم يعد هناك أي روتين معين للتعيين وليس له سياسات ثابتة، فقد خضع التعيين لمصالح الشخصيات المتنفذه في الدوله والتي تدعى الثورية، وتحولت مؤسسات الدولة إلى تكايا للتعيين بدون حاجة للتعيين وتكديس الموظفين دون أي حاجة لخدماتهم وبدون إعلان ولا امتحانات شفوية أو تحريرية، ولمجرد صدور قرار تعيين من الوزير أو الوكيل أو المفوض، ويتم بتعيين دون وجود مخصصات مالية للأجور بحيث تتحول الأجور المتراكمة إلى ديون على الدولة .... وهكذا بدون أي نظام أو قانون.

8- الترقية، ترتبط الترقيات في الخدمة المدنية المهنية الحديثة بوجود وظائف شاغرة تتطلب الترقية فيها، أما في بلادنا فإن الترقية لا تتطلب سوى مرور الحد الأدنى من المدة اللازمة للترقية، ثم يصدر قرار بالترقية بالنسبة للمحظوظين من الموظفين والواصلين و ذوى النفوذ والسلطان، و قد لا يصدر قرار للموظفين العاديين إلا بصعوبة وبتلكؤ ومماطلة، وفى كثير من الحالات لا يترقى الموظف رغم مرور الحد الأعلى من المدة

اللازمة للترقية، وفى كثير من الحالات تتم الترقية بإجراءات غير قانونيه وبدون مسوغات للترقية ..... وغيرها من المواقف المعروفة بالنسبة للعاملين في الدولة الليبية.

9_ في مجال التجنيد والإعارة والنقل والتدريب، نلاحظ عدم وجود أي دور للخدمة المدنية لتنظيم هذه الأمور العامة لموظفي الدولة، فكثير ما يتم تجنيد موظفين لمدة محددة وفق القانون، ومع ذلك يستمر تجنيدهم لفترات طويلة دون دور للخدمة المدنية في تقنين التجنيد. أما الإعارة فكثيرا ما تتم لوظائف مرغوبة من قبل معظم موظفي الدولة وخاصة الإعارة للجهات الدولية مثل الأمم المتحدة أو اليونسكو، وغيرها. وتتم الإعارة في مثل هذه الأمور بشكل سري وشخصي، ولا يتمتع بها إلا المحاسيب وأقرباء وأصدقاء مراكز القوة. أما النقل فهو يتم بين المؤسسات الرسمية بشكل مباشر، وكثيرا ما يستخدم للالتفاف على حالات منع التعيين لعدم انطباق الشروط، فيتم تعيينه في مكان يستطيع أن يتعين فيه بحكم وجود واسطة هامة أو قرابة، تم بعد مدة قليلة يتم نقله إلى الجهة المرغوبة بكل سهولة وبلا عوائق. أما بخصوص الندب فالملاحظ أن الندب يتم بدون أي ضوابط، ومع أن الندب يفترض أن يتجدد خلال مدة معينة وبقبول الطرفين، ولكن من الملاحظ أن هناك الكثير من حالات الندب التي تستمر لمدة طويلة دون أي متابعة، وقد تتم لمجرد المزيد من المزايا المالية ولاستفادة للمنتدب دون أي حاجة ماسة لخدمته.

10- لا يوجد نظام واضح للحوافز في الإدارة العامة في ليبيا، ومن الناحية العملية يكاد يكون المرتب هو الحافز الوحيد المطبق في الخدمة المدنية في ليبيا، وضآلة المرتبات في ليبيا أمر شديد الوضوح، وعدم كفايتها لحاجات الموظف بحيث لم يعد المرتب حافزا كافيا للحصول على جهد أفضل من الموظف، وربما توجد بعض الحوافز الأخرى مثل التكليف بالعمل الإضافي ،والمهام الخارجية، والحصول على سيارة من المصلحة، والتفرغ للدراسة، وفى معظم هذه الحالات يخضع الحافز لسياسات المصلحة وتلعب فيها العلاقات الشخصية والقرابة دور أكبر من الجوانب الموضوعية، وقد لا ترتبط بالأداء والتفاني في العمل، وقد ترتبط أكثر بالقرابة والتبعية للنظام السياسي وإدعاء الثورية.

خامساً : إصلاح الخدمة المدنية في ليبيا

تعرفنا في الصفحات السابقة على الواقع السيئ للخدمة المدنية في ليبيا، وعرفنا أن عمر هذه الخدمة هو ذاته عمر الدولة الليبية الذي يقرب الآن من الستين عاماً (في 24 ديسمبر 2011 يكون عمر الدولة الليبية 60 سنه) ولاشك أن إعادة البناء في ليبيا، يتطلب جهاز للخدمة المدنية يكون على قدر كبير من الكفاءة

وتحمل المسؤلية والرشد في استخدام الموارد المادية والبشرية، والمهنية والحرفية الكاملة بحيث يستقل تماماً عن الصراع الحزبي الذي يتوقع أن يكون حاضراً بقوة على الساحة الوطنية، ومستقلا عن القبلية الحاضر الدائم في دنيا الليبيين والعرب عموماً، وأن يتميز بكل خصائص الخدمة المدنية المهنية والتي سبق لنا التعرض لها ولانرى أهمية الآن لتكرار ذكرها.

الدولة الليبية لها الآن جهاز خدمة مدنية ضخم جداً ومثقل بعدد هائل من العناصر العاملة، تسوده الواسطة والمحسوبية والرشوة والتسيب الكامل بالنسبة للأداء اليومي، ولكي تنهض هذه الدولة بمسئولياتها داخلياً وخارجياً فهي مدعوه إلى القيام بإصلاح إداري شامل وعميق ومدروس بحيث يستطيع تحويل هذا الإرث الثقيل إلى جهاز خدمة مدنية معاصرة، وتستطيع عن طريقه الدولة إستعادة هيبتها ومصداقيتها التي فقدتها لعقود طويلة من الزمان.

أ . متطلبات إصلاح الخدمة المدنية

يحتاج إصلاح الخدمة المدنية وتحويلها إلى خدمة مدنية مهنية محترمة معاصرة بعض المتطلبات الضرورية وهي

1 . توفر إرادة التغيير والإصلاح لدى القيادات الإدارية، مثل الوزير ووكيل الوزارة ومدير الإدارة ومدير الشركة وغيرهم من القيادات التي يجب أن تتوفر بها إرادة وتصميم على السير في مشوار الإصلاح إلى النهاية مهما كانت العقبات والتحديات.

2 . التخطيط للإصلاح والقيام به وفق مخطط دقيق ومحدد ولامجال للعمل العشوائ.

3 . الإعتماد على المختصين في تخطيط عملية الإصلاح وتنفيذها ومتابعة التنفيذ أول بأول، وما أكثر المختصين في مجال الإصلاح الإداري في ليبيا.

4 . توفر التمويل اللازم للإصلاح بدون تردد ومهما كان حجم التكلفة مع محاولة السيطرة على التكاليف بطبيعة الحالة، يجب العلم أن تكلفة عدم الإصلاح والتي تعني إستمرار الفساد المالي والإداري في جهاز الدولة، هذه التكلفة ستكون كبيرة جداً وباهضه أكثر من تكلفة الإصلاح.

5 . تركيز الإصلاح على المؤسسات التي تتعامل مع الجمهور أكثر وقد يؤثر أدائها السيئ على عدالة تقديم الخدمات والمزايا وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين، وخاصة الإسكان ومصالح منح التراخيص والمصارف وفرص التعيين في الدولة وغيرها.

6 . الشمولية في الإصلاح، يجب أن يشمل الإصلاح جميع جوانب الخدمة المدنية التي سبق ذكرها بدون إستثناء، وفي جميع المناطق على مستوى مؤسسات الحكم المحلي.

ب . مجالات إصلاح الخدمة المدنية في ليبيا

هذه الفقرة هامة جدا و أساسية في هذه الورقه لأنها تتعلق بالجوانب التي يجب أن يتركز عليها الإصلاح المطلوب للخدمة المدنية في ليبيا، ووفق ما لاحظناه من تردى في أداء الخدمه المدنية فهي تحتاج إلى إصلاح جذري وعميق وشامل، ولعل أهم جوانب الإصلاح تتمثل في الآتي:.

1 . التنظيم وإعادة التنظيم، المقصود بالتنظيم هنا هو إيجاد هيكل إداري رسمي للمؤسسات التابعة للدولة، أما إعادة التنظيم فهو إعادة تصميم الهيكل الإداري للمؤسسات التي بها هيكل إداري رسمي ولكنه غير مطابق لواقع هيكلها الإداري، وفي هذا الصدد يمكن ممارسة الإصلاح في مجال التنظيم وفق الخطوات التالية:

1 . 1 . التأكد من وجود هيكل إداري لكل المؤسسات الرسمية التابعة للدولة، وذلك من خلال النصوص الرسمية الخاصة بالمؤسسة مثل قانون الإنشاء أو اللا ئحة التنفيذية لقانون الإنشاء أو وجود قرار رسمي بشأن التنظيم.

1.2. التعرف على الهيكل الإداري الفعلي للمؤسسة الرسمية من خلال معرفة الإدارة العامة والإدارات التابعة لها، والأقسام التابعة لكل إدارة، والمكاتب التابعة للأقسام، والوحدات التابعة للمكاتب إن وجدت.

1.3. مقارنة الهيكل الإداري الفعلي بالهيكل الإداري الرسمي وإلغاء الإدارات والمكاتب والأقسام غير الواردة في الهيكل الرسمي.

1.4. إعادة تنظيم المؤسسات التي ليست بها هيكل رسمي عن طريق إيجاد هيكلها الفعلي وإستصدار قرار بإعتبار أن هذا الهيكل هو الهيكل الرسمي للمؤسسة.

1.5. يجب أن تصدر كل مؤسسة رسمية خريطة لهيكلها التنظيمي يعد وفق الأسس الفنية لإعداد الهياكل التنظيمية، ويعمم في جميع الإدارات والأقسام ويستخدم كأساس للتطوير في المستقبل (يمكن أن يكون هرمي أو دائري أو من اليمين إلى اليسار أو عنقودي).

1.6. عند التنظيم وإعادة التنظيم يجب مراعاة مبادئ التنظيم الإداري العلمية المعروفة مثل أن يكون لكل وحدة تنظيمية (إدارة عامة / إدارة / قسم / مكتب / وحدة) هدف واضح ومحدد، ومراعات وحدة تلقي الأوامر من رئيس واحد، وتقليل التكاليف، ونطاق الإشراف المناسب للمسئول الإداري، و التجانس لمكونات التنظيم الواحد، و غيرها من المبادئ الهامة.

2 . الحفظ والمعلوماتية

يسمي الكثير من الباحثين العصر الذي نعيشه بعصر المعلومات، وهو فعلاً عصر المعلومات حيث سيطرت المعلوماتية ونضمها على كل ناحية من نواحي الحياة، وأصبحت مهام جمع البيانات وتصنيفها وتخزينها وتبويبها وتحليلها من المهام الأساسية للعاملين في جميع مرافق الدولة، ومن المشاكل البارزة للخدمة المدنية في ليبيا تخلف نظام الحفظ والمعلومات وقصوره الكامل عن مواكبة التطور وعدم قدرته على تخزين البيانات وحفظ الوثائق، وصعوبة الحصول على المعلومة في الزمان والمكان المناسبين، وتعرض العديد من المستندات الهامة للضياع، والفوضى والتخبط في مجال السجلات والملفات والنماذج، وغيرها كثير من مظاهر التخلف الإداري الواضحة .

في هذا المجال، يمكن أن يتم الإصلاح كما يلي:.

2.1. إحياء العمل بلائحة الحفظ الرسمية إن وجدت، وإيجاد لائحة للحفظ تبين السجلات الأساسية التي يجب أن تحتفظ بها كل مؤسسة رسمية، والملفات الأساسية بأرقام كودية(رمزية) رقم كل مؤسسة رسمية، وكذلك بيان بالنماذج التي يجب إستخدامها بصورة عامة (مثل نموذج قبض نقدي / نموذج صرف / نموذج إجازة .....)

2.2. إيجاد لائحة للحفظ في كل مؤسسة رسمية تبين بالتفصيل كل السجلات والملفات والنماذج الواجب إستخدامها وفق حاجة نظام المعلومات لكل مصلحة، وذلك بالتوافق مع اللائحة الرسمية للحفظ في الدولة.

2.3. إلزام كل تنظيم إداري من قسم فما فوق بأن يكون له نوع من الحفظ ونظام للمعلومات يناسب نشاطه ويستخدم للحصول على البيانات لأغراض أعمال القسم ولكتابة تقاريرعن نشاطه بشكل دوري أو وفق الطلب (سجل للوارد وسجل للصادر وعدد من الملفات على الأقل لكل قسم) .

2.4. دعم المنظومة التقليدية للحفظ المكونة من سجلات وملفات ونماذج، بمنظومة حديثة للحفظ والمتابعة مكونة من أجهزة حاسوب (حاسوب مركزي وطرفيات تابعة له بالمكاتب)، بحيث تخزن به جميع ما يصدر عن المصلحة من مراسلات وتقارير وجميع ما يرد إليها من مراسلات، على أن يتظمن تخزين الوارد طريقة المتابعة بحيث تتم معرفة مكان المستند عند المراجعة.

2.5. تزويد موزعي البريد بوسائل مواصلات مناسبة ومتاحة وسجلات دقيقة تبين إسم المستلم ووظيفته وتاريخ التسليم، على أن يتم تسليم المراسلات بأسرع وقت ممكن وليكن في حدود 24 ساعة داخل المدينة، و48 ساعة داخل ليبيا.

2.6. تطبيق عقوبات صارمة في حالة ضياع المستندات مهما كانت طبيعتها من حيث الأهمية أو الخطورة، بحيث تتدرج بين الخصم من المرتب أو الفصل في حالة ضياع مستندات مالية أو وثائق بملفات المحاكم أو تحقيقات جنائية بمراكز الشرطة مثلاً.

2.7. إيجاد أرشيف وطني تحال إليه المستندات والوثائق التي مضى على صدورها أكثر من 20 سنة مثلاً، بحيث يهتم بتصنيفها وحفظها تحت أرقام رمزية (كودية)، ووضعها تحت تصرف الباحثين في جميع مجالات المعرفة، هذا الأمر هام جداً للباحثين والمؤرخين، وهذا النوع من الأرشيف يوجد في معظم دول العالم.

3. تكوين ملاكات للمؤسسات الرسمية

الملاك عبارة عن جرد دقيق لعدد العناصر العاملة اللازمة لقيام المؤسسة أو الإدارة أو القسم باداء المهام المطلوبه منها بأقل تكلفة ووقت ومجهود، وهو عبارة عن جدول تدون فيه مسميات الوظائف اللازمة للعمل وأمام كل وظيفة عدد العناصر اللازمة لأدائها، وتدرج فيه الوظائف من أعلى الدرجات وتتدرج إلى الوظائف الأولية في سلم الدرجات ،ويكون مجموع العناصر في الملاك هو العدد اللازم للأداء دون زيادة أو نقصان، وهو هام جداً في تحديد عدد العناصر العاملة بحيث لاتحول المصلحة إلى تكية لتعيين المحاسيب وذوي

الواسطة والوجاهة، لذلك تحرص كل دول العالم بإيجاد ملاك محدد لكل وحدة إدارية وتتقيد به عند تعيين العناصر العاملة، وفي هذا المجال يمكن إصلاح الخدمة المدنية في ليبيا وفق التالي:

3.1. إيجاد ملاك وظيفي لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة، ويمكن أن يتم ذلك على مراحل بحيث يحدد ملاك التنظيمات الإدارية في نطاق الإشراف الأول، النطاق التنفيذي المباشر، كأن نبدأ بإيجاد ملاك الوحدة، تم المكتب، تم القسم، تم الإدارة، تم الإدارة العامة، تم المصلحة ككل.

3.2 يمكن لغرض إعداد ملاكات الوظائف الإستعانة بالمكاتب الإستشارية الوطنية ومركز التدريب الإداري، وكليات الإدارة والمعاهد العليا في مجال الإدارة، وذلك بالتعاقد أو التكليف المباشر.

3.3. يمكن للمكلف بإعداد الملاك لأي مؤسسة رسمية الإستعانة بما توصلت إليه لجنة معدلات الأداء التي تم تكوينها في تمانينيات القرن الماضي، وأنجزت الكثير في هذا الإتجاه ولم تكمل مهمتها لأسباب مختلفة، وماتوصلت إليه هذه النخبة قد يكون معين في تسريع مسألة إعداد الملاكات، يجب التنويه إلى أن معدلات الأداء هي الأساس لإيجاد ملاك للوظائف بأي مؤسسة رسميه او غير رسمية.

3.4. بعد الانتهاء من إيجاد ملاك وظيفي للتنظيمات الإدارية المختلفة، يجب تسكين الموظفين الحاليين على وظائف الملاك وفق العدد المطلوب لكل وظيفة، ويتم التسكين وفق تاريخ التعيين أولاً بأول، وإن يتم بشفافية كاملة وموضوعية وتجرد.

3.5- قد يترتب على تطبيق الملاك وجود فائض في العمالة في الدولة، يمكن التصرف بشأنه بطرق مختلفة مثل تحويل الزائدين عن الحاجة إلى مؤسسات إخرى تحتاج إلى عمالة، أو تحويلهم إلى الجيش الوطني أو إعطائهم الأولوية في الإستخدام بالشركات العامة والشركات الأجنبية، أو التقاعد الإختياري وغيرها من الحلول المناسبة.

3.6. قد تؤدي ظروف عمل المؤسسة الرسمية إلى تعديل في ملاك الوظائف بالزيادة أو النقصان، ولكن يجب أن يتم ذلك في نطاق رسمي وبإجراء مبرر وعقلاني ومعلن، وأن يرتبط بتغيير حققي في ضروف الأداء اليومي للمؤسسة.

4 . تحديد معدلات الأداء لوظائف الخدمة المدنية

سبق لنا التعرض لمسألة معدلات الأداء أكثر من فقرة في فقرات هذه الورقة، ولكن لابأس من إعادة التوضيح وفي الإعادة إفادة، فالمقصود بتحديد معدلات الأداء هو إيجاد معدل مستهدف يتعين على الموظف تحقيقه في الساعة أو اليوم، وعلى سبيل المثال يمكن تحديد معدل أداء المعلم في مرحلة التعليم الأساسي لعشرة حصص أسبوعيا، ولأستاذ الثانوي بثمانية حصص أسبوعيا، والأستاذ الجامعي بأربعة محاضرات أسبوعيا، والصراف في المصرف بمعدل 40 زبون كل ساعة، و الطباع بمعدل 10 وسائل يومياً، وهكذا بالنسبة لمعظم الوظائف المطلوبة لإنجاز مهام الوحدة الأدارية.

تحديد معدلات الأداء أمر جوهري وأساسي لغرض الإصلاح الإداري، لأن الإصلاح يتطلب ضبط الهياكل الإدارية للمؤسسات الرسمية، وهذا الأمر يتطلب تحديد عدد الوظائف المطلوبة للمؤسسة، أي إيجاد ملاك، وهذا بدوره يتطلب تحديد معدلات الأداء، وهكذا نجد أن معدلات الأداء هي ضربة البداية للإصلاح الإداري وخاصة في مجال التنظيم والملاكات، كما إنها جوهرية لغرض وصف الوظائف وتحديد الحوافز الإيجابية والسلبية، وغيرها من الأمور الهامة جداً لتحقيق إصلاح إداري حقيقي. وفي مجال تحديد معدلات الأداء للخدمة المدنية في ليبيا الحره يمكن القيام بما يلي:.

4.1. تحديد معدلات الأداء لكل وظيفة من الوظائف بالمؤسسات الرسمية التابعة للدولة، ويمكن أن يتم ذلك على مراحل بحيث تحدد معدلات أداء الوظائف الأولية المباشرة (key job)، تم تحديد معدلات أداء نطاق الإشراف، وهم أمناء الوحدات ورؤساء المكاتب ورؤساء الأقسام والمدراء العامون، ثم الوظائف الاستشارية.

4.2. يمكن الإستعانة بالمكاتب الوطنية الإستشارية المتخصصة في مجال الإدارة، ومؤسسات التدريب الإداري وكليات الإدارة والمراكز المتخصصة في مجال الإدارة، الإستعانه بها بالتعاقد أو التطوع أو التكليف المباشر، لغرض إعداد معدلات أداء للوظائف المختلفة بالمؤسسات الرسمية.

4.3. يمكن تحديد معدلات الأداء عن طريق المقابلات الشخصية مع الموظفين المختصين، أو الإستعانة بالموسوعات الدولية المختصة في هذا الشأن مع عدم إهمال الخصوصية المحلية للمجتمع الليبي، كما يمكن الإستفادة من جهود لجنة معدلات الأداء التي سبق الإشارة إليها.

4.4. يمكن الإستفادة من مفهوم الوظائف المعيارية، وهي وظائف تتشابه في العديد من مرافق الدولة، وتوجد في العديد من المناطق وتؤدي بنفس الطريقة، مثل ضابط تحقيق في مركز شرطة، صراف في مصرف، أمين

سجل مدني، اخصائى اجتماعي في دار رعاية، طباع، ساعي بريد، وغيرها من الوظائف المشابهة تماماً، والتي يكفي أن تحدد معدل الأداء لأحداها حتى تستطيع إيجاد معدل أداء لمئات من الحالات المشابهة، فلو حددنا معدل أداء ضابط التحقيق بأنه التحقيق في ثلاثة قضايا يومياً، فإننا ببساطة نستطيع تحديد عدد ضباط التحقيق في أي مركز شرطة وفق عدد حالات التحقيق المتوقعة يومياً.

5 . المراجعة الإدارية

المراجعة الإدارية وظيفة من وظائف الخدمة المدنية تتعلق بمتابعة أداء المؤسسات الرسمية والتأكد من أن أدائها يتم بالطريقة السليمة ووفق الروتين الرسمي المحدد لها، فهي وظيفة تتعلق بالرقابه الإدارية على مؤسسات الخدمة المدنية، ويمكن في هذا المقام تنفيذ مايلي:

5.1. إيجاد إداره للمراجعة الإدارية من ضمن الهيكل الإداري للرقابة الإدارية الحالية، مهمتها متابعة أداء المؤسسات الرسمية والتأكد من تطابقه مع المخطط الرسمي للأداء.

5.2. تحدد مهمة إدارة المراجعة الإدارية في التأكد من أن :

. التنظيم الفعلي للمؤسسة يتطابق مع التنظيم الرسمي المعتمد.

. عدد الوظائف الفعلي يتطابق مع الملاك المعتمد.

. حالات التعيين تتم وفق الروتين الرسمي.

. نظام المعلومات من سجلات وملفات ونماذج متطابق مع لائحة الحفظ الخاصة بالمؤسسة.

. أن أهم الإجراءات في المؤسسة تتم وفق دليل الإجراءات المعتمد لكل حالة.

. أن الندب والإعارة والتجنيد يتم وفق الروتين المحدد وفي نطاق القانون.

. سلامة ما يتم من ترقيات وظيفية.

. التأكد من وجود وصف وتوصيف للوظائف والتأكد من إستخدامه فعلا.

. التأكد من سلامة جهود التدريب من حيث تحديد الإحتياجات التدريبية والترشح للدورات وتنظيم الدورات وتقييمها والإستفادة من برامج التدريب عملياً.

. التأكد من أن الحوافز تتم بعدالة وموضوعية.

5.3. يمكن ان تتم المراجعة الإدارية بشكل دوري، نصف سنوي مثلاً، وأن يترتب عليها تقارير رسمية ترفع لأعلى سلطة بالدولة لغرض التصحيح إذا أثبتت التقارير وجود خرق للروتين الرسمي في أي مجال من مجالات عمل الخدمة المدنية.

6. إيجاد دليل للإجراءات لكل إجراء في المصلحة

وهو من الأمور الهامة جداً للخدمة المدنية لأنه يؤمن تبسيط الإجراء وجعله يقدم في أقل وقت وبأقل جهد، ويؤمن نمطية الإجراء وتوحيد طريقة إنجازه من قبل الموظفين، كما أن دليل الإجراءات يحقق المساواة التامة بين المواطنين عندما تستخدم في إنجاز الإجراء بشكل روتيني دائم، كما أنه يساعد على ترشيد الأداء الإداري وتكوين تقاليد إدارية راسخة للإجراء تجعل من العمل الإداري حرفة ومهنة محددة وليس أداء عشوائي على غير هدى.

وعادة ما يتم إعداد دليل الإجراءات بعد دراسة الإجراء المقصود دراسة جيدة من حيث الهدف والوظيفة التي يقوم بالإجراء والمكان (قسم / إدارة) والزمان اللازم للإنجاز وموعد الإجراء وخطوات الإنجاز والمستندات المطلوبة والأصل القانوني المنشئ للإجراء، وعند إعداد دليل للإجراء، يتم رسم خريطة تدفق(flow chart) تبين خطوات الإجراء وفق المختصرات المستخدمة لهذه الخرائط، وقد تعرف هذه الخرائط بأسم تربلج، وهو عبارة عن معكوس اسم عالم الإدارة جلبرت الذي صمم خريطة التدفق هذه ونادى باستخدامها لبيان خطوات الإجراء الإداري.

وبالنسبة لتبسيط الإجراءات و إيجاد دليل لها في ليبيا يمكن الإشارة إلى الجهد الكبير الذي بذلته لجنة تبسيط الإجراءات التي تم تشكيلها لغرض تبسيط إجراءات المؤسسات التابعة للدولة، وقد إستمر عملها من سنة 1982 إلى سنة 1989 حيث نشرت نتائج أعمالها في عدد 8 مجلدات تتظمن تنميط وتحديد لعدد كبير جداً من إجراءات التي تتم في الوزارات والبلديات بليبيا (لجنة تبسيط الإجراءات،1989)(7)، وللأسف لم تستخدم هذه الأدلة في الواقع العملي لإنعدام المتابعة والجدية والإرادة للإصلاح، خاصة وإن أمانة الخدمة

العامة التي كانت موجه لهذه اللجنة ومشرفة عليها قد ألغيت، وبالتالي ضاع الجهد الكبير الذي بذلته أدراج الرياح.

ونظراً لأهمية إيجاد دليل للإجراءات في الخدمة المدنية في ليبيا، يمكن القيام بما يلي:.

6.1. إيجاد دليل للإجراءات بكل مؤسسة رسمية من مؤسسات الدولة، وتنفيذ الدليل بكل دقة ووفق تعليمات الجهات العليا، وخاصة الإجراءات التي تتعامل مع الجمهور.

6.2. لغرض إيجاد دليل للإجراءات يمكن الإستفادة من جهود اللجنة المركزية لتبسيط الإجراءات التي سبق الإشارة ، وذلك بإيجاد المجلدات التي نشرتها هذه اللجنة وإستخدام ما ورد بها من دلائل للإجراءات.

6.3. لغرض إيجاد دليل للإجراءات يمكن الإستفادة من مراكز التدريب الإداري ومراكز البحث العلمي المتخصص في مجال الإدارة وكليات الإدارة وغيرها من المؤسسات المتخصصة أما بالتعاقد أو التكليف المباشر أو التطوع، وذلك وفق مخطط محدد يتناسب مع الإجراءات ودرجة تعقيدها وأهميتها لكل مؤسسة رسمية.

6.4. هناك بعض الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بمصالح الجماهير وتطلعاتهم ويجب أن تتضمن دليلها رقم للأسبقية معلن ومعروف لكل الزبائن بحيث يتم التقيد به عند الإنجاز بشكل دقيق وشفاف، مثل طلبات القروض لأي غرض من الأغراض وطلبات الإسكان وصرف الصكوك في المصارف وطلبات التعيين، وغيرها من الإجراءات التي يمكن تحديدها في كل مصلحة من المصالح الدولة.

ج . عوائق إصلاح الخدمة المدنية في ليبيا

عملية الإصلاح الشاملة التي يتعين القيام بها في مجال الخدمة المدنية في ليبيا، ستصطدم بالعديد من العوائق المتنوعة التي قد تؤدي إلى فشلها، أو عدم تحقيق كامل أهدافها، ولعل أهمها.

1. زيادة نسبة البطالة في المجتمع نتيجة الإستغناء عن العمالة الزائدة في دواوين الدولة، وهو أمر مؤكد إذا كان الإصلاح جذري وشامل، وذلك إنه بإستخدام معدلات الأداء وضبط الملاكات سيؤدي طبعاً إلى وجود عمالة زائدة لابد من الإستغناء عنها.

2 . مقاومة التغير من قبل العاملين بجهاز الخدمة المدنية، وهي ظاهرة طبيعية حيث يسعى الموظف الذي تعود على روتين معين من العمل إلى مقاومة التغيير بكل جهده لتعوده وإقتناعه بإسلوب أدائه، ولخوفه من التغيير على مستقبله وفرصه في الترقية والبقاء.

3. محاربة الإصلاح بشكل صريح وغير صريح، وخاصة من العناصر غير المنتجة أو التي تقلدت الوظيفة بالوساطة وهؤلاء يعلمون جيداً أن تيار الإصلاح قد يجرفهم خارجاً، لذا سيحاربون محاولات الإصلاح بكل قوة.

4 . الإلتفاف على الإصلاح وتفريغه من مضمونه عن طريق تبني الإصلاح ظاهرياً وعدم تطبيقه عملياً، وهو أخطر عائق يواجه الإدارة والإصلاح الإداري في العالم الثالث بصورة عامة، ويمكن إعتبار تجربة لجان التطهير في ليبيا نموذج للإلتفاف على الهدف.

5. عدم جدية القيادات العليا في الإصلاح وتبنيه لأغراض الإعلام والعلاقات العامة فقط، خاصة إذا عرفنا إحتمال زيادة أهمية الإعلام الحر وقدرته على توجيه النقد والمحاسبة وإثارة الرأى العام، بحيث يتبنى المسؤل الأول عن المصلحة الإصلاح الإداري أمام عدسات التلفزيون وناقلات صوت الإذاعات المسموعة وفي الصحف، ومن الناحية العلمية تظل ممارساته دون تغير يذكر.

6. جعل جهاز الخدمة المدنية حلبة للصراع على السلطة بين الأحزاب، بحيث يستغل الحزب أو الإئتلاف الحاكم فرصة وجوده في الحكم لتعيين مؤيديه وقياداته في وظائف الدولة، بحجة الإصلاح وبالتالي ضرب الإصلاح بالإصلاح كما فعلت حركة اللجان الثورية في مسألة التطهير في العهد الغابر.

7. عدم القدرة على مواصلة الإتجاه، وهي من خصائص المجتمعات النامية ذات الخلفية الريفية مثل المجتمع الليبي، فقد يبدأ الإصلاح بقوه ويحشد له كل الجهود والمتطلبات، ولكن يدب الوهن و يفتر والحماس في المنفذين شيئاً فشيئاً إلى أن يتحول الإصلاح إلى موضوع قديم ليست له أهمية (فزعة قبلية).

8. التمويل المطلوب للإصلاح قد يكون كبير وبالتالي قد تتردد الحكومة في تطبيق الإصلاح، أو تؤجله مؤقتاً لحين تيسير أمور التمويل.

9. ستصطدم عملية الإصلاح بمنظومة القيم السيئة التي سيطرت على تصرفات وأفكار قطاع واسع من الليبيين، مثل إعتبار أموال الدولة مشاع لابأس من اختلاسها، والنضر إلى الدولة كرافعة لتقليل البطالة واعتبار الجهود العلمية للإصلاح مثل الوصف والتوصيف ومعدلات الأداء والملاكات والتنظيم الرسمي، إمور تحصيل حاصل ومجرد ملفات ضخمة من الورق لا أهمية لتطبيق ماورد فيها، فقد حدت هذا الأمر تماماً بجهود لجان الإصلاح الإداري في ليبيا في الثمانينيات مثل لجنة الوصف والتوصيف ودلائل الإجراءات ومعدلات الأداء.

سادساً : التوصيات

1- عدم التردد في تطبيق الإصلاح لأنه ضرورة للمجتمع والدولة في ليبيا.
2- تخصيص رسائل ماجستير واطروحات دكتوراه لدراسة جوانب الأداء للاداره العامه في ليبيا وكشف ما بها من عيوب ومشاكل.
3- ضرورة إيجاد تنظيم للخدمة المدنية في ليبيا مثل وزاره أو مجلس أو لجنه دائمة، تهتم بالقطاع وتوجهه وتنظمه.

الهوامش:

1- (1)(www. Business dictionary .com 24/11/2011)
2- حسن الحلبى، **الخدمة المدنية في العالم**، البحر المتوسط ، بيروت 1981، ص 14
3- ونيس المهدي ارحومة، **الإدارة في مجال التطبيق**، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، بنغازي، 1978،ص 15
4- الهيئة العامة للمعلومات النتائج النهائية للتعداد العام 2006، طرابلس 2008
5- (www>Wikipedia.org/ wikicevieservice 15.11.2011)
6- حسن الحلبي، نرجع سابق، ص 14
7- كنموذج لهذه المجلدات يمكن الإطلاع على مجلد دليل الإجراءات الإدارية بالبلديات /اللجنة الشعبية للضمان الإجتماعى، منشورات اللجنة المركزية لتبسيط الإجراءات، طرابلس 1989.

المراجع:

1- الهيئة العامة للمعلومات، (2008)، **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة 2006**، طرابلس.
2- ونيس المهدي ارحومة، (1978)، **الإدارة في مجال التطبيق**، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، بنغازي.
3- حسن الحلبى، (1981)، **الخدمة المدنية في العالم**، البحر المتوسط، بيروت.
4- www. Business dictionary .com 24/11/2011.
5- www>Wikipedia.org/ wikicevieservice 15.11.2011.

" الليبية " هي نتاجٌ لمخاض طويل من الجهود والتجارب والأحلام والرؤى تبلورت في ظروف وضمن إستحقاقات بل وتحديات ربت على ما كان مُؤمّل من الجامعة القيام به تجاه البحث العلمي وقضاياه.

لكنَّ حبِّنا لبلادنا والرغبة في التفاعل والإستجابة لأنينها وحنينها كان هو الهاجس الذي أطلق العنان لهذا المارد للإنطلاق، علّه يكون بلسماً لكثير من العلل، ويكشف الغطاء عن كثير من الخير نحسّه ولانتحسسه.

وها هي إصداراتنا تتوالى في حمى عدد من القيم السامية أبرزها الصدق والشفافية في المعلومة، وأن لا نهوض لأمة إلاّ بالبحث عن الحقيقة.

فيا أهل العلم والمعرفة البدار البدار، خدمة لمجتمعكم وتحقيقاً لطموحاته في الرقي والمنعة والإزدهار.

أسْرة التحرير

الاصدار الثالث – 2017